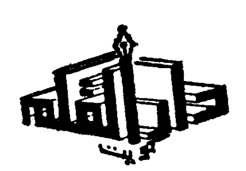
دراسات تخطيطية

التخطيط الاقتصادي في ظل فائض استثماري

الحالة الكويتية

٣ - التضخم والتنمية المخططة

الدكتور عبد الحميد الغزالي
أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة الكويت



بسم الله الرحمن الرحيم

التضخم والتنمية المخططة

الطبعة الاولى
١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م

دار القلم ـ الكويت ـ شارع السور ـ عمارة السور
ص.ب ٢٠١٤٦ ـ هاتف ٤٢٥١٦٠ برقيا توزيعكو

الإهداء

إلى رفيقة حياتي
وابنتي الصغرى

هذه الصفحات

تمثل هذه الصفحات محاولة شاملة لدراسة — تفصيلية وكمية — للعوامل المختلفة المتسببة في الارتفاع المتزايد في الأسعار في الاقتصاد الكويتي ، ولاقتراح بعض الإجراءات للتخفيف من حدة هذه المشكلة ، خاصة خلال تنفيذ الجهود الإنمائية المخططة خلال السنوات الخمس القادمة .

وتتكون هذه الدراسة من ستة فصول . إذ بعد التقديم للمشكلة وآثارها على عملية التنمية ، يبين الفصل الأول أسس السياسة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، وفي مجال التجارة الداخلية والخارجية بصفة خاصة في الكويت . ثم يتناول الفصل الثاني طبيعة المشكلة وأبعادها على الصعيدين الدولي والمحلي . ثم يعرض الفصل الثالث تحليلاً لمسبباتها الخارجية والداخلية ، ويحدد الفصل الرابع آثارها على الجهود الإنمائية بصفة خاصة ، وعلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية على وجه العموم . ويقدم

الفصل الخامس عرضاً تقويمياً للسياسات السابقة والقائمة التي تم الأخذ بها لمحاولة معالجة المشكلة . وأخيراً ، يركز الفصل السادس ، والأخير ، بعد تحديد السياسات البديلة الممكنة ، على السياسات والإجراءات التطبيقية المقترحة ، كمزيج متكامل لمجابهة المشكلة .

ولقد اشترك السيد علي الموسى — مدير الإدارة العامة لشئون التخطيط بوزارة التخطيط — والسيد فريد كلندر — مدير الإدارة الاقتصادية بالوكالة ، بالوزارة — والزميل الدكتور يوسف العوضي — مدير إدارة البحوث ببنك الخليج — في مناقشة الإطار العام لهذه الدراسة ، وفي مناقشة عدد من النقاط التفصيلية . كما اشتركت الباحثات : الآنسة وداد مندني ، والآنسة فاطمة بهبهاني في جمع جزء من الإحصاءات الأولية التي استخدمت في هذه الدراسة . وإني إذ أشكر هؤلاء الزملاء والزميلات جميعاً على ما قدموه من مساعدات مفيدة في شكل رأي ، أو نقد ، أو تعليق ، أو إضافة ، أود أن أؤكد أن هذه الدراسة ، جملة وتفصيلاً ، وصفاً وتحليلاً ، وما قد تضمنته من قصور في العرض أو التحليل أو النتائج تعد مسئوليتي وحدي .

ولقد تمت هذه الدراسة في نوفمبر ١٩٧٦ . ولقد دفعني إلى نشرها حقيقة ان مشكلة التضخم ما زالت بيننا ، وتزداد حدتها يوماً بعد يوم ، وربما — وهذا تصوري المتواضع — يساعد

توافرها في متناول المهتمين من الدارسين أو متخذي القرارات في شتى نواحي الاقتصاد والمجتمع الكويتي ، على أن تلقى هذه المشكلة اهتماماً أكبر يحفز الجميع على العمل الشامل والمؤثر للتخفيف من حدتها .

وفي النهاية ، أرجو أن تكون هذه الدراسة مساهمة متواضعة في فهم أوضح وأدق لأبعاد هذه المشكلة ، وعاملاً إيجابياً في التصدي الجاد والفعال والمسئول لمعالجتها ، حتى تسير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت بخطى راسخة نحو تحقيق الأهداف الكبيرة المرجوة منها .

والله ولي التوفيق

الكويت : ابريل ١٩٧٧

د. عبدالحميد الغزالي

تعبر الآراء الواردة بهذه الدراسة عن وجهة نظر المؤلف فقط ، ولا تعكس بالضرورة آراء الجهات التي عمل فيها أو الأفراد الذين تعاون معهم .

المحتويات



فهرس الجداول الإحصائية

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
	لأسعار الصادرات في العالم (١٩٧١ — ١٩٧٥) .	
(١ — ٦)	تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونسب التغير السنوية (١٩٧٢ — ١٩٧٥)	٤٣
(١ — ٧)	أسعار الجملة لبعض المواد الإنشائية (١٩٧٣ — ١٩٧٤) .	٤٥
(١ — ٨)	تطور الرقم القياسي لنفقة المعيشة ونسب التغير السنوية (١٩٧٢ — ١٩٧٦) .	٤٧
(١ — ٩)	القيم الإيجارية الشهرية للمساكن المستأجرة من قبل الحكومة في الفترة (١٩٧١ — ١٩٧٥) .	٥٢
(١ — ١٠)	نسب الزيادة في نفقة المعيشة ، حسب فئات الإنفاق الشهري للأسرة الكويتية	٥٤
(١ — ١١)	متوسط الأجر الشهري في القطاع الحكومي .	٥٦
(١ — ١٢)	تطور قيم الواردات (١٩٧٢ —١٩٧٥)	٦١
(١ — ١٣)	التصنيف السلعي للواردات (١٩٧١ — ١٩٧٥)	٦٣

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(١ — ١٤)	متوسطات أسعار الواردات من السلع الرئيسية (١٩٧٠ — ١٩٧٤)	٦٤
(١ — ١٥)	الأهميات النسبية للمجموعات الدولية في واردات الكويت (١٩٧٢—١٩٧٥)	٦٦
(١ — ١٦)	تكاليف النقل البحري للطن الواحد من بعض السلع المستوردة من اليـــابان والولايات المتحدة الأمريكية .	٦٨
(١ — ١٧)	تطور تجارة إعادة الصادرات (١٩٧٢ — ١٩٧٥)	٧٠
(١ — ١٨)	التطورات في أسعار صرف العملات (موزونة بالتجارة)	٧٢
(١ — ١٩)	المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي (١٩٧٠ — ١٩٧٥)	٧٤
(١—٢٠—١)	المساهمات القطاعية المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة (٧٧/٧٦ — ٨١/٨٠)	٧٦
(١—٢٠—٢)	مساهمات الإنتاج المحلي في العرض الكلي من بعض السلع الرئيسية (١٩٧٥ — ١٩٨١)	٧٨

تقديم

١ — تتمثل الغاية الأساسية من أي نظـام اقتصادي في تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة لأفراد المجتمع ؛ وتعد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمخططة ضرورة ملحة وعاجلة لتحقيق هذه الغاية عن طريق رفع محسوس وملموس لمستوى النشاط الاقتصادي القومي بوساطة تصميم وتنفيذ برامج إنمائية في مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع .

٢ — ويصاحب عادة ، هذه العملية الواجبة درجة معينة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية وعناصر الإنتاج المختلفة بسبب زيادة الطلب الكلي على هذه المنتجات وعدم تجاوب العرض الكلي بالزيادة في وقت مناسب وبنسبة كافية . ولا تمثل هذه الحالة وضعاً خطيراً يثير القلق ويوجب التدخل . ولكن ، إذا ما اتخذ الارتفاع النسبي في الأسعار صورة حادة ، وجب التدخل من قبل المسئولين للحد منه ، وذلك بالعمل — من خلال الإجراءات والسياسات المناسبة — في جانبي العرض والطلب .

٣ — وبصفة عامة ، أصبح التدخل في الحياة الاقتصادية وتنظيمها ، بما في ذلك اتباع أسلوب التخطيط كأداة أساسية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة ، ووضع سياسات للإنتاج والدخول والأسعار كدعامة رئيسية لهذه الأداة ، من قبل المسئولين . . . أمراً مسلماً به ، حتى في أكثر البلاد تمسكاً بالمذهب الفردي وبمبدأ حرية التجارة ، وذلك لتصحيح انحرافات قوى السوق لرفع درجة الكفاءة الاقتصادية ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية ومنع الاتجاهات التركيزية في النشاط الاقتصادي والتجاري .

٤ — ويعني الارتفاع النسبي في الأسعار — أو ما يسمى فنياً بالتضخم السعري ، أو كما هو شائع « مشكلة الغلاء » — اختلالاً حاداً في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ، أي بين السلع والخدمات المتاحة والإنفاق الكلي ، بحيث تطارد كمية كبيرة من النقود كمية أقل نسبياً من المنتجات ، مما يؤدي إلى انخفاض حاد في الدخول الحقيقية لمختلف فئات المجتمع ، خاصة فئات ذوي الدخول النقدية المحدودة والثابتة . ويترتب على ذلك نقص ملموس في مستويات الرفاهية المادية لفئات المجتمع المختلفة .

٥ — وتبين الأرقام القياسية للأسعار التغيرات في المستوى

العام للأسعار خلال فترة من الزمن . ويستخدم الرقم القياسي لنفقة المعيشة في تقويم الاتجاهات السعرية ، وفي قياس الدخول الحقيقية تبعاً لتغيرات الأسعار . وتعني الزيادة الملموسة في هذه الأرقام في فترة معينة بالمقارنة بفترة أخرى وجود تضخم سعري ، وبالتالي انخفاض في القوة الشرائية للنقود ، ومن ثم انخفاض في الدخول الحقيقية لفئات المجتمع المختلفة .

٦ — وقد أصبح ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية . ولا تعتبر هذه الظاهرة بالأمر العرضي . إذ أصبحت تتصف ، بدرجة أو بأخرى ، بصفة الدوام . وعلى العالم ، الآن ، أن يتعلم العيش معها . وتقبل الدول الصناعية — المصدرة أساساً للتضخم — ، على الرغم منها ، الارتفاع النسبي المطرد في مستويات الأسعار على أنه أمر مألوف . ولكن ، لا يعني هذا الوضع ، بالطبع ، عدم محاولة هذه الدول ، المستمرة ، الحد من ارتفاع الأسعار ، إذ الواقع يؤكد أن معالجة هذه المشكلة قد احتلت المرتبة الأولى في برامج الكثير من حكومات هذه الدول ، وذلك عن طريق اتباع سياسات اقتصادية مختلفة ، لمكافحة ما يترتب على هذه المشكلة من آثار سلبية على قدرتها التنافسية دولياً من ناحية ، وعلى القيمة الحقيقية للدخول محلياً من ناحية أخرى .

٧ — وعليه ، يمكن القول أن اقتصاديات الدول المختلفة في عالم اليوم ، بصفة عامة ، وبدرجة أو أخرى ، تعاني من « مشكلة ارتفاع الأسعار » . وترجع أهم عوامل « عالمية » المشكلة إلى ما يلي :

١ : درجة التشابك الكبيرة والمتزايدة بين اقتصاديات الدول المختلفة في العالم من خلال التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي ، وبالتالي إمكانية تصدير التضخم السعري .

٢ : تزايد الجهود الإنمائية ، وبالتالي زيادة الإنفاق النقدي بمعدل أكبر من زيادة إنتاج السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

٣ : زيادة الطلب على المواد الخام والأصول العينية بسبب الأزمة النقدية الحادة ، التي ما زال الاقتصاد العالمي يعاني منها منذ عام ١٩٦٨ ، مما أدى إلى سرعـــة التخلص من السيولة النقدية ، ومن ثم ساهم في الارتفاع المتزايد للأسعار .

٤ : ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة ، بما في ذلك تكاليف النقل والتأمين ، وأجور العاملين ، مما ترتب عليه تزايد ارتفاع الأسعار .

٥ : الزيادة المطردة في سكان العالم وارتفاع مستوى

المعيشة مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بصفة عامة ، وعلى المواد الغذائية بصفة خاصة ، بالمقارنة بالمعروض منها ، مما أدى إلى ارتفاع متزايد في الأسعار .

٦ : تزايد أثر التقليد والاتجاه نحو تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل ، وبالتالي زيادة الطلب الفعلي بمعدل أكبر من المعروض من السلع والخدمات ، ومن ثم ارتفاع متزايد في الأسعار .

٨ — وتعد الكويت حالة « نمطية » لدولة نامية تعاني من مشكلة ارتفاع الأسعار . فالاقتصاد الكويتي يتسم بانفتاح شديد على العالم الخارجي ، وفي سبيله للقيام بجهود إنمائية طموحة، ويستقدم جزءاً كبيراً من قوة العمل المطلوبة لهذه الجهود من الخارج ، ويزداد مجموع سكانه بمعدل مستوى كبير ، وينعم الفرد فيه بمستوى معيشي مرتفع نسبياً ، ويزداد الطلب فيه على الأصول العينية بصفة عامة ، ويتزايد فيه أثر التقليد والاتجاه نحو تحقيق توزيع أكثر عدالة للمجتمع .

٩ — ولقد وصل معدل ارتفاع الأسعار في الكويت إلى مستوى يستدعي ضرورة القيام بإجراءات جادة وشاملة لمعالجة هذه المشكلة ، والحد من آثارها ، وذلك لكي لا يتأثر

مستوى معيشة الفرد بالإنخفاض من ناحية ، ولا تتهدد الجهود الإنمائية — بسبب ارتفاع تكاليف المشروعات الإنمائية — الرامية لرفع مستوى النشاط الاقتصادي ، وبالتالي مستوى المعيشة في المستقبل ،من ناحية أخرى .

١٠ — وتتناول هذه الدراسة المشكلة في الثلاثة أجزاء التالية ، حيث يعرض الجزء الأول ، بعد تحديد الخطوط الأساسية للسياسات الاقتصاديةوالاجتماعية في الكويت ،وسياسات التجارة الخارجية والداخلية المتبعة ، للمشكلة كمياً وتطبيقياً ، محدداً طبيعتها ومسبباتها وآثارها . ثم يعالج الجزء الثاني السياسات السابقة والقائمة من حيث ماهيتها وتقويمها . وأخيراً ، يقدم الجزء الثالث السياسات والإجراءات المقترحة للحد من موجة ارتفاع الأسعار الآن ، ومنع تفاقمها أثناء عملية تنفيذ البرنامج الاستثماري الذي تنطوي عليه الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٧٧/٧٦ — ٨١/٨٠) وتنتهي الدراسة بعرض مختصر لمكوناتها الأساسية من حيث طبيعة المشكلة وضرورة معالجتها،ومزيجالسياسات والإجراءات المقترحة ومبرراتها ، وعملية ربط المعالجة الآنية بالمعالجة طويلة الأجل ، مع التأكيد على وحدة وتكامل وشمولية السياسات والإجراءات المقترحة .

الفصل الاول

السّياسَة العامَّة



(١) الأسس العامة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الكويت

١١ – ينص الدستور ، في المادة (٢٠) ، على أن : « الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون » .

١٢– كما تنص المادة (١٦) على أن : « الملكية الخاصة ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون » .

١٣ – وينبغي على هاتين المادتين عدة مبادىء هامة ، من بينها ما يلي :

١ : المحافظة على مبدأ حرية التجارة وعلى فعالية الجهاز التجاري وتطويره .

٢ : دعم النشاط الخاص والعمل على تنميته بما يحقق التوازن البناء والتعاون العادل بينه وبين النشاط العام .

٣ : العمل على زيادة الإنتاج المحلي للتخفيف من الاعتماد على الاستيراد ، خاصة بالنسبة لبعض السلع الأساسية والضرورية .

٤ : المحافظة على مستوى الدخل الحقيقي وتقرير سيادة الدولة في التدخل لحمايته لتوفير الحد الأدنى اللازم للمعيشة الطيبة ، وذلك بتوفير السلع الضرورية في السوق بأسعار مناسبة ، ومكافحة ارتفاع الأسعار بجميع الوسائل الممكنة .

(٢) المعالم الرئيسية لسياسة الدولة
في مجال التجارة الخارجية والداخلية

التجارة الخارجية :

١٤ — تتبع الكويت سياسة « الباب المفتوح » في التجارة الخارجية ، وتتبادل تجارياً مع سائر دول العالم ، ما عدا الدول المحظور التعامل معها دولياً وعربياً ، ولا توجد أية قيود على استيراد مختلف السلع غير تلك المخلة بالأمن والآداب العامـــة والصحة العامـــة . وينظم

عمليات الاستيراد قانون الاستيراد رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٤ .

١٥ — وفقاً لهذا القانون ، يمنح وزير التجارة والصناعة ترخيص استيراد عام مسبق لمدة سنة اعتباراً من تاريخ منحه ، وذلك للأفراد الكويتيين ، والشركات الكويتية التي يكون جميع الشركاء فيها كويتيي الجنسية ، والشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة التي لا يقل رأس مال الكويتيين فيها عن (٥١ ٪) من مجموع رأس المال .

١٦ — أجاز القانون لوزير التجارة والصناعة ، بقرار منه ، محافظة على المصالح الاقتصادية ، رفض أو تجديد أو تقييد منح رخص الاستيراد لأي صنف من أصناف البضائع والمواد ، أو واردات بلد أو بلدان معينة ، ويجوز له استثناؤها من الترخيص .

١٧ — لا يجوز أن يباشر أعمال الوكالة التجارية في الكويت إلا من يكون كويتي الجنسية ، شخصاً طبيعياً كان أم اعتبارياً . ويجب لصحة الوكالة عند طلب التسجيل أن يكون الوكيل مرتبطاً مباشرة بالموكل أو بالوكيل الرسمي المحلي للموكل إذا ثبت أن هذا الأخير لا يزاول أعمال التوزيع . ولا يعتد بأية وكالة غير مسجلة ، كما لا

تسمح الدعوى بشأنها . وينظم الوكالات التجارية القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٤ .

التجارة الداخلية :

١٨ — يحدد القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٧ ، الخاص بالإشراف على الاتجار في بعض السلع والمواد وتحديد أسعارها بعض أسس تنظيم السوق الداخلي .

١٩ — وفقاً لهذا القانون ، يحظر احتكار الاتجار في السلع الغذائية وغيرها من المواد الضرورية لاستعمال الجمهور ، أو العمل على ارتفاع أسعارها ارتفاعاً مصطنعاً ، ويعتبر من وسائل ذلك إذاعة أخبار غير صحيحة بين الجمهور ، أو تخزين كميات من السلع والمواد بقصد تحقيق ربح لا يكون نتيجة طبيعية لواقع العرض والطلب . وتحدد السلع والمواد المشار إليها بقرار من وزير التجارة والصناعة .

٢٠ — ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يخضع لنظام التسعير الجبري ، كل أو بعض السلع والمواد المشار إليها في الفقرة السابقة . ويتم تحديد السعر بعد أخذ رأي لجنة أو أكثر .

٢١ — يكون لوزير التجارة والصناعة سلطة الإشراف على

الاتجار في السلع والمواد المشار إليها ، وله في سبيل ذلك أن يتخذ كل أو بعض التدابير التالية :

١ : العمل مباشرة أو بطريق غير مباشر على استيراد ما يلزم من السلع والمواد المذكورة اللازمة للاستهلاك المحلي ، وتدبير الاعتمادات المالية الضرورية لهذا الغرض .

٢ : إلزام كل من يحوز أو يستورد أو يبيع هذه السلع والمواد بتقديم بيان عنها إلى الوزارة في شأن كمياتها وأوصافها وذلك في المهلة التي يحددها .

٣ : منع تصدير هذه السلع والمواد ، أو إخضاع هذا التصدير لإجازة مسبقة .

٤ : تنظيم طريقة بيع هذه المواد والسلع . أو تقييد نقلها من جهة إلى أخرى .

٢٢ — لا يجوز ، وفقاً لهذا القانون ، لأي تاجر :

١ : إخفاء السلع والمواد المشار إليها أو إغلاق محله بقصد الامتناع عن بيعها .

٢ : رفض طلبات الشراء المعتادة لهذه السلع والمواد .

٣ : فرض شراء كميات معينة أو إلزام شراء سلع ومواد أخرى معها على المشتري لإحدى هذه السلع والمواد .

٤ : عرض سلع أو مواد مغشوشة .

الفصل الثاني

طبيعة المشكلة

الصعيد الدولي :

٢٣ – منذ منتصف الستينات ، ساد التضخم السعري معظم دول العالم ، خاصة الدول النامية ، مسجلاً أعلى نسب لزيادة نفقة المعيشة يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية . ولقد ازدادت حدة هذا التضخم بشكل ملموس في دول العالم ككل عام ١٩٧٣ زيادة تعادل (٢٢٫٩ ٪) عن مستواه عام ١٩٧٠ ، وارتفعت إلى (٤١٫٣٪) عام ١٩٧٤ ، ثم إلى (٦٠٫٢ ٪) عام ١٩٧٥ . ولقد حقق الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الدول الصناعية عن الأعوام نفسها الزيادات التالية : (١٨٫١ ٪) ، (٣٢٫٩ ٪) ، (٤٧٫١ ٪) . على الترتيب وتشير هذه البيانات بشكل واضح ، كما يظهر في الجدول رقم (١ – ١) ، إلى تزايد حدة التضخم خلال هذه الفترة في العالم بصفة عامة ، وفي الدول النامية على وجه الخصوص .

جدول رقم (١ — ١)

تطور الأرقام القياسية لنفقة المعيشة في العالم(١)

(١٩٧٠ — ١٩٧٥)

مجموعة الدول	السنة				
	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
العالم	١٠٥,٩	١٢٢,١	١٢٢,٩	١٤١,٣	١٦٠,٢
الدول الصناعية	١٠٥,١	١٠٩,٨	١١٨,١	١٣٢,٩	١٤٧,١
الدول النامية	١٠٩,٦	١٢٣,٠	١٤٨,٦	١٩١,٣	٢٤٣,٩
الدول المصدرة للبترول	١٠٥,٧	١١٠,٧	١٢٣,٤	١٤٣,٩	١٦٩,٠

٢٤ — وبالضرورة ، تنعكس ظاهرة التضخم الداخلية للدول — بدرجات متفاوتة — على أسعار صادراتها . ومن ثم ، يصدر التضخم مع المنتجات الاقتصادية — سلعاً كانت أم خدمات — للدول المستوردة . ونتيجة لذلك ، بلغت الزيادة في الرقم القياسي لأسعار صادرات دول العالم ككل عام ١٩٧٣ ما يعادل (٤٠ ٪) عن مستواه عام

(١) المصدر :
IMF, International Financial Statistics , Vol. XXIX, Nos. 5 & 6,(May & June, 1976), pp. 50-51 & 36, respectively.

١٩٧٠ ، وارتفعت إلى (٩٥ ٪) عام ١٩٧٤ ، ثم إلى حوالي (١١٩ ٪) عام ١٩٧٥ . ولقد وصلت هذه الزيادات بالنسبة لأسعار صادرات الدول الصناعية عن الأعوام نفسها إلى ما يلي : (٣٦ ٪) ، (٧٠ ٪) (٩١ ٪) ، على الترتيب . ويبين الجدول رقم (١ — ٢) تفاصيل تطور الرقم القياسي لأسعار صادرات دول العالم والدول الصناعية ، وبعض الدول الصناعية منفردة، حيث يتضح أن الزيادة في الرقم القياسي للولايات المتحدة الأمريكية قد قفزت من (٢٤,١ ٪) عام ١٩٧٣ إلى (٧٧,٣ ٪) عام ١٩٧٥ ، ولليابان من (١٥,٢ ٪) إلى (٨٢,٢ ٪) ، ولألمانيا الغربية من (١٨,٤ ٪) إلى (٩٥,٨ ٪) ، في العامين المذكورين على الترتيب .

جدول رقم (١ — ٢)

تطور الأرقام القياسية لأسعار الصادرات في العالم (١٩٧٠ —١٩٧٥) (١)
(١٩٧٠ =١٠٠)

مجموعة الدول	السنة				
	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
العالم	١٠٤	١١٣	١٤٠	١٩٥	٢١٩
الدول الصناعية	١٠٥	١١٤	١٣٦	١٧٠	١٩١
بعض الدول الصناعية :					
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٣,٣	١٠٦,٢	١٢٤,١	١٥٧,٦	١٧٧,٣
اليابان	١٠٣,١	١١٥,٢	١٤١,٤	١٨٢,٢	١٨٢,٢
ألمانيا الغربية	١٠٧,٥	١١٨,٤	١٤٦,٣	١٧٣,٤	١٩٥,٨

٢٥ — ومن حيث التركيب السلعي للصادرات تشير بيانات الجدول رقم (١ — ٣) إلى أن الرقم القياسي لأسعار التصدير العالمية بالنسبة لكل السلع قد حقق زيادة في عام ١٩٧٣ تعادل (٤١ ٪) عن مستواه في عام ١٩٧٠ ،

(١) المصدر :

IMF , International Financial Statistics, Vol. XXIX, Nos.:5 & 6, (May & June, 1976), pp. 42-43 & 32, respectively.

وارتفعت إلى (٩٩ ٪) عام ١٩٧٤ ، ثم إلى (١٢٠٪) عام ١٩٧٥ ، وبالنسبة للمواد الأولية ، فقد حقق رقمها القـــياسي في عام ١٩٧٣ زيادة تعادل (٨٦ ٪) عن مستواه في عام ١٩٧٠ ، وارتفعت إلى (٢٠٩٪) عام ١٩٧٤ ، ثم إلى (٢٠٣ ٪) عام ١٩٧٥ . وبالنسبة للأغذية — في هذه المجموعة — وصلت هذه الزيادة عن الأعوام نفسها إلى ما يلي : (٨٩ ٪) ، (١٤٠٪) ، (١٥٠ ٪) ،على الترتيب . كما كانت الزيادات بالنسبة لبند الحبوب كما يلي : (٨٤ ٪) ، (١٧٤ ٪) ، (١٢٨ ٪) ، وبالنسبة للسلع المصنعـــة ، وصلت هذه الزيادات عن الأعوام نفسها إلى ما يلي : (٣٣٪) ، (٦٢ ٪) ، (٨٢ ٪) ، على الترتيب .

جدول رقم (١—٣)

تطور الأرقام القياسية لأسعار الصادرات في العالم على أساس سلعي (١٩٧٠ — ١٩٧٥) (١)
(١٩٧٠ = ١٠٠)

المجموعة السلعية	السنة ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
السلع	١٠٥	١١٤	١٤١	١٩٩	٢٢٠
المواد الأولية	١١٤	١٣٠	١٨٦	٣٠٩	٣٠٣
الأغذية	١١٦	١٣٤	١٨٩	٢٤٠	٢٥٠
الحبوب	١٠٢	١١١	١٨٤	٢٧٤	٢٢٨
السلع المصنعة	١٠٥	١١٣	١٣٣	١٦٢	١٨٢

(١) المصدر : U. N. Monthly Bulletinof Statistics, Vol. XXX, Nos.3, (New York : **M**arch, **1976**), pp. XX - XXI .

٢٦ — وبالرغم من الاتجاه الصعودي في الأسعار في العالم بصفة عامة ، وفي الدول النامية على وجه الخصوص ، وما يستتبع ذلك من ارتفاع مستمر في نفقة المعيشة خلال السنوات الخمس الماضية ، يتضح من بيانات الجدول رقم (١ — ٤) تغير طفيف ملائم في طريق الحد من مشكلة ارتفاع الأسعار . إذ أن الرقم القياسي لنفقة المعيشة في العالم ، وفي مجموعتي الدول الصناعية والدول النامية ، قد تزايد من عام لعام ، ولكن بنسب زيادة متناقصة في عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٧٤ . وذلك باستثناء الدول المصدرة للبترول ، حيث ظلت نسب الزيادة من عام لآخر ، في هذه الدول ، تسير في اتجاهها الصعودي خلال هذه الفترة . إذ ارتفعت نسبة الزيادة من (٤٫٧ ٪) في عام ١٩٧٢ — بالمقارنة بعام ١٩٧١ — إلى (١٧٫٤ ٪) في عام ١٩٧٥ — بالمقارنة بعام ١٩٧٤ — في حين أن المتوسط السنوي لهذه الزيادة وصل إلى حوالي (١٢٫٦ ٪) .

جدول رقم (١—٤)

نسب التغير السنوية في الأرقام القياسية لنفقة المعيشة في العالم (١٩٧١ — ١٩٧٥)
(نسب مئوية)

مجموعة الدول	السنة				
	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
العالم	—	٥٫٩	٩٫٦	١٥٫٠	١٣٫٤
الدول الصناعية	—	٤٫٥	٧٫٦	١٢٫٥	١٠٫٧
الدول النامية	—	١٢٫٢	٢٠٫٨	٢٨٫٧	٢٧٫٣
الدول المصدرة للبترول	—	٤٫٧	١١٫٥	١٦٫٦	١٧٫٤

المصدر : بيانات الجدول رقم (١ — ١) .

٢٧— ولقد انعكس ، بالضرورة ، التغير النسبي لظاهرة التضخم على التغير النسبي في أسعار الصادرات المختلفة في العالم . حيث حدث تغير نسبي مماثل ، لتغير نفقة المعيشة ، في الأرقام القياسية لأسعار الصادرات من عام لآخر خلال الفترة نفسها ، وإن كان بدرجة أكثر حدة ، كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١ — ٥) . إذ بالرغم من الاتجاه الصعودي في نسب التغير في هذه الأسعار من عام لآخر ، نقصت نسب الزيادة — بدرجة كبيرة — في عام **١٩٧٥** بالمقارنة بعام **١٩٧٤** ، في العالم ومجموعة الدول الصناعية ولكافة المجموعات السلعية . ويعد هذا التغير النسبي بداية طيبة للجهود الخاصة بمعالجة ظاهرة التضخم والحد من نفاقمها ، على الصعيد الدولي .

جدول رقم (١—٥)

نسب التغير السنوية في الأرقام القياسية لأسعار الصادرات في العالم (١٩٧١ — ١٩٧٥)
(نسب مئوية)

مجموعة الدول أو السلع	السنة ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
العالم	—	٨,٧	٢٣,٩	٣٩,٣	١٢,٣
الدول الصناعية	—	٨,٦	١٩,٣	٢٥,٠	١٢,٤
السلع	—	٨,٦	٢٣,٧	٤١,١	١٠,٦
الأغذية	—	١٥,٥	٤١,٠	٢٧,٠	٤,٢
السلع المصنعة	—	٧,٦	١٧,٧	٢١,٨	١٢,٣

المصدر : بيانات الجدولين رقم (١ — ٢) ، (١ — ٣) .

الصعيد المحلي :

٢٨ — ولقد تماثلت مشكلة التضخم في الكويت ، من حيث درجة حدتها وتغيرها النسبي ، بصفة عامة ، مع المشكلة على الصعيد الدولي . إذ استمرت الأسعار في الحالة الكويتية في اتجاهها الصعودي خلال السنوات الثلاث الماضية ، حيث يشير الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى ارتفاع بلغ حوالي(٤٥ ٪)في عام ١٩٧٥ ، عن مستواه عام ١٩٧٢ . وبالرغم من الاتجاه الصعودي في نسب التغير في هذه الأسعار من عام لآخر ، يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١ — ٦) ان الزيادات في الأسعار تناقصت نسبياً من عام لآخر . فبينما كانت نسبة الزيادة في عام ١٩٧٣ بالمقارنة بعام ١٩٧٢ (١٧٫٥ ٪) ، نقصت هذه النسبة في عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٧٤ إلى (٧ ٪) . ولقد بلغ المتوسط السنوي للزيادة في أسعار الجملة خلال هذه الفترة حوالي (١٣٫١ ٪)

جدول رقم (١ ـ ٦)

تطور الارقام القياسية لاسعار الجملة ونسب التغير السنوية
(١٩٧٢ ـ ١٩٧٥)

(١٩٧٢ = ١٠٠)

المجموعات السلعية	السنة ١٩٧٣		السنة ١٩٧٤		السنة ١٩٧٥	
	الرقم	نسبة التغير السنوية	الرقم	نسبة التغير السنوية	الرقم	نسبة التغير السنوية
المواد الغذائية	١١٥ر٢	١٥ر٢	١٣٤ر٨	١٨ر٠	١٤٩ر٨	١١ر٠
الكساء ومواد الزينة	١٣٤ر٣	٣٤ر٣	١٣٨ر٨	٣ر٠	١٢٤ر١	-١١ر٠
المواد والادوات المنزلية	١٠٦ر٣	٦ر٣	١٣٢ر٠	٢٤ر٠	١٥٧ر٢	١٩ر٠
الادوية والادوات الكتابية	١٠٤ر٣	٤ر٣	١٢٨ر٩	٢٤ر٠	١٤٣ر٢	١١ر٠
الرقم العام لاسعار الجملة	١١٧ر٥	١٧ر٥	١٣٥ر٠	١٥ر٠	١٤٥ر٠	٧ر٠

المصدر : الادارة المركزية للاحصاء .

٢٩ ــ ولقد سجلت أسعار المواد والأدوات المنزلية أعلى ارتفاع في الرقم القياسي عام ١٩٧٥ ، من بين المجموعات السلعية الأربع . إذ بلغ هذا الارتفاع حوالي (٥٧ ٪) عن مستواه في عام ١٩٧٢ ، كما أن نسبة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بلغت ــ في المتوسط ــ حوالي (١٦ ٪) سنوياً خلال السنوات الثلاث الماضية . وتأتي مجموعة المواد الغذائية في المرتبة الثانية من حيث درجة الارتفاع عن سنة الأساس ، حوالي (٥٠ ٪) ، ومن حيث نسبة التغير السنوي في المتوسط ، والذي بلغ حوالي (١٤,٥ ٪) . وكانت أقل زيادة في أسعار مجموعة الكساء ومواد الزينة والتي ارتفع رقمها القياسي بحوالي (٢٤ ٪) عن مستواه في سنة الأساس ، وبلغت الزيادة السنوية في المتوسط حوالي (٩ ٪) ، وذلك بسبب هبوط أسعار هذه المجموعة بنسبة (١١ ٪) في عام ١٩٧٥ بالمقارنة بمستواها عام ١٩٧٤ .

٣٠ ــ وبالرغم من الاتجاه الصعودي الكبير في الرقم العام لأسعار الجملة في الكويت ــ (٤٥ ٪) خلال ثلاث سنوات ــ ، إلا أن هذا الرقم لا يعكس حقيقة ظاهرة التضخم السعري . ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا الرقم لا يشمل كل المجموعات السلعية المتداولة في الاقتصاد الكويتي ، وبالذات المنتجات الوسيطة (المواد

الخام) ، والسلع الرأسمالية . ولهذا لا يعد مؤشراً دقيقاً للتضخم في الكويت . فمثلاً تشير البيانات — القليلة — المتوافرة عن المواد الإنشائية إلى زيادات كبيرة في أسعار الجملة لهذه المواد ، وبالتالي في أسعار تجزئتها ، ومن ثم في تكاليف البناء ، حيث تشكل تكاليف هذه المواد نسبة تتراوح بين (٥٠ ٪) إلى (٦٠ ٪) من مجموع تكاليف البناء ، كمتوسط عام لجميع أنواع الأبنية بمختلف أغراضها — سكنية وتجارية وصناعية — في السنوات الاخيرة * . ويشير الجدول رقم (١ — ٧) إلى مدى التغير في أسعار الجملة لثلاثة أنواع من هذه المواد خلال عامين اثنين فقط .

جدول رقم (١—٧)

أسعار الجملة لبعض المواد الإنشائية (١٩٧٣ — ١٩٧٤)

(المتوسط السنوي بالفلس) (بالأسعار الجارية)

السلع	السنة ١٩٧٣	السنة ١٩٧٤	نسبة التغير السنوية
اسمنت عادي (كيس ٥٠ كجم)	٥٨٣	٨٠٠	٣٧,٢
خشب أبيض : ٥×١٣ ق × أ (متر مكعب)	٣٨,٢٦٨	٦٠,٨١٣	٥٨,٩
حديد مبروم : ٦ مم × ٦ م (طن)	٧٨,٦٢٨	١١٧,٧٨٠	٤٩,٨

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

* ارجع إلى : مجلس التخطيط ، الإدارة الاقتصادية : دراسة حول الوضع الراهن والإمكانات المتاحة ومقترح الإطار العام للخطة الخمسية لتنمية قطاع التشييد والبناء في الكويت (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) ، ص ٢٦ — ٢٧ .

٣١ ــ ولقد سجلت أسعار المستهلك اتجاهاً صعودياً مستمراً خلال الفترة نفسها (١٩٧٢ ــ ١٩٧٥) ، حيث ارتفع الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة بنسبة تبلغ حوالي (٣٣ ٪) في عام ١٩٧٥ عن مستواه في عام ١٩٧٢ . ووصلت نسبة الارتفاع إلى حوالي (٣٧,٥ ٪) خلال الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٧٦ ، في المتوسط ، بالمقارنة بمستوى عام ١٩٧٢ . كما سجلت نسب التغير السنوي اتجاهاً نزولياً ، حيث كانت نسبة الزيادة في الرقم القياسي (١٣,٢٤ ٪) بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ ، وانخفضت إلى (٨,٦٢ ٪) بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، ثم استمرت في الانخفاض إلى (٣,١٨ ٪) بين عام ١٩٧٥ والخمسة شهور الأولى من عام ١٩٧٦ . ويوضح الجدول رقم (١ ــ ٨) تطور الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة ، وكذلك الأرقام القياسية لأقسام الإنفاق المختلفة خلال الفترة موضع الدراسة . وبصفة عامة ، يمكن أن يعزى هذا الاتجاه النزولي في أسعار المستهلك إلى الاتجاه النزولي في أسعار الجملة ، والذي يمكن إرجاعه ، بدوره ، إلى الاتجاه النزولي الذي ساد التجارة الدولية في الفترة نفسها . الجداول السابقة رقم (١ ــ ٤) ، (١ ــ ٥) ، (١ ــ ٦) .

جدول رقم (١ –٨)

تطور الرقم القياسي لنفقة المعيشة ونسب التغير السنوية (١٩٧٢ – ١٩٧٦)

(١٩٧٢ = ١٠٠)

أقسام الإنفــــــاق	متـــــــــــــوسط			
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	الفترة من يناير إلى مايو١٩٧٦
المواد الغذائية (٣٧,٠٨)	١١٥,٣٢	١٣٥,٨٧	١٥٣,٦٦	١٦١,٥٤
الكساء ومواد الزينة (١٤,٥٢)	١٠٥,٤٦	١١٦,٧٠	١٢٤,٤٠	١٣٠,٩١
المواد والأدوات المنزلية (٢,٥٩)	١٠١,٦٤	١٢٤,٧٤	١٤٦,٥٠	١٤٩,٦٤
المسكن ومستلزماته (١٧,٦٧)	١٠٠,٣١	١٠٢,١٧	١٠٣,٤٧	١٠٢,٩١
السلع الاستهلاكية المعمرة (١٤,٠٢)	١٠٧,٦٨	١٢٥,١٠	١٣٦,٧٩	١٣٩,٣١
لانتقال والمواصلات (٩,٥٧)	١٠٥,٩٢	١٢١,٥١	١٢٠,٨١	١١٦,٧٤
لخدمات الطبية والتعليمية والترفيهية (٤,٥٥)	١٠٣,١٣	١٠٨,٠٠	١١٨,٦٤	١٢٧,٧٩
الرقم القياسي لسعر المستهلك	١٠٨,٣٥	١٢٢,٦٩	١٣٣,٢٦	١٣٧,٤٩
معدل التغير في الرقم القياسي (٪)	٨,٣٥	١٣,٢٤	٨,٦٢	٣,١٨

ملاحظة : الأرقام تحت أقسام الإنفاق تمثل أوزان هذه البنود التي استخدمت في تركيب الرقم القياسي العام ، والتي اشتقت من بيانات « بحث ميزانية الأسرة » الذي أجري في ابريل ١٩٧٢ – مارس ١٩٧٣ .

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

٣٢ — ولقد حققت أقسام الإنفاق المختلفة تغيرات سعرية متباينة خلال فترة التحليل كما يتضح من الجدول السابق وعلى قمة الأقسام التي سجلت اتجاهاً صعودياً ملحوظاً في أسعارها مجموعة المواد الغذائية حيث وصلت درجة الارتفاع في الرقم القياسي إلى حوالي (٦١,٥ ٪) في الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٧٦ عن مستوى عام ١٩٧٢. وتحتل مجموعة المواد والأدوات المنزلية المرتبة الثانية (٩,٦ ٪) . ثم مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة (٣٩,٣ ٪) ، فمجموعة الكساء ومواد الزينة (٣٠,٩ ٪) ، ثم الخدمات الطبية والتعليمية والترفيهية (٢٧,٨ ٪) ، ثم الانتقال والمواصلات (١٦,٧ ٪) وبالرغم من أن التغير النسبي من عام لآخر يتناقص، إلا أن الارتفاع المستمر في الأسعار — وإن كان بمعدلات متناقصة — يشكل عبئاً متزايداً على المواطنين ، ويعني انخفاض دخولهم الحقيقية باستمرار أي ما يحصلون عليه من سلع وخدمات .

٣٣ — والتغيرات السعرية على مستوى المجموعات السلعية والخدمية أكبر بكثير من التغيرات التي طرأت على أقسام الإنفاق المختلفة ، كما أنها في السلع المفردة أشد حدة وأكثر وضوحاً . فمثلاً بلغت نسبة الزيادة في أسعار مجموعة الحبوب ومنتجاتها في عام ١٩٧٥ (٥٦,٨٥ ٪) بالمقارنة بمتوسط أسعار ١٩٧٢ ، وبلغت

نسبة الزيادة في الأرز (١٣٤,٦ ٪) ، واللحوم والبيض (٤١,٩١٪) ، والأسماك (٩٨,٤٤ ٪) ، والدواجن (٥٠,٤١ ٪) *.

٣٤ — وبالرغم من هذا الارتفاع النسبي الكبير في أسعار المستهلك ، يتعين التشديد على أن حقيقة المشكلة أكثر حدة مما تعكسه هذه البيانات . فالرقم القياسي العام لنفقة المعيشة ، كما يظهر من الجدول السابق ، لم يتضمن التغيرات التصاعدية الكبيرة التي حدثت لبند هام من مكونات نفقة المعيشة ، وهو إيجارات المساكن، حيث اعتبرت لم تتغير خلال هذه الفترة . ومن ثم ظهر وضع غريب في تركيب الرقم ، إذ في ظل أزمة الإسكان التي تفاقمت في عام ١٩٧٥ ، ظل بند السكن ومستلزماته محافظاً على مستواه تقريباً منذ عام ١٩٧٢ ، وذلك رغماً عن الارتفاعات الكبيرة في الإيجارات . ويرجع ذلك أساساً إلى عدم شمول الرقم المتعلق ببند السكن ومستلزماته على عنصر الإيجارات ومن ثم لا يعتبر الرقم القياسي لنفقة المعيشة بتركيبه الحالي ، معبراً تماماً عن المستوى العام للأسعار .

٣٥ — واستناداً إلى بيانات أولية متوافرة عن جزء من المشكلة الإسكانية ، تتمثل في القيم الإيجارية الشهرية للمساكن

* الادارة المركزية للاحصاء .

المستأجرة من قبل الحكومة خلال الفترة (١٩٧١ — ١٩٧٥) ، ورغم جزئية هذه البيانات وأولويتها — والتشديـــد على ذلك — يمكن التعرف على صورة أولية وتقريبية للمدى الذي وصلت إليه أزمة الإسكان ، وان إهمال جانب هام منها وهو عنصر الإيجارات في حساب الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة يلقي كثيراً من الشك في تعبير هذا الرقم عن حقيقة مشكلة ارتفاع الأسعار . ويبين الجدول رقم (١ — ٩) تفاصيل هذه البيانات على أساس ثلاث مناطق ، وهي المدينة والسالمية والفحيحيل وإذا ما أخذ المتوسط الشهري لإيجار المسكن — على مستوى الدولة — في عام ١٩٧١ على أساس أنه يساوي (١٠٠) ، فإن الرقم القياسي لهذا المتوسط في عام ١٩٧٥ يساوي (٣٠٥,٩٤) ، أي أن المتوسط الشهري لإيجار المسكن قد ارتفع بحوالي (٢٠٦ ٪) عن مستواه في عام ١٩٧١ . وتشير هذه النتيجة — الأولية — إلى أن مشكلة ارتفاع الأسعار ربما تكون أكثر حدة بكثير عما يعكسه الرقم القياسي لنفقة المعيشة في صورته الحالية.

٣٦ — وبالرغم من محدودية الرقم القياسي في التعبير عن ارتفاع الأسعار — لعدم تضمينه عنصر الإيجارات — تعد معدلات ارتفاع الأسعار التي يعكسها كبيرة — كما ذكر فيما سبق — خاصة إذا أخذ في الاعتبار سياسة

الدعم الحكومي التي شملت عدداً من السلع الغذائية الرئيسية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن سياسة الدعم الحكومي هذه ، قد أدت ، بالتأكيد ، إلى أن الرقم القياسي — خلال فترة تطبيق هذه السياسة — * يميل إلى التقليل من الارتفاع الحقيقي في الأسعار . كل هذا يحتم استعمال الرقم القياسي لنفقة المعيشة بكثير من الحذر والتحفظ .

٣٧ — ويظهر عبء مشكلة تضخم الأسعار متزايداً على فئات المجتمع ذوي الدخول الدنيا والمحدودة . وقد حسبت نسبة الزيادة في نفقة المعيشة في شهر يناير ١٩٧٤ ، ومتوسط الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٧٦ ، بالمقارنة بمتوسط عام ١٩٧٢ ، لكل فئة من فئات الإنفاق الشهري . واتضح — كما يبين الجدول رقم (١ — ١٠) أنها تتناسب عكسياً مع المستوى الاقتصادي للأسرة ، كما أنها تتفاقم بمرور الوقت ، حيث أن معدلها ازداد تصاعداً خلال الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٧٦ . إذ بينما تتراوح هذه الزيادة بين (١٩,٦٪) و(٢٦,٠٪) في يناير ١٩٧٤ عما كانت عليه نفقة المعيشة في عام ١٩٧٢ ، قفزت إلى مدى متصاعداً بين (٣٨,٢٧٪)

* التفصيل بالفصل الخامس من هذه الدراسة .

(بالدينـــــار)

جدول رقم (١ – ٦)

القيم الايجارية الشهرية للمساكن المستأجرة من قبل المؤسســــــــــــة
في الفترة (١٩٧١ – ١٩٧٥)

(بالاسعار الجارية)

البيـــان / السنـــة	المدينـــة			العاليـــة			الفحيحيـــل			الدولـــة		
	عـدد المساكن المستأجرة	القيمة الايجارية الشهرية	المتوسط الشهري لايجار المسكن	عـدد المساكن المستأجرة	القيمة الايجارية الشهرية	المتوسط الشهري لايجار المسكن	عـدد المساكن المستأجرة	القيمة الايجارية الشهريـة	المتوسط الشهـرى لايجار المسكـن	عـدد المساكن المستأجرة	القيمة الايجارية الشهرية	المتوسط الشهرى لايجار المسكن
١٩٧١	١٠	١٠٨٠	١٠٨	٧٣	٧٥٤٠	١٠٣	٤	١٨٠	٤٥	٨٧	٨٨٠٠	١٠١
١٩٧٢	٤١	٤١٠٠	١٠٠	٤١	٤٠٥٥	٩٩	–	–	–	٨٢	٨١٥٥	٩٩
١٩٧٣	١٦	١٤٣٥	٩٠	٦١	٦٢٦٠	١٠٣	٨	٢٨٠	٣٥	٨٥	٧٩٧٥	٩٤
١٩٧٤	٣٠	٣٣٢٠	١١١	٥٠	٦٤٧٢	١٢٩	–	–	–	٨٠	٩٧٩٢	١٢٢
١٩٧٥	٨٦	٢٩٧٣٠	٣٤٦	١٢	٣٦٠٠	٣٠٠	١٧	٢٢٣٠	١٣١	١١٥	٣٥٥٦٠	٣٠٩

ملاحظة : استخرجت بيانات الدولة من بيانات المناطق الثلاث .

و (٥٠,٧٧ ٪) في الخمسة شهور المذكورة بالمقارنة بمستوى نفقة المعيشة في عام ١٩٧٢ ، وتتضح هذه الصورة من بيانات الجدول المذكور الذي يبين النسبة المئوية للإنفاق على الأبواب المختلفة (عدا إيجار السكن) حسب فئات الإنفاق الشهري للأسرة الكويتية ، وفقاً لبحث ميزانية الأسرة (١٩٧٢ — ١٩٧٣) .

٣٨ — ولقد انعكس الارتفاع المتزايد في نفقة المعيشة على الأجور النقدية ، مما أدى إلى الانخفاض المتزايد للقوة الشرائية لهذه الأجور . فمثلاً ، البيانات المتاحة عن العاملين في الحكومة تدل على أن عددهم بلغ ١١١,٥٧٣ في عام ١٩٧٤ ، وان جملة أجورهم النقدية السنوية بلغت ١٦٨,٦١٧,٠٠٠ دينار . ومن ثم، فإن متوسط الأجر النقدي الشهري في عام ١٩٧٤ يقدر بحوالي ١٢٥,٩٤٢ ديناراً ، كما هو مبين في الجدول رقم (١ — ١١). ولما كان الرقم القياسي لنفقة المعيشة — على أساس عام ١٩٧٢ — قد وصل ، في المتوسط ، إلى (١٣٣,٢٦) عام ١٩٧٥ — جدول رقم (١ — ٨) السابق ، فإن ذلك يعني أن القوة الشرائية للأجر النقدي الشهري قد هبطت إلى ٩٤,٥٠٨ دينار . هذا ، بالرغم من أن عام ١٩٧٤ شهد إقرار وصرف علاوة الغلاء بنسب تراوحت

جدول رقم (١ – ١٠)

نسب الزيادة في نفقة المعيشة ، حسب فئات الانفاق الشهري للاسرة الكويتية

(١٩٧٢ = ١٠٠)

أبواب الإنفاق	فئات الإنفاق الشهري للأسرة بالدينــــار						
	أقل من ٥٠	٥٠ – ٩٩	١٠٠ – ١٤٩	١٥٠ – ١٩٩	٢٠٠ – ٢٩٩	٣٠٠ – ٣٩٩	٤٠٠ – ٤٩٩
الطعام والشراب	٧١,٧	٦٧,٢	٥٥,٩	٤٨,٢	٤١,٦	٣٦,٢	٣٣,٣
الكساء	٨,٢	٩,٥	١٠,٤	١١,٦	١٣,٠	١٢,٩	١٣,٧
مواد الوقود والإضاءة	٦,١	٣,٧	٢,٧	٢,٩	٣,٠	٢,٦	٢,٣
السلع والخدمات المنزلية	٣,٩	٥,٩	٩,١	١٢,٠	١٣,٩	١٤,٦	١٤,٦
الانتقال والمواصلات	٨,٦	٨,٦	١٤,٣	١٤,٧	١٥,٨	١٩,٥	٢٢,١
الثقافة والترفيه والرياضة	٠,٤	١,٦	٢,٢	٣,٠	٣,٧	٤,٠	٤,٦
النفقات الطبية والعلاجية	٠,٨	١,٧	١,٥	١,٦	٢,١	٢,٤	٢,١
السلع والخدمات الأخرى	٠,٣	١,٨	٣,٩	٦,٠	٦,٩	٧,٨	٧,٣
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
نسبة الزيادة في نفقة المعيشة في يناير ١٩٧٤	٢٦,٠٠	٢٥,٠٠	٢٣,٤٠	٢١,٨٠	٢٠,٥٠	١٩,٩٠	١٩,٦٠
نسبة الزيادة في نفقة المعيشة في الخمسة شهور الأولى من ١٩٧٦	٥٠,٧٧	٤٨,٨٢	٤٥,٦٩	٤٢,٥٧	٤٠,٠٣	٣٨,٨٦	٣٨,٢٧

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

بين (٢٠ ٪) ، (٣٠ ٪) من الراتب الأساسي والعلاوة الاجتماعية * .

٣٩ — من هذه البيانات يتضح أن القوة الشرائية — المحلية — للدينار انخفضت ، وتنخفض باستمرار ، بنفس نسب ارتفاع الأرقام القياسية لنفقة المعيشة لفئات الدخول المختلفة ، واستمرار هذا الارتفاع . وهذا بدوره يعني انخفاض الدخول الحقيقية ، أي ما تحصل عليه هذه الفئات من سلع وخدمات . وترجع هذه الظاهرة إلى عدد من العوامل ، سيتناولها القسم التالي من هذا الجزء بشيء من التحليل والتفصيل .

---

* ارجع إلى الفصل الخامس من هذه الدراسة .

جدول رقم (١-١١)

متوسط الأجر الشهري في القطاع الحكومي

(بالدينار) — (بالأسعار الجارية)

السنة	عدد العاملين	جملة الأجور	متوسط الأجر السنوي	متوسط الأجر الشهري
١٩٦٥	٦٦,٦٤١	٧٣,٢٩٩,٨٠٧	١,٠٩٩,٩	٩١,٦٥٨
١٩٦٦	٧١,٨١٤	٨١,٤٧٨,٨٩٧	١,١٣٤,٦	٩٤,٥٥٠
١٩٦٧	٧٦,٤٩٧	٩٠,٨٤٣,٣١٤	١,١٨٧,٥	٩٨,٩٥٨
١٩٦٨	٧٩,٢٨٧	٩٥,٦٤٧,٨٠٠	١,٢٠٦,٣	١٠٠,٥٢٥
١٩٦٩	٨١,٢٣٣	١٠٢,١٦٨,٦٤٣	١,٢٥٧,٧	١٠٤,٨٠٨
١٩٧٠	٨٢,٢٧٧	١٠٧,٢٩٧,٨١٤	١,٣٠٤,١	١٠٨,٦٧٥
١٩٧١	٩١,٧٠٦	١٤٨,٠٣٢,٩٠١	١,٦١٤,٢	١٣٤,٥١٧
١٩٧٢	٩٧,٩٣١	١٥٣,٢٣٣,٢٨٠	١,٥٦٤,٧	١٣٠,٣٩٢
١٩٧٣	١٠٤,٧٩٤	١٦٣,٠٦٥,١١٠	١,٥٥٦,١	١٢٩,٦٧٥
١٩٧٤	١١١,٥٧٣	١٦٨,٦١٧,٠٠٠	١,٥١١,٣	١٢٥,٩٤٢

المصدر : الإدارة المركزية للاحصاء ، وديوان الموظفين .

الفصل الثالث

تحليل المشكلة



٤٠ — تنحصر مسببات المشكلة في مجموعتين من العوامل : الأولى ، عوامل خارجية ، وتتمثل في ارتفاع أسعار الاستيراد وهيكل السوق العالمي ، والثانية ، عوامل داخلية ، وتكمن في طبيعة الاقتصاد الكويتي والمرحلة التي يمر بها وهيكل السوق المحلي ، وتتضمن عدداً من العوامل في مجالات سياسات الإنفاق الحكومي وممارسات القطاع الخاص وخصائص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتجاري في البلاد . وتشكل المجموعة الأولى الجزء المستورد من التضخم ، وتمثل الثانية الجزء المحلي .

العوامل الخارجية :

٤١ — تعتمد الكويت اعتماداً شديداً على الاستيراد من الخارج لسد معظم احتياجات السوق الوطنية من السلع . كما

تعيد تصدير حوالي (١٢٪) مما تستورده *. وتمثل هذه الخاصة نقطة ضعف أساسية ، في جانب العرض من المنتجات الاقتصادية . إذ يعني ذلك خضوع أسعار هذه المنتجات لتغيرات الأسعار في الدول المصدرة . وحيث أن هناك اتجاهاً عاماً — ومتزايداً — لارتفاع الأسعار في هذه الدول — كما ذكر فيما سبق — فإن جزءاً أساسياً من مشكلة التضخم يرجع إلى تأثر الأسعار المحلية بهذا الاتجاه الصعودي المستمر في الأسعار العالمية .

٤٢ — ولقد سجلت القيم الجارية للواردات نمواً كبيراً ومتزايداً خلال الأعوام الثلاث الأخيرة (١٩٧٣ — ١٩٧٥) . وترجع الزيادات الملحوظة في قيم الواردات ، خاصة في العامين الماضيين ، بشكل أساسي إلى الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية ، بجانب نمو حجم الواردات . ويتضح ذلك من بيانات الجدول رقم (١ — ١٢) ، حيث ارتفع الرقم القياسي لقيمة الواردات بالأسعار الجارية من (١١٨,٥) عام ١٩٧٣ إلى (١٧٣,٦) عام ١٩٧٤ ثم إلى (٢٥٠,٣) عام ١٩٧٥ ، بالمقارنة بمستواه عام ١٩٧٢ . ووصلت الزيادة السنوية في هذا الرقم إلى (٤٧ ٪) ، (٤٤٪) في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، على الترتيب . ولقد ساهم ارتفاع أسعار الواردات في جزء كبير من هذه الزيادة ، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار

* الادارة المركزية للاحصاء .

الواردات من (١١٩,٥) عام ١٩٧٣ إلى (١٤٣,١) عام ١٩٧٤ و (١٦٨,٣) عام ١٩٧٥ ، بالمقارنة بمستواه عام ١٩٧٢ . ويشير التزايد في هذا الرقم خلال هذه الفترة إلى التزايد الحاد والمستمر في الجزء المستورد من ظاهرة التضخم . فبينما بلغت قيمة الواردات — بالأسعار الجارية — عام ١٩٧٥ ما يقرب من ثلاثة أمثال قيمتها عام ١٩٧٢ ، لم تزد في الفترة نفسها إلاّ بأقل من النصف (٤٨,٧ ٪) بالأسعار الثابتة ، أي أسعار عام ١٩٧٢ .

جدول رقم (١-١٢)

تطور قيم الواردات (١٩٧٢ - ١٩٧٥)(١)

(بالمليون دينار) (١٩٧٢ = ١٠٠)

السنة	القيمة الجارية للواردات	الرقم القياسي لقيمة الواردات	الرقم القياسي لأسعار الواردات	قيمة الواردات بالأسعار الثابتة	الرقم القياسي للواردات بالأسعار الثابتة
١٩٧٢	٣٦٢,٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٦٢,٣	١٠٠,٠
١٩٧٣	٣١٠,٦	١١٨,٥	١١٩,٥	٢٥٩,٩	٩٩,١
١٩٧٤	٤٥٥,١	١٧٣,٦	١٤٣,١	٣١٨,٠	١٢٢,٤
١٩٧٥	٦٥٦,٤	٢٥٠,٣	١٦٨,٣	٣٩٠,٠	١٤٨,٧

(١) المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

٤٣ — وتنعكس ظاهرة الارتفاع المستمر في أسعار الواردات على الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات ، كما تؤثر تأثيراً مباشراً ، نتيجة لذلك ، على الاتجاه الصعودي المتزايد للأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقة المعيشة ، خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن نصيب مجموعة السلع الاستهلاكية في إجمالي الواردات خلال الخمسة أعوام الماضية يصل إلى حوالي النصف وتشمل هذه المجموعة الأغذية والمشروبات والتبغ والمواد الكيماوية ، ثم سيارات للركوب والسلع المعمرة . أما السلع الوسيطة ، والتي تشمل الحيوانات الحية والحبوب ومواد البناء والأسلاك الكهربائية وقطع الغيار المختلفة ، فيبلغ نصيبها حوالي الثلث . وتمثل السلع الرأسمالية ، والتي تضم سيارات النقل بأنواعها ، وبواخر الشحن ، وآلات وأجهزة توليد الكهرباء ، باقي مجموع الواردات ، أي ما يقرب من السدس . وبالطبع ، تؤثر مفردات المجموعتين الأخيرتين من السلع — الوسيطة والرأسمالية— بطريق مباشر أو غير مباشر في عملية توفير السلع الاستهلاكية . وعليه ، أي اتجاه صعودي في أسعارها ينعكس ، بالضرورة ، على أسعار السلع الاستهلاكية ، وبالتالي يزيد من حدة ارتفاع نفقة المعيشة . ويوضح الجدول رقم (١ — ١٣) الأهميات النسبية للمجموعات الثلاثة في التركيب السلعي للواردات .

جدول رقم (١-١٣)

التصنيف السلعي للواردات (١٩٧١ - ١٩٧٥)

(نسب مئوية)

المجموعة السلعية	السنة ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥*
السلع الاستهلاكية	٤٧	٤٩	٤٨	٤٦	٤٤
السلع الوسيطة	٣٥	٣٦	٣٥	٣٨	٣٢
السلع الرأسمالية	١٨	١٥	١٦	١٥	٢٣
سلع غير مصنفة	—	—	١	١	١
المجموعة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٤٤ — وتشير متوسطات أسعار الواردات لبعض السلع الاستهلاكية الرئيسية — الجدول رقم (١ — ١٤) — إلى المدى الذي وصلت إليه ظاهرة الارتفاع المتزايد في أسعار واردات هذه السلع خلال الفترة محل الدراسة ، والذي ساهم ، بالطبع ، في ارتفاع الأسعار المحلية ، ومن ثم ، في نفقات المعيشة .

٤٥ — ولقد ساهم التوزيع الجغرافي للواردات في ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، حيث تعرضت الدول الرئيسية المصدرة للكويت لموجات تضخمية حادة ، انعكست في ارتفاع متزايد ومستمر في أسعار صادراتها — جدول رقم

ملاحظة : (*) على أساس التسعة أشهر الأولى .

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

جدول رقم (١-١٤)

متوسطات أسعار الواردات من السلع الرئيسية (١٩٧٠ - ١٩٧٤)

(بالفلس للكيلوغرام) (المتوسط العام)

السلعة	السنة ١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤
الضان والماعز (وزن قائم)	١٢٢	١٥٠	٢١١
دواجن مذبوحة طازجة أو مجمدة	٢٢١	٢١٥	٣١٠
لحوم أخرى طازجة أو مجمدة	٣٠٨	٣٢٨	٧٦١
مسحوق حليب	٢٧٤	٣٨٠	٤٤١
سمن حيواني المنشأ	٣١٧	٤٩٦	٤٩٧
الجبن	٢٨٥	٣٧٠	٤٠٩
البيض	١٨٦	١٨٥	٢٧٦
الأرز	٧٧	٦٨	١٩٠
العدس	٨٨	١٠٠	١٩٣
البصل	٢٠	٢٢	٣٨
معجون الطماطم	١٢٦	١٢٢	٢٣٤
مرغرين وسمن نباتي	١٧٣	١٧٤	٢٤٩
السكر	٣٨	٦٨	١١٠
الشاي	٣١٧	٤١٠	٤٢٧
الرقم القياسي لاسعار الواردات (على اساس ١٩٦٩ = ١٠٠)	١١٦	١٢٣	١٧٦

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

(١ — ٢) السابق . إذ تحتل الدول الأوروبية ، وعلى رأسها دول السوق الأوروبية المشتركة ومن بينها ألمانيا الغربية ، والمملكة المتحدة ، المركز الأول بالنسبة للدول المصدرة للكويت ، حيث تصل أهميتها النسبية الى أكثر من (٤٠٪) من اجمالي الواردات سنوياً خلال الأربعة أعوام الماضية ، كما تشير بيانات الجدول رقم (١ — ١٥) . تليها في الأهمية الدول الآسيوية ، على رأسها اليابان ، حيث تسهم بأكثر من (٣٠٪) ، ثم الدول الأمريكية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، حوالي (١٥٪) . ثم تأتي الدول العربية ، حوالي(٧٪) ، والدول الأوقيانوسية ، حوالي(٣٪) ، وأخيراً الدول الإفريقية ، حوالي (١٪) .

٤٦ — يمثل التباعد النسبي وتعدد مصادر السلع المستوردة سبباً إضافياً لمشكلة توافر عرض كلي بحجم مناسب وفي وقت مناسب في السوق الداخلية، مما يساعد على ارتفاع الأسعار بسبب نقص العرض المتاح من ناحية ولإضافة نسبة أكبر إلى سعر المنشأ للسلع المستوردة بسبب الارتفاع النسبي في تكاليف الاستيراد من نقل وتأمين وغيره من التكاليف ، من ناحية أخرى .

جدول (١-١٥)

الأهميات النسبية للمجموعات الدولية في واردات الكويت

(١٩٧٢ - ١٩٧٥)

(نسب مئوية)

المجموعة الدولية	السنة			
	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥*
الدول الأوروبية	٤٠,٨	٣٨,٢	٤٢,٩	٤٣,٥
الدول الآسيوية	٣١,٤	٣٤,٩	٣٢,٩	٢٩,١
الدول الأمريكية	١٤,٦	١٥,٠	١٥,٣	١٩,٥
الدول العربية	٩,١	٨,٠	٦,٤	٤,٥
الدول الأوقيانوسية	٢,٩	٢,٧	١,٥	٢,٨
الدول الإفريقية	١,١	١,١	٠,٩	٩,٦
بضائع مجهولة المنشأ	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ملاحظة : (*) على أساس التسعة أشهر الأولى .

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

٤٧ — يمثل ارتفاع أسعار النقل والتأمين وغيرها من التكاليف المرتبطة بالاستيراد من الخارج عنصراً رئيسياً في ظاهرة ارتفاع أسعار السلع المستوردة . ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى ازدياد حجم التجارة الدولية ، وبالتالي زيادة الطلب على هذه الخدمات من جهة ، وإلى ارتفاع تكاليف هذه الخدمات ، ومن أهمها تكاليف الأيدي العاملة والطاقة ، من جهة ثانية . وبالرغم من عدم توافر بيانات حديثة ودقيقة خاصة بأسعار النقل ، وعلى أساس أن النقل البحري يسهم بحوالي الثلثين في عملية نقل مجموع الواردات في السنوات الأخيرة* ، يمكن على أساس بيانات الجدول رقم (١ — ١٦) تصور مدى الارتفاع الذي طرأ على تكاليف النقل البحري للطن الواحد من بعض الأسواق المصدرة للكويت .

٤٨ — كما يؤدي الاعتماد الشديد على الاستيراد ، بصفة عامة ، والتباعد النسبي لمصادر السلع المستوردة ، وصعوبات وارتفاع تكاليف النقل والشحن والتفريغ ، إلى ضرورة الاحتفاظ بمخزون كبير نسبياً ، يمثل تخزينه وتحويله عنصراً إضافياً في التكلفة التجارية ، والتي ينقل عبؤها إلى المستهلك ، في النهاية . هذا ، بجانب المخاطر التي تنطوي عليها هذه السياسة التخزينية من تلف ، وتوافر سلع جديدة بديلة ومنافسة ، وتغير أذواق . . . الخ ، مما يضيف عنصراً جديداً إلى التكاليف التجارية الكلية .

* الادارة المركزية للإحصاء .

جدول رقم (١-١٦)

تكاليف النقل البحري للطن الواحد من بعض السلع المستوردة من اليابان والولايات المتحدة

(بالدولار) (بالأسعار الجارية)

السنة	الأرز		الدهون		السيارات		المكائن	
	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان	الولايات المتحدة	اليابان	الولايات المتحدة
١٩٦٦	٣١	٢٥	٣٦	٢٨	٢٣	٣٦	٣٦	٤٣ •
١٩٦٧	٣٣	٢٨	٣٩	٣١	٣٠	٣٩	٣٩	٤٨
١٩٦٨	٣٣	٣٠	٣٩	٣٤	٣٠	٣٩	٣٩	٤٩
١٩٦٩	٣٤	٣٠	٤٠	٣٦	٣١	٤٣	٤٠	٥٦
١٩٧٠	٣٩	٣٠	٤٣	٣٦	٣٤	٤٣	٤٣	٥٦

المصدر : شركة الملاحة الكويتية .

٤٩ – يعتبر الكبر النسبي في حجم تجارة إعادة التصدير – المسجل منها في الإحصاءات الرسمية أو غير المسجل– عاملاً مساعداً في الارتفاع النسبي المتزايد في الطلب الكلي على السلع والخدمات ، وبالتالي يساهم في ارتفاع الأسعار – خاصة بالنسبة للجزء المتبقي من السلع التي أعيد تصديرها . وتشير الإحصاءات المتاحة إلى النمو المتزايد في هذا النشاط خلال السنوات الأخيرة ، مما يشكل عوامل ضغط متزايد على المعروض من المنتجات في السوق المحلية ، ومن ثم يزيد من حدة ارتفاع الأسعار وتبين بيانات الجدول رقم (١ – ١٧) حقيقة النمو المتزايد لتجارة إعادة التصدير خلال الفترة (١٩٧٢ – ١٩٧٥) ، حيث كان معدل الزيادة السنوي (٢٨٪) بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، ثم ارتفع إلى (٣٦٪) بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ووصل إلى (٣٩٪) بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ .

٥٠ – ساهم الانخفاض النسبي في قيمة الدينار – بالنسبة إلى عملات كثير من الدول التي تستورد منها الكويت مثل : اليابان وألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا والدانمارك وسويسرا والسويد والنرويج واستراليا – في ظاهرة

جدول رقم (١-١٧)

تطور تجارة إعادة الصادرات (١٩٧٢ - ١٩٧٥)

(بالأسعار الجارية)

السنة	القيمة (بالمليون دينار)	الرقم القياسي (١٩٧٢ = ١٠٠)	الزيادة السنوية (٪)
١٩٧٢	٣٣,٢	١٠٠	—
١٩٧٣	٤٢,٥	١٢٨	٢٨
١٩٧٤	٥٧,٧	١٧٤	٣٦
١٩٧٥*	٨٠,٢	٢٤٢	٣٩

ارتفاع أسعار السلع المستوردة . ويرجع ذلك إلى أن هناك نسبة كبيرة من الواردات — خلال الفترة (١٩٧٠- ١٩٧٤) تأتي من دول ارتفعت قيمة عملاتها بالنسبة للدينار . وبالرغم من أن بعض الدول انخفضت قيمة عملاتها بالنسبة للدينار ، إلا أن الاتجاه الصافي هو ارتفاع قيمة العملات الأجنبية بالنسبة للدينار . ويرجع السبب في الانخفاض غير المرغوب في قيمة الدينار الكويتي إلى استمرار الكويت في ربط سعر الدينار بسعر الدولار ضمن هامش (٢,٢٥ ٪) على جانبي سعر التعادل حسب نظام أسعار الصرف المعلنة رسمياً ، والذي أخذت به الدول الأعضاء في صندوق النقد

ملاحظة : (*) مقدرة جزئياً .

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

الدولي . ولقد أدى ضعف الدولار إلى ابتعاد قيمة الدينار الكويتي دولياً عن مستويات تعادلها مع العملات الرئيسية الأخرى . وكان من آثار الانخفاض الكبير في سعر الدولار الأمريكي في أسواق العملات خلال الربع الأول لعام ١٩٧٥ أن انخفضت قيمة الدينار الكويتي مقابل مجموعة من عملات الدول الرئيسية المتاجرة مع الكويت* . ويعد أمراً غير مقبول أو معقول أن يترك الدينار لتضعف قيمته بالقياس إلى العملات الأخرى التي لها أهمية خاصة للكويت بحكم علاقاتها التجارية المتعددة الأطراف للإبقاء على سعر صرف — ضمن هامش معين — مع الدولار .

٥١ — ويوضح الجدول رقم (١— ١٨) التغيرات في أسعار صرف إحدى عشرة عملة (موزونة بالتجارة الخارجية ، أي متوسط نسبة التغير الموزونة بالتجارة الخارجية) مقابل عشرين عملة رئيسية ، وتشير هذه البيانات ، بطريق غير مباشر وبصفة عامة ، إلى أي العملات انخفضت قيمتها ، وأي العملات ارتفعت قيمتها بالقياس بقيمة الدينار الكويتي ، خلال الفترة من آخر عام ١٩٧٣ إلى آخر عام ١٩٧٥ .

* بنك الكويت المركزي.

جدول رقم (١ – ١٨)

التغيرات في أسعار صرف العملات (موزونة بالتجارة) ، ٪

العملة	١٩٧٣/١٢/٣١	١٩٧٤/١٢/٣١	١٩٧٥/٢/٢٦	١٩٧٥/٦/٢٥	١٩٧٥/١٠/٢٩	١٩٧٥/١٢/٣١
الدولار الأمريكي	٤ر٦١–	٤ر٨٦–	٧ر١٥–	٤ر٢٩–	٠ر٢٥–	٠ر٦٨
الجنيه الاسترليني	١٧ر٧٤–	٢٠ر٦٨–	٢٠ر٦٣–	٢٥ر٢٣–	٢٦ر٦٨–	٢٧ر٥٥–
المارك الألماني	١٢ر٠٢	١٦ر٤٠	٢١ر٠٦	١٩ر٦٠	١٧ر٣١	١٦ر٧٢
الفرنك الفرنسي	١ر٤٤	١ر٠١	٣ر٢٤	١٠ر٣٤	٨ر٨٧	٨ر١٦
الليرة الايطالية	١٢ر٨٤–	٢٣ر٥٣–	٢٤ر٥٣–	٢٣ر٣٦–	٢٣ر٤٩–	٢٣ر٠٥–
الين الياباني	٦ر٠٤	١ر٣٨–	٢ر٣٥	٠ر١٠	٢ر٢٢	١ر٧٣
الجيلدر الهولندى	٥ر٧٤	١١ر٠٧	١٣ر٢٩	١٢ر٠٤	١١ر٨١	١ر٦٣
الفرنك السويسرى	٩ر٨٥	٣٤ر٧٣	٣٦ر٣٢	٣٣ر١١	٣٥ر٨٦	٣٨ر٩٦
الكرون السويدى	١ر٤٠–	٤ر٥٤	٤ر٨٧	٧ر٢١	٤ر٢٤	٥ر٢٤
الفرنك البلجيكي	١ر١٨–	٥ر٧٦	٧ر٠٨	٥ر١٣	٣ر١٤	٢ر٧١
الكرون الدانماركي	٥ر٥٣	١٠ر٦٦	١٠ر٧٦	١٢ر٨٤	١١ر٤٦	٩ر٦٣

ملاحظة : التغير ضد عشرين عملة رئيسية .

المصدر : بنك الكويت المركزى .

العوامل الداخلية :

٥٢ – يعاني الاقتصاد الكويتي من ضيق القاعدة الإنتاجية بدرجة كبيرة ، وذلك على الرغم من بعض التوسع الذي تحقق في الأعوام القليلة الماضية . فالقطاع الزراعي لا زال محدوداً ، والقطاع الصناعي تكاد تتركز إمكاناته الحالية في الصناعات البتروكيماوية وبعض صناعات مواد البناء والصناعات الصغيرة . وعليه ، لا يساعد هذا الضيق النسبي الشديد للقاعدة الإنتاجية السلعية على التخفيف من حدة أية ندرة تنشأ في المعروض من المنتجات إذ يتعذر على الفعاليات الإنتاجية المحلية سد العجز في المعروض السلعي عند اللزوم ، مما يعمل بدوره على زيادة الاتجاه الصعودي في الأسعار .

٥٣ – وبالرغم من النمو النسبي الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التزايد الكبير في عائدات النفط خلال الأعوام القليلة الماضية ، يظهر الضعف النسبي للقاعدة الإنتاجية الكويتية بشكل واضح من بيانات الجدول رقم (١–١٩) إذ لم يتجاوز النصيب النسبي للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٠٫٤٪) سنوياً خلال الخمس أعوام الماضية . كما أن نصيب القطاع الصناعي وصل فقط إلى ما يقرب من (٤ ٪) . وخلال هذه الفترة ،

جدول رقم (١–١٩)

المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي (١٩٧٠ –١٩٧٥)

(بالمليون دينار) (بالأسعار الجارية)

القطاع	١٩٧١/٧٠		١٩٧٢/٧١		١٩٧٣/٧٢		١٩٧٤/٧٣		١٩٧٥/٧٤	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الزراعة والصيد	٤	٠,٤	٤	٠,٣	٤	٠,٣	٤	٠,٢	٥	٠,٢
الصناعات التحويلية	٣٨	٤,٠	٤٢	٣,١	٦٠	٣,٨	٧٥	٣,٦	٨١	٢,٨
القطاعات غير النفطية الأخرى	٢٦٧	٢٧,٨	٣٩٨	٢٩,٦	٥٦٢	٣٦,٠	٥٨٥	٢٧,٧	٦٤٩	٢٠,١
النفط	٦٥٢	٦٧,٨	٩٠٢	٦٧,٠	٩٣٦	٥٩,٩	١٤٤٧	٦٨,٥	٢٤٨٥	٧٦,٩
الناتج المحلي الإجمالي	٩٦١	١٠٠,٠	١٣٤٦	١٠٠,٠	١٥٦٢	١٠٠,٠	٢١١١	١٠٠,٠	٣٢٣٠	١٠٠,٠

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

أخذت المساهمات النسبية للقطاعين في الانخفاض المستمر ، خاصة في العامين الأخيرين ، بسبب الركود النسبي للقطاع الزراعي ، والنمو البطيء نسبياً للقطاع الصناعي من ناحية ، والنمو المتعاظم لقطاع النفط من ناحية أخرى .

٥٤ — ولا يتصور أن يحدث تغيير هيكلي أساسي في بنية الاقتصاد الكويتي لمعالجة هذا الضعف خلال الأعوام القليلة القادمة . ولقد كان مشروع الخطة الخمسية (١٩٧٧/٧٦ — ١٩٨١/٨٠) ، رغم طموحه ، واقعياً ومنطقياً عندما تبنى هذا الموقف . إذ بالرغم من افترا ضه معدلات نمو سنوية تبلغ حوالي (١٦٪) ، (١٧٪) لقطاعي الزراعة والصناعة ، على الترتيب ، وبالرغم من مضاعفة القيمة المطلقة في السنة النهائية للخطة بالمقارنة بمستواها في سنة الأساس لكل قطاع ، وبالأسعار الثابتة . كان الهدف بالنسبة للمساهمات النسبية للقطاعين في الناتج المحلي الإجمالي المتوقع متواضعاً ، وواقعياً ، إلى حد كبير . إذ ارتفع من (١,٠٪) في سنة الأساس إلى (٢,٠٪) في السنة الخامسة للخطة لقطاع الزراعة ، ومن (٣,٢٪) إلى (٤,٩٪) في الفترة نفسها لقطاع الصناعة ، كما يتضح من الجدول رقم (١ — ٢٠ — ١) . ومن ثم ، يمكن القول ان مساهمة الفعاليات الإنتاجية

جدول رقم (١-٢٠-١)

المساهمات القطاعية المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الخطة (١٩٧٧/٧٦ - ١٩٨١/٨٠)

(بالمليون دينار) (بأسعار سنة الأساس)

القطاع	سنة الأساس ٧٥/ ١٩٧٦ *		سنوات الخطة: السنة الأولى ١٩٧٧/٧٦		السنة النهائية ١٩٨١/٨٠		معدل النمو السنوي
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	(٪)
الزراعة والصيد	٥,٣	٠,١	٦,١	٠,١	١١,٠	٠,٢	١٥,٧
الصناعة	١١٦,١	٣,٢	١٣٦,٠	٣,٥	٢٥٦,٨	٤,٩	١٧,١
القطاعات السلعية	١٢١,٤	٣,٣	١٤٢,١	٣,٦	٢٦٧,٨	٥,١	١٧,١
القطاعات غير النفطية الأخرى	٧٧٢,٦	٢١,١	٨٤٤,٤	٢٢,٧	١٢٢١,٦	٢٤,٦	٩,٦
القطاعات غير النفطية	٨٩٤,٠	٢٤,٤	٩٨٦,٥	٢٦,٣	١٤٨٩,٤	٢٩,٧	١٠,٨
النفط	٢٧٦٨,٠	٧٥,٦	٢٩٠٦,٣	٧٣,٧	٣٥٣٢,٦	٧٠,٣	٥,٠
الناتج المحلي الإجمالي	٣٦٦٢,٠	١٠٠,٠	٣٨٩٢,٨	١٠٠,٠	٥٠٢٢,٠	١٠٠,٠	٦,٥

ملاحظة : (*) أرقام تقديرية .

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

السلعة — المحلية — في العرض الكلي من المنتجات المختلفة ستظل محدودة نسبياً لفترة من الأعوام ليست — على وجه اليقين — بالقصيرة . وتمثل هذه المحدودية نقطة ضعف أساسية ، تبرز أحد الأسباب الهيكلية لمشكلة التضخم من ناحية ، وتبين أحد المحددات الرئيسية في معالجتها من ناحية أخرى .

٥٥ — ويظهر ضيق القاعدة الإنتاجية ، بشكل واضح ، في حقيقة أن الكويت لا تنتج ، ولن تنتج خلال الخطة الخمسية* ، شيئاً من احتياجاتها من كثير من السلع الرئيسية ، لعل من أهمها : الأرز ، ومسحوق الحليب ، والسكر ، والدهون الصناعية ، والعدس ، والشاي ، ومعجون الطماطم ، والأعلاف الجافة ، والخضر المحفوظة ، والأسماك المصنعة ، وعديد من السلع الاستهلاكية نصف المعمرة والمعمرة ، والمنتجات الوسيطة والرأسمالية . كما أن مساهمة الإنتاج المحلي في العرض الكلي لكثير من السلع الهامة الأخرى تعد ، نسبياً ، الآن ، وفي بداية الثمانينات ، محدودة ، كما يتضح من الجدول رقم (١ — ٢٠ — ٢) :

* الادارة العامة لشئون التخطيط .

جدول رقم (١–٢٠–٢)

مساهمات الإنتاج المحلي في العرض الكلي من بعض السلع الرئيسية (١٩٧٥ – ١٩٨١)

(الكمية بالطن)

السلعة	٧٥/١٩٧٦*			٨٠/١٩٨١		
	العرض الكلي	الإنتاج المحلي	المساهمة النسبية للإنتاج المحلي ٪	العرض الكلي	الإنتاج المحلي	المساهمة النسبية للإنتاج المحلي ٪
الحليب	٣٢,١٧٩	١٣,٥١٥	٤٢	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٥٠
البيض	١٤,٩٣٨	٢,٤٠٦	١٦	٢١,٩٤٩	٤,٨٣٩	٢٢
لحوم الدواجن	١٧,٣٨٥	٨,٨٤٥	٥١	٢٥,٤٠٩	٢٠,٢٣٤	٨٠
الأسماك	١٢,٥٥٥	١١,٩٢٤	٩٥	٢٠,٨٦٥	٢٠,٠٩٣	٩٦
اللحوم الحمراء	٢٢,٧٩١	١,٨٧٨	٨	٣٣,٤٨٤	٩,٤٠١	٢٨
الخضر	١٣٨,٤٠٣	٣٠,٤١٧	٤٥	٢٣٠,٧٩١	٦١,١٨٠	٣٨
الفاكهة **	٦٥,٠٢٩	١,٠٠٠	٢	٩٥,٦٦٥	١,١٠٠	١
الأعلاف الخضراء	٦٧,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٣٠	٨٣,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٠
الاسمنت	١,١٢٨,٣٦٣	٣٠٠,٠٠٠	٢٧	٢,٤١٦,٨٩٧	٧٠٠,٠٠٠	٢٩

ملاحظة : (*) أرقام تقديرية .

** يشمل كل من الخضار والفاكهة : الطازج والمبرد والمجمد .

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط والإدارة المركزية للإحصاء .

٥٦ — خلال الستينات وحتى أوائل السبعينات ، كان الاعتقاد السائد أن الانفاق الحكومي ، كسبب تقليدي من أسباب التضخم ، أمر مستبعد في حالة الكويت . ففي عام ١٩٧٣ ، تشير بعثة البنك الدولي إلى : « أن الضغوط التضخمية المتولدة عن النظام المالي والنقدي تكاد لا توجد » * . وفي عام ١٩٧٣ ، شددت بعثة معهد استانفورد للبحوث على : « أن الأسباب التقليدية المسئولة عن التضخم النقدي غير موجودة في الاقتصاد الكويتي ، مثل زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي » . ولكن البعثة تؤكد ، في مكان آخر من تقريرها ، أن « الفجائية التي تم بها إدخال زيادة التعويضات الحكومية للعاملين عام ١٩٧٢/٧١ ، وكونها ذات أثر رجعي ، مثل صدمة للاقتصاد الكويتي » في صورة ارتفاع متزايد في أسعار مختلف السلع والخدمات . « وبدأت نفقات المعيشة تتزايد بمعدلات مرتفعة » . وتقدر البعثة « احتمال مساهمة الزيادة في التعويضات الحكومية في زيادة نفقات المعيشة بحوالي (٤٪) » ** .

---

* البنك الدولي للإنشاء والتعمير : التنمية الاقتصادية في الكويت ، (بالتيمور : ١٩٦٥) ، ص ٢٨٠ .

** معهد استانفورد للبحوث ، مجلس التخطيط : التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن زيادة التعويضات الممنوحة في ١٩٧١ — ١٩٧٢ ، (الكويت : ١٩٧٣) ، ص ١٩٧ — ٢٠١ .

وقد يكون استبعاد مسئولية الإنفاق الحكومي أمراً مقبولاً خلال الستينات ، ويمكن قبوله حتى أوائل السبعينات (أي حتى ١٩٧٢) . ولكن ، في الواقع ، في ضوء المحدودية النسبية للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي ، وضيق قاعدته الإنتاجية أصلاً ، وحرص الحكومة على السرعة في زيادة معدلات الرفاهية للمواطنين في الوقت نفسه ، أثناء الزيادات الكبيرة في عائدات النفط ، لعب الإنفاق القومي ، وبالذات الإنفاق الحكومي ، من حيث الحجم النسبي والفجائية ومعدلات التزايد ، دوراً أساسياً في مشكلة الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات المختلفة .

٥٧ — ويتضح من بيانات الجدول (١ — ٢١) الارتفاع المتزايد والكبير في بنود الإنفاق المحلي الإجمالي — الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام والتكوين الرأسمالي الإجمالي — خاصة في عام ١٩٧٥/٧٤ . إذ بالرغم من الارتفاع النسبي الكبير في الفائض المحلي الإجمالي — أي الفرق بين الاستهلاك المحلي والناتج المحلي الإجمالي — نتيجة الزيادات الكبيرة في هذا الناتج بسبب الزيادات في عائدات النفط ، ارتفع الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام والتكوين الرأسمالي بمعدلات سنوية متوسطة بلغت

حوالي (١٠٪) ، (٢٢٪) ، (٢٦٪) ، على الترتيب خلال الخمس أعوام من ١٩٧٢/٧١ إلى ١٩٧٦/٧٥ بالمقارنة بمستوى عـــام ١٩٧١ . كما وصل التغير النسبي السنوي في الاستهلاك الخاص حوالي (١٥ ٪) عام ٧٥/٧٤ وفي الاستهلاك العام حوالي (٥١ ٪)، كما يبلغ التغير النسبي السنوي في التكوين الرأسمالي الإجمالي حوالي (٨٤ ٪) في عام ١٩٧٦/٧٥ . ولا شك أن هذه القفزات التصاعدية الكبيرة في الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً ، قد ساهمت — في ظل الضيق النسبي للقاعدة الإنتاجية وفي ضوء هيكل السوق المحلي * — مساهمة مباشرة وكبيرة في الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات خلال هذه الفترة .

٥٨ — وبالرغم من أن المعدلات السنوية المتوقعة لزيادة الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام خلال فترة الخطة الخمسية المقبلة تعد — في ضوء الزيادة المتوقعة في السكان — ** متواضعة ومقبولة ، (٧٪) ، (٨٪) سنوياً على الترتيب (جدول رقم : ١ — ٢١) ، إلا أن هذه المعدلات تعتبر ، في ظل تفاقم مشكلة ارتفاع الأسعار ،

* ارجع إلى هذا الجزء فيما بعد .

** ارجع الى هذا الفصل فيما بعد .

جدول رقم (١-٢١)

الاستخدام النهائي للناتج المحلــي الاجمالـــي

(١٩٧١/٧٠-١٩٨١/٨٠)

(بالمليون دينار)

المتغيــر	بالأسعار الجاريــة						بأسعار سنة الأساس (١٩٧٦/٧٥)				
	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥ (تقديرية)	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
الناتج المحلي الاجمالــي	٩٦١ر٥	١٣٤٦ر٦	١٥٦٢ر٢	٢١١١ر٥	٣٢٢٩ر٥	٣٦٦٢ر٠	٣٨٩٢ر٨	٤١٤٣ر٨	٤٤١٤ر١	٤٧٠٦ر٥	٥٠٢٢ر٠
التغير السنوى (٪)	—	٤٠ر١	١٦ر٠	٣٥ر٢	٥٢ر٩	١٣ر٤	٦ر٣	٦ر٤	٦ر٥	٦ر٦	٦ر٧
الاستهلاك الخــاص	٢٤٤ر٥	٢٥٤ر٠	٢٨٧ر٦	٣١٥ر٩	٣٦٣ر٥	٣٨٩ر٣	٤١٦ر٩	٤٤٦ر٦	٤٧٨ر٣	٥١٢ر٢	٥٤٨ر٦
التغير السنوى (٪)	—	٣ر٩	١٣ر٢	٩ر٨	١٥ر١	٧ر١	٧ر١	٧ر١	٧ر١	٧ر١	٧ر١
الاستهلاك الحكومــي	٢٠١ر٩	٢٤٩ر٦	٢٧٨ر٤	٣١٩ر٩	٤٨٣ر٠	٥٢٢ر١	٥٦٤ر٤	٦١٠ر١	٦٥٩ر٦	٧١٣ر٠	٧٧٠ر٧
التغير السنوى (٪)	—	٢٣ر٦	١١ر٥	١٤ر٩	٥١ر٠	٨ر١	٨ر١	٨ر١	٨ر١	٨ر١	٨ر١
التكوين الرأسمالــي	١٠٩ر٩	١٢٠ر٥	١٥٤ر٦	١٤٥ر٧	١٦٥ر٣	٣٠٤ر٤	٧٥٣ر٥	٨٧٠ر٥	٩٦٥ر٠	١٠٨٣ر٢	١٢١٢ر٨
التغير السنوى (٪)	—	٩ر٦	٢٨ر٣	-٥ر٨	١٣ر٥	٨٤ر٢	١٤٧ر٥	١٥ر٥	١٠ر٩	١٢ر٢	١٢ر٠
الفائض المحلــي الاجمالــي	٥١٥ر١	٨٤٣ر٠	٩٩٦ر٢	١٤٧٥ر٧	٢٣٨٣ر٠	٢٧٥٠ر٦	٢٩١١ر٥	٣٠٨٧ر١	٣٢٧٦ر٢	٣٤٨١ر٣	٣٧٠٢ر٧
التغير السنوى (٪)	—	٦٣ر٧	١٨ر٢	٤٨ر١	٦١ر٥	١٥ر٤	٥ر٨	٦ر٠	٦ر١	٦ر٣	٦ر٤

المصدر : الادارة العامة لشئون التخطيط ، والادارة المركزية للاحصــاء

وإذا ما تحققت ، عاملاً غير مساعد في معالجة هذه المشكلة ، بالتأكيد . وإذا أضيف إلى ذلك القفزة الكبيرة والطموحة المخططة في التكوين الرأسمالي الإجمالي ، والتي تصل سنوياً في المتوسط إلى أكثر من خمسة أمثال متوسطها السنوي خلال الخمس أعوام الماضية (١٩٧٢/٧١ — ٧٥ / ١٩٧٦) ، ورغم أن التخطيط الإنمائي يعني ، بجانب متطلبات أخرى ، زيادة كبيرة نسبياً ومقصودة في الاستثمار ، إلاّ أن الزيادات المخططة تعد ، في الواقع ، أكثر من طموحة في ضوء القدرة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي وبالنسبة لفترة تنفيذ قصيرة نسبياً وهي الخمس أعوام القادمة . وبالتأكيد ، وإذا ما نفذت هذه الاستثمارات الضخمة خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً ، ستكون آثارها التضخمية كبيرة نسبياً .

٥٩ — وتشير بيانات الجدول رقم (١ — ٢١) إلى أن الاستهلاك الحكومي قد تجاوز حجم الاستهلاك الخاص ، كنتيجة لتزايده بمعدلات كبيرة منذ عام ٧٣/ ١٩٧٤ .كما أن التكوين الرأسمالي الحكومي يمثل خلال هذه الفترة

ما يقرب من (٦٠–٧٠٪) من التكوين الرأسمالي الكلي . ويتوقع أن يصل إلى حوالي (٧٥٪) من جملة الاستثمارات الكبيرة المخططة خلال الخمس أعوام القادمة * . وعلى ذلك ، يمثل الإنفاق الحكومي ، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ، القناة الرئيسية لتزويد الاقتصاد المحلي بالقوة الشرائية . ومن ثم ، تزايده بمعدلات كبيرة نسبياً ، أي بالنسبة للمتاح من السلع والخدمات ، يعد أحد الأسباب الرئيسية لمشكلة الارتفاع المتزايد في الأسعار خلال هذه الفترة .

٦٠– ويمكن التعرف على التطور الذي طرأ على البنود الرئيسية للإنفاق العام من خلال بيانات الميزانية العامة للدولة خلال الخمسة أعوام الماضية ، من الجدول رقم (١–٢٢)

٦١ – ويتضح من الجدول رقم (١ – ٢٢) مدى الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام ككل ، وفي كل بند من بنوده ، خلال الفترة (١٩٧١/٧٠ –١٩٧٥/٧٤) . إذ وصل الإنفاق العام الفعلي إلى أكثر من ثلاثة أمثال ونصف في عام ١٩٧٥/٧٤ بالمقارنة بمستواه في عام ١٩٧١/٧٠ . وخلال الفترة نفسها ، تراوحت قيم بنود الإنفاق من

* الادارة العامة لشئون التخطيط ، والادارة المركزية للاحصاء .

جدول رقم (١ - ٢٢)

تطور الانفاق العام الفعلي للدولة (الميزانية العامة)

الحسابات الختامية : ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤

(بالمليون دينار) (بالاسعار الجارية)

السنة	أبواب الميزانية										جملة المصروفات		معدل التنفيذ
	الباب الأول		الباب الثاني		الباب الثالث		المصروفات غير المبوبة والتحويلات		الاستملاكات العامة				
	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي	
١٩٧١/٧٠	٩٢ر٠	١٠٠	٢٣ر٦	١٠٠	٤٧ر١	١٠٠	١١٦ر٥	١٠٠	٢٤ر٤	١٠٠	٣٠٤ر٧	١٠٠	٩٦
١٩٧٢/٧١	١٠٦ر٥	١١٦	٢٥ر٦	١٠٧	٤٩ر٦	١٠٤	١٤٦ر٧	١٢٦	١٩ر٩	٨٢	٣٤٨ر٣	١١٤	٩٨
١٩٧٣/٧٢	١٤٣ر٦	١٥٦	٢٧ر٥	١١٥	٥٩ر٥	١٢٤	١٤٤ر٦	١٢٤	٢٣ر٢	٩٥	٣٩٨ر٤	١٣١	١٧
١٩٧٤/٧٣	١٥٤ر٥	١٦٨	٣١ر٨	١٣٣	٦٧ر٨	١٤٢	٢٥٩ر٢	٢٢٣	٢٥ر١	١٠٣	٥٣٨ر٤	١٧٧	١١٧
١٩٧٥/٧٤	١٦٦ر٤	١٨١	٤٢ر٠	١٧٦	١٠٧ر٠	٢٢٣	٦٣٦ر٦	٥٤٦	١٣٥ر٠	٥٥٣	١٠٨٧ر٠	٣٥٧	١٨٧
١٩٧٦/٧٥*	٢٥١ر٨	٢٧٤	٦٨ر٨	٢٨٨	١٩٠ر١	٣٢٧	٢٤٧ر١	٢١٢	٩٠ر٠	٣٦٩	٨٤٧ر٨	٢٧٨	–
١٩٧٧/٧٦*	٣٠٦ر٠	٣٣٣	٨٧ر٠	٣٦٤	٢٦٣ر٠	٥٤٩	٥٣٦ر٠	٤٦٠	٨٠ر٠	٣٢٨	١٢٧٢ر٠	٤١٨	–

ملاحظات * ارقام ميزانيـــة (–) = لا ينطبق

المصدر : الادارة العامة لشئون التخطيط ، ووزارة الماليـــة .

حوالي الضعف ، كما في حالة الباب الأول (الأجور والمرتبات) والباب الثاني (المصروفات العامة) والباب الثالث (المصروفات الإنشائية) ، إلى أكثر من خمسة أمثال وستة أمثال ، كما في حالة المصروفات غير المبوبة والتحويلات ، والاستملاكات العامة على الترتيب . ولقد بلغ معدل التنفيذ في عام ١٩٧٥/٧٤ ما يقرب من الضعف . وهذا يعني أن الإنفاق الفعلي العام وصل إلى ما يقرب من ضعف القيمة المقدرة له في الميزانية الخاصة بالعام نفسه (١٨٧٪) .

٦٢ — وترجع هذه الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام في عام ١٩٧٥/٧٤ إلى زيادة كبيرة في بند المصروفات غير المبوبة والمدفوعات التحويلية . وزيادة كبيرة أيضاً في بند الاستملاكات العامة . وترجع أسباب الزيادة في المصروفات غير المبوبة إلى ارتفاع الإعانات والالتزامات الخارجية (حوالي ٣٢٤ مليون دينار) ، وإلى قانون رقم ١٩٧٣/٢٠ الخاص بالتعزيزات العسكرية . أما الزيادة في بند الاستملاكات العامة ، فترجع إلى قانون رقم ١٩٧٤/٢٦ ، والذي نص على رصد (١٠٠) مليون دينار إضافي عما كان مقرراً في الميزانية لإنهاء إجراءات الاستملاكات العامة خلال هذا العام . وباستبعاد التحويلات الخارجية ، بلغت نسبة التوسع

في الإنفاق العام الداخلي حوالي (٤٢٪) ، ليصبح إجمالي الإنفاق الداخلي العام ما يقرب من أكثر من (٨٠٪) من الناتج المحلي باستثناء قطاع النفط * .
وتعود معظم الزيادة في هذا الإنفاق في عام ١٩٧٥/٧٤ إلى التوسع في المصروفات العامة على السلع والخدمات ، وإلى ارتفاع الأجور والمرتبات ، والإنفاق الإنشائي ، ولا شك ، أن هذه الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام في عام واحد فقط ، كانت من الأسباب الأساسية في تفاقم مشكلة ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

٦٣ — ومن الأرقام التقديرية الخاصة بالإنفاق العام لعامي ١٩٧٦/٧٥ ، ١٩٧٧/٧٦ ، وحتى بافتراض معدل تنفيذ أقل بكثير من معدل تنفيذ عام ١٩٧٥/٧٤ ، تبدو الصورة — من بيانات الجدول (١—٢٢) — أكثر تفاقماً ، من حيث أن التوسع المتزايد المقدر في الإنفاق العام ، ببنوده المختلفة ، لن يساعد ، بكل تأكيد ، في معالجة مشكلة التضخم ، وإنما سيزيدها تعقيداً .

٦٤ — من العرض السابق ، وفي غياب شبه تام للضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات العامة وبالتالي في غياب

* بنك الكويت المركزي ، ووزارة المالية ، والإدارة العامة لشؤون التخطيط .

سياسة ضريبية كأداة أساسية من أدوات المالية العامة لتوجيه ومعالجة ما يطرأ على النشاط الاقتصادي من اختلالات ، حيث الضرائب ، في بلد كالكويت ، تعد شبه معدومة تقريباً وحيث تمول غالبية النفقات العامة من الإيرادات النفطية ، من الخارج ، يمكن القول ان السياسة المالية ارتكزت ، خلال الأعوام الماضية ، على جانب الإنفاق ، أو السياسة الانفاقية . وبالتأكيد ، اتسمت هذه السياسة ، خلال هذه الفترة ، بالتوسع المتزايد . كما يتوقع — من البيانات المتاحة — الاستمرار في هذا الاتجاه التوسعي خلال الخمسة أعوام القادمة . وهذا يعني أن الحكومة — حرصاً منها على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين على مستوى ممكن وفي أقصر فترة — اعتمدت ، ونفذت ، الجانب التوسعي ، ومن ثم التضخمي ، من سياسة الإنفاق العام .

٦٥ — وعلى ذلك ، فإن التوسع في الإنفاق الداخلي العام ، بالمعدلات العالمية للعامين السابقين (١٩٧٤/٧٣ ، ٧٤/ ١٩٧٥) ، يؤدي حتماً من خلال الارتفاع في السيولة المحلية إلى ضغوط متزايدة على الطلب الكلي ، وبالتالي يدفع المستوى العام للأسعار ، ومن ثم نفقات المعيشة ،

إلى الارتفاع المتزايد . كما يتسرب قسماً كبيراً ومتزايداً من الطلب المتزايد إلى الخارج ، في صورة نمو متزايد في الواردات . فإذا أخذ النشاط الاقتصادي المحلي — بخلاف النفط — (استخدام الموارد) على أساس أنه يتكون من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام والتكوين الرأسمالي المحلي الإجمالي والصادرات غير النفطية ، فإنه يتبين — من الجدول رقم (١ — ٢٣) — أن الواردات ، كنسبة من هذا النشاط ، تراوحت بين حوالي (٣٥ ٪) إلى (٤٦ ٪) خلال الفترة من ٧٠/ ١٩٧١ إلى ١٩٧٦/٧٥ ، بالأسعار الجارية . كما يقدر أن تصل هذه النسبة إلى أكثر من (٥٣٪) خلال فترة الخطة الخمسية المقبلة بالأسعار الثابتة . وهذا الوضع يخضع الاقتصاد المحلي لضغوط التقلبات التصاعدية الكبيرة في أسعار السلع والخدمات في البلاد المصدرة ، بصورة متزايدة . مما يزيد من نسبة الشق المستورد من مشكلة التضخم ،وبالتالي يزيد من صعوبة معالجتها .

٦٦ — بصفة عامة ، ترتبط الأوضاع النقدية ، في الكويت ، بعاملين أساسيين ، وهما : الإنفاق العام ، والذي يمول أساساً من إيرادات النفط ، والتطورات المالية العالمية . إذ يتحكم الإنفاق العام ، والذي يجري ضخه محلياً ،

جدول رقم (١ – ٢٣)

نسبة الواردات من النشاط الاقتصادي المحلي – بخلاف النفط – (استخدام الموارد)

(١٩٧١/٧٠ – ١٩٨١/٨٠)

(بالمليون دينار)

المتغيـــــــر	بالاسعار الجاريـــــة						بأسعار سنـــة الأســاس (١٩٧٦/٧٥)				
	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥ تقديريـة	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠
استخدام المـوارد	٥٨٢ر٩	٦٦٤ر٦	٧٧٢ر١	٨٦٠ر٦	١١٤٢ر٣	١٣٦٦ر٣	١٨٩٤ر٣	٢٠٩٨ر٩	٢٢٨٤ر٥	٢٥٠٢ر٢	٢٧٣٩ر١
الـــــواردات	٢٤٠ر٦	٢٣٥ر٣	٢٦٦ر١	٣٢٥ر٥	٥٢٠ر٩	٦٣٢ر٤	١٠٧٦ر٠	١١٨٣ر٣	١٢٦٠ر٠	١٣٥٤ر٨	١٤٥٤ر٢
الواردات كنسبة من استخـــدام المورد (٪)	٤١ر٣	٣٥ر٤	٣٤ر٥	٣٧ر٨	٤٥ر٦	٤١ر٣	٥٦ر٨	٥٦ر٤	٥٥ر٢	٥٤ر١	٥٣ر١

ملاحظة : استخدام الموارد يشمل الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام والتكوين الرأسمالي المحلي الاجمالي والصادرات غير النفطية .

المصدر : الادارة العامة لشئون التخطيط ، والادارة المركزية للاحصاء .

في مستوى النشاط الاقتصادي ، كما ذكر فيما سبق ، وتتحدد تبعاً لذلك اتجاهات التغير في السيولة المحلية (النقد وشبه النقد) . كما تتحكم التطورات المالية العالمية من خلال تحركات أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات المختلفة في حركة رؤوس الأموال بين الكويت والعالم الخارجي ، مما يؤثر ، بدوره ، في اتجاهات ومستوى التغير في السيولة المحلية ، وعلى ذلك ، يخضع سلوك عرض النقد (وشبه النقد) لعوامل التغير في الإنفاق العام وحركة رؤوس الأموال . وعليه ، تعتبر الأوضاع النقدية ، بالأساس ، نتيجة لهذه العوامل المحلية والعالمية ، وليست — إلى حد كبير — عاملا مؤثراً فيها* . وفي ظل غياب يكاد يكون تاماً لسياسة نقدية واضحة ، خلال الأعوام الماضية ، لعبت الممارسات النقدية والمصرفية ، في الكويت ، دوراً ساعد على تفاقم مشكلة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق المحلي .

---

* لدراسة تفصيلية لهذه العوامل من خلال تحليل بنود الموجودات المحلية والموجودات الأجنبية ، ارجع إلى : بنك الكويت المركزي (التقارير السنوية) .

٦٧ ـــ ويتضح من بيانات الجدول رقم (١ ــ ٢٤) التوسع الكبير في السيولة المحلية خلال السنوات الأخيرة ، حيث وصلت إلى حوالي ثلاثة أمثال في الربع الثاني من عام ١٩٧٦ بالمقارنة بمستواها في عام ١٩٧٠ . وبلغت معدلات الزيادة السنوية في مستوى السيولة المحلية في الأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، والربع الثاني من عام ١٩٧٦ (٢٨٪) ، (٢١٪) ، (٢٦٪) ، على الترتيب . ولا شك أن هذه المعدلات ، رغم ما طرأ عليها من اتجاه تنازلي طفيف ، تعد شديدة الارتفاع نسبياً ، وذات أبعاد خطيرة من حيث ما يتمخض عنها من زيادة الطلب على السلع والخدمات ، وما يستتبع ذلك من ضغوط على مستويات الأسعار المحلية . وتظهر خطورة هذا التوسع الكبير في السيولة المحلية ، إذا أخذ في الاعتبار أن معظم هذا التوسع نتج عن توسع أكبر في الكتلة النقدية . فبينما وصل مستوى شبه النقد في الربع الثاني من عام ١٩٧٦ إلى (٢٤٢) من مستواه في عام ١٩٧٠ ، بلغ مستوى الكتلة النقدية (٤١٨) بالمقارنة بمستواه في عام ١٩٧٠ ، وقد بلغ معدل الزيادة في الكتلة النقدية (٤٦٪) في عام ١٩٧٥ مقابل (١٣٪) في عام ١٩٧١ ، بينما لم يتجاوز معدل الزيادة المقابل في شبه النقد (١٢٪) مقابل (١٨٪) على التوالي .

جدول رقم (١ - ٢٤)

تطور السيولة المحلية (عرض النقد وشبه النقد)

(١٩٧٠ - ١٩٧٦)

(بالمليون دينار)

السنة	عرض النقد (الكتلة النقدية) * (١)				شبه النقد ** (٢)				السيولة المحلية (٣) = (١) + (٢)			
	الكمية	الرقم القياسي	التغير السنوي	٪	الكمية	الرقم القياسي	التغير السنوي	٪	الكمية	الرقم القياسي	التغير السنوي	٪
١٩٧٠	٩٥ر٢	١٠٠	—	—	٢٦٦ر٩	١٠٠	—	—	٣٦٢ر١	١٠٠	—	—
١٩٧١	١٠٧ر٧	١١٣	١٢ر٥	١٣	٣١١ر١	١١٧	٤٤ر٢	١٧	٤١٨ر٨	١١٦	٥٦ر٧	١٦
١٩٧٢	١٤٢ر٠	١٤٩	٣٤ر٣	٣٢	٣٥١ر٦	١٣٢	٤٠ر٥	١٣	٤٩٣ر٦	١٣٦	٧٤ر٨	١٨
١٩٧٣	١٧٢ر٤	١٨١	٣٠ر٤	٢١	٣٦٣ر٩	١٣٦	١٢ر٣	٤	٥٣٦ر٣	١٤٨	٤٢ر٧	٩
١٩٧٤	١٩٥ر٥	٢٠٥	٢٣ر١	١٣	٤٨٩ر٠	١٨٣	١٢٥ر١	٣٤	٦٨٤ر٥	١٨٩	١٤٨ر٢	٢٨
١٩٧٥	٢٨٤ر٥	٢٩٩	٨٩ر٠	٤٦	٥٤٦ر٢	٢٠٥	٥٧ر٢	١٢	٨٣٠ر٧	٢٢٩	١٤٦ر٢	٢١
١٩٧٦ ***	٣٩٧ر٥	٤١٨	١١٣ر٠	٤٠	٦٤٥ر٨	٢٤٢	٩٩ر٦	١٨	١٠٤٣ر٣	٢٨٨	٢١٢ر٦	٢٦

ملاحظات :
(*) يشمل النقد المتداول خارج البنوك التجارية والودائع تحت الطلب .
(**) يتألف من ودائع القطاع الخاص بأنواعها باستثناء الودائع تحت الطلب .
(***) البيانات خاصة بالربع الثاني من العام .

المصدر : بنك الكويت المركزي (النشرة الاحصائية الفصلية) .

ويشير هذا الوضع إلى تفضيل كثير من المودعين الاحتفاظ بقسم كبير من أموالهم السائلة في صورة ودائع تحت الطلب ، وذلك لاستعمالها في عمليات غير مجدية اقتصادياً مثل المضاربات في الأراضي والعقارات والأسهم .

٦٨ — ولقد تجاوز — بكثير — التوسع في السيولة المحلية ، خلال الأعوام الأخيرة ، النمو المقابل في الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء النفط) . ونتج عن هذا الوضع ارتفاع نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، بصورة متزايدة، وما ترتب على ذلك من تزايد كبير في الطلب الكلي المحلي ، والذي أدى ، بدوره ، إلى استمرار الارتفاع الصعودي في الواردات من ناحية ، وفي المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في السوق المحلية من ناحية أخرى . ويتبين من الجدول رقم (١ — ٢٥) التزايد المستمر في نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، حيث ارتفعت هذه النسبة من (٧٩ ٪) عام ١٩٧٢ إلى حوالي (٩٣ ٪) عام ١٩٧٥ .وحتى بافتراض تحقيق الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي المتوقع في عام ١٩٧٦ ، فإن التوسع في السيولة المحققة في الربع الثاني من العام نفسه ، يشير إلى تجاوز هذا المستوى المخطط في الناتج ، (١٠٦ ٪)

جدول (١-٢٥)

نسب السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (٧١ - ١٩٧٦)
(بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي) *	السيولة المحلية	نسبة السيولة إلى الناتج (٪)
١٩٧١	٤٤٤	٤١٩	٩٤
١٩٧٢	٦٢٦	٤٩٤	٧٩
١٩٧٣	٦٦٤	٥٣٦	٨١
١٩٧٤	٧٤٥	٦٨٥	٩٢
١٩٧٥	٨٩٤	٨٣١	٩٣
١٩٧٦ **	٩٨٦	١٠٤٣	١٠٦

ملاحظات :(*)بيانات الناتج المحلي عن أعوام مالية بالأسعار الجارية ، ما عدا عام ١٩٧٦ بياناته مخططة وبأسعار سنة الأساس (١٩٧٦/٧٥) .

(**) بيانات السيولة خاصة بالربع الثاني من عام ١٩٧٦ .

المصدر : بنك الكويت المركزي ، والإدارة العامة لشؤون التخطيط ، والإدارة المركزية للإحصاء .

وهذا الوضع ، بالتأكيد ، يزيد ، كما ذكر فيما سبق ، من تفاقم مشكلة ارتفاع الأسعار ، ومن ثم ، نفقات المعيشة .

٦٩ — ومن العوامل الأساسية في التوسع الكبير في حجم السيولة المحلية ، النمو المتزايد في التسهيلات الائتمانية ، حتى يمكن القول ان الائتمان المصرفي أصبح ، خلال الخمسة أعوام الماضية ، عاملاً توسعياً — وبالتالي تضخمياً — ينافس عامل الإنفاق العام . فمن بيانات الجدول رقم (١ — ٢٦) يتضح أن حجم الائتمان المصرفي بلغ عام ١٩٧٥ ما يقرب من ثلاثة أمثال مستواه في عام ١٩٧٢ . كما وصل في الربع الثاني من عام ١٩٧٦ ما يقرب من أربعة أمثال هذا المستوى . ووصل معدل نموه السنوي ، في المتوسط ، إلى حوالي (٣٨٪) خلال الفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٥ ، بينما قفز إلى (٨٠ ٪) خلال عام ١٩٧٥ والربع الثاني من عام ١٩٧٦ . ولقد كان هذا التوسع الشديد أعلى نسبياً من الزيادة في موارد البنوك مما خلق بوادر ضغط في السيولة لديها ، واضطرها ، في النهاية ، إلى استخدام معظم ودائعها لأجل لدى البنك المركزي .

٧٠ ـ وبالرغم من أن نمط التوزيع النسبي للائتمان المصرفي ـ حسب القطاعات الاقتصادية ، لم يتغير كثيراً خلال هذه الفترة ، حيث ظلت التجارة تستحوذ على حوالي الثلث سنوياً ، والإنشاءات ، الخمس ، ثم تأتي القروض الشخصية ، فالخدمات المالية ، وأخيراً ، الزراعة ، إلاّ أنه يتضح من بيانات الجدول أن قسماً كبيراً من التوسع في الائتمان المصرفي ذهب لتمويل المضاربات في الأراضي والعقارات والأسهم . ويظهر ذلك في حجم « القروض الشخصية » و « الخدمات المالية » وغيرها ، والذي وصل إلى حوالي (١٦٧) مليون دينار عام ١٩٧٥ بالمقارنة بمستواه الذي لم يتعدّ (٥١) مليون دينار عام ١٩٧٢ ، أي زاد إلى أكثر من ثلاثة أمثال في هذه الفترة القصيرة . ثم ، أخيراً ، قفز في نهاية يونيو ١٩٧٦ إلى حوالي (٢٥٤) مليون ، أي بمعدل زيادة بلغ حوالي (٥٢ ٪)من مستواه في عام ١٩٧٥ .

٧١ ـ من سياق التحليل السابق يتضح أن الممارسات الائتمانية والمصرفية خلال الأعوام الماضية لم تهدف إلى المساعدة في معالجة مشكلة ارتفاع الأسعار في السوق المحلية ، وإنما أسهمت ، بوساطة التوسع الشديد في الائتمان ،

جدول رقم (١ـ٢٦)

الائتمان المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

(بالمليون دينار)

السنة / القطاعات	التجارة	الإنشاءات	الصناعة	الزراعة وصيد الأسماك	الخدمات المالية وغيرها	القروض الشخصية	الإجمالي	الرقم القياسي	معدل النمو السنوي(٪)
١٩٧٢	٦٣,٠	٤٠,٦	٨,٧	١٢,٨	٢١,٥	٢٩,١	١٧٥,٧	١٠٠	–
	(٣٦)	(٢٣)	(٥)	(٧)	(١٢)	(١٧)	(١٠٠)		
١٩٧٣	٨١,٠	٥٣,٤	١١,٩	١٢,٨	٣٨,٦	٤٨,٩	٢٤٧,٦	١٤١	٤١
	(٣٣)	(٢٢)	(٥)	(٥)	(١٦)	(٢٠)	(١٠٠)		
١٩٧٤	١٢١,٣	٨٠,٥	١٥,٦	٩,١	٤٧,٤	٧٧,٨	٣٥١,٧	٢٠٠	٤٢
	(٣٥)	(٢٣)	(٤)	(٣)	(١٣)	(٢٢)	(١٠٠)		
١٩٧٥	١٦٥,٩	٩٧,٠	٢٤,٨	٩,٩	٩٣,٨	٧٢,٧	٤٦٤,١	٢٦٤	٣٢
	(٣٦)	(٢١)	(٥)	(٢)	(٢٠)	(١٦)	(١٠٠)		
١٩٧٦ (حتى نهاية يونيو)	٢١٦,٩	١٢٣,٠	٢٨,٣	١٢,٦	١٣٧,٢	١١٦,٤	٦٣٤,٤	٣٦١	٨٠
	(٣٤)	(١٩)	(٥)	(٢)	(٢٢)	(١٨)	(١٠٠)		

ملاحظة : الأرقام بين الأقواس تشير إلى التوزيع النسبي في كل عام .

المصدر : بنك الكويت المركزي (النشرة الإحصائية الفصلية .

في تفاقمها ، ويرجع هذا الوضع إلى حداثة البنك المركزي من ناحية ، والقيود التي تحد من قدرته على تطبيق سياسة نقدية متكاملة من ناحية أخرى . ومن أهم هذه القيود هيمنة الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي ، بما فيه النشاط النقدي والمصرفي ، وتعيين حد أقصى قانوني لأسعار الفائدة المحلية ، وعدم توافر سوق مالية محلية متقدمة ، وبالتالي استثمار جانب كبير من موارد البنوك التجارية الفائضة عن احتياجات الاقتصاد المحلي في الخارج . ومن ثم ، كان واضحاً للبنك المركزي منذ البداية محدودية استخدام الأدوات النقدية التقليدية على نطاق واسع رفعال للحد من التوسع في السيولة المحلية ، وبالتالي التحكم في حدة الطلب على السلع والخدمات وضبط ارتفاع الأسعار .

٧٢ — وبالرغم من أن استخدام الأدوات النقدية التقليدية بشكل كامل ما زال محدوداً ، إلاّ أن ممارسات البنك المركزي ، في حدود المساحة المتاحة له للعمل في المجال النقدي والمالي لم يكن بالمستوى الممكن والمطلوب . فالمبادرات التي قام بها البنك للتصدي للمشكلات النقدية والمالية التي واجهها الاقتصاد الكويتي كانت محدودة الأثر والفعالية . بل انها في بعض الأحيان ساعدت في

تفاقم المشكلة . فعلى سبيل المثال ، عندما تجمع لدى البنوك فائض كبير من الأموال في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ واضطرت إلى إيداع جزء كبير منه لدى البنك المركزي دون أن تتقاضى عليه أية فائدة ، قام البنك المركزي بقبول ودائع مربوطة بفائدة بلغت (٤,٥ ٪) . وواضح أن مثل هذا الإجراء قد فتح مجالاً جديداً لتوظيف الفائض النقدي لدى البنوك ، « مما ساعد نوعاً ما على حدة التوسع في الائتمان المصرفي ، وبالتالي على حدة التوسع في السيولة المحلية » * .

٧٣ — ومع ذلك ، فلقد قام البنك المركزي ببدايات إيجابية على طريق ممارسة سياسة ائتمانية متكاملة وفعالة . وعلى سبيل المثال ، فرض البنك في عام ١٩٧٤ على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من السيولة لا تقل عن (٢٥٪) من إجمالي الودائع ، على أن لا تقل نسبة ما هو محرر منها بالعملة المحلية عن (٧,٥٪) ، وذلك اثر ظهور بوادر الضغط الذي تعرضت له سيولة البنوك التجارية في صيف ذلك العام . ويبدو أن البنوك لم تذعن لهذه الرغبة لفترة طويلة ، إذ أن التوسع الشديد في الائتمان المصرفي ، أدى إلى انخفاض النسبة إلى حوالي (٩٪)

* بنك الكويت المركزي ، التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٥ .

في يونيو ١٩٧٦ ، أي ما يوازي تقريباً النسبة في يونيو ١٩٧٤ ، عندما جابهت البنوك أزمة السيولة * .

٧٤ — كذلك قرر البنك المركزي في عام ١٩٧٤ — أيضاً — تأسيس « شباك الخصم » الذي باشر أعماله في عام ١٩٧٥ ، وذلك لزيادة الطاقة التمويلية للبنوك التجارية . هذا بجانب انتهاج البنك لسياسة « الإقناع الأدبي » مع البنوك التجارية أثناء مراجعته لأنشطة الائتمان بصفة عامة ، وما يمكن اتخاذه من إجراءات بصدد توجيه هذا الائتمان نحو القطاعات الأكثر إنتاجية . ولكن ، هنا أيضاً ما زال التأثير الأدبي للبنك محدوداً ، والدليل على ذلك نمط التوزيع النسبي للائتمان المصرفي حسب القطاعات — جدول رقم (١ —٢٦) — والتعليق السابق عليه .

٧٥ — كما يحاول البنك المركزي تطوير السوق المالية المحلية . ومن المحاولات التي قام بها في هذا الصدد تشجيع الإصدارات المحلية للسندات المحررة بالدينار الكويتي ، حيث اعتبرت مقتنيات البنوك التجارية من السندات التي أصدرها البنك الصناعي مؤخراً جزءاً من مكونات نسبة السيولة المطلوبة من البنوك التجارية . « ويأمل

---

* بنك الكويت المركزي (مذكرة داخلية) .

البنك . . . أن يكون الإصداران اللذان قام بهما البنك الصناعي حتى الآن (أواخر ١٩٧٥ وأوائل ١٩٧٦) بداية لاصدارات أخرى تقوم بها مؤسسات مالية أخرى أيضاً* . ومسألة اعتبار السندات — التي تصدرها بنوك متخصصة ومؤسسات مالية —كجزء من مكونات السيولة مسألة تحتاج إلى إعادة بحث ، وفقاً للعرف المصرفي بصفة عامة ، ولمقتضيات السيولة في البنوك التجارية بصفة خاصة » .

٧٦ — ويتضح من العرض السابق غياب شبه تام لسياسة نقدية فعالة وشاملة في وقت لم تعد تجدي فيه سياسة الإقناع ، والبدايات المترددة للسياسات الكمية الأخرى . والغريب ، أن البنك المركزي ، في الوقت نفسه ، يشكو من التوسع في الإنفاق الحكومي ، ويشدد على ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للحد من التوسع في السيولة المحلية ، بما يزيد عن حاجات الاقتصاد الوطني ، وذلك لحفظ التوازن المالي والاقتصادي . ولكن ، كما ذكر فيما سبق ، غياب سياسة نقدية مؤثرة ومتكاملة ساعد ويساعد على التوسع في السيولة ، وبالتالي في الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية .

* بنك الكويت المركزي (التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٥) .

٧٧ — ولقد ساعد النمو الكبير والمتصاعد في السكان ، وقوة العمل تبعاً لاحتياجات البلاد المستمرة والمتزايدة — بالطبع ، بجانب عوامل أخرى — على التوسع الشديد في الإنفاق العام ، وبالتالي في السيولة المحلية ، وذلك في صورة مصروفات عامة متزايدة على الخدمات الأساسية ، وعلى الرواتب والأجور ، مما أدى إلى زيادة ملموسة في الطلب الكلي المحلي ، وبالتالي الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار . وتوضح بيانات الجدول رقم (١ — ٢٧) مدى هذا النمو السكاني ، والنمو في قوة العمل خلال العشرة أعوام الماضية ، كما تحدد ملامح هذا النمو خلال فترة الخطة الخمسية المقبلة . فلقد وصل حجم السكان إلى أكثر من الضعف خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً (١٩٦٥ — ١٩٧٥) ، كما زادت قوة العمل بنسبة (٦٥٪) خلال الفترة نفسها . كما تتوقع خلال الخطة تزايد مجموع السكان بما يعادل (٥٠٪) من مستواه في عام ١٩٧٥ ، وتزايد قوة العمل بحوالي (٣٥٪) . ويلاحظ أن نسبة الكويتيين لم تزد عن (٤٧٪) من مجموع السكان ، كما أن مساهمتهم في قوة العمل لم تزد عن (٣٠٪) خلال هذه الفترة . ويتوقع أن تنخفض هذه الأنصبة النسبية إلى حوالي (٤٥,٦٪) و (٢٩٪) على الترتيب ، خلال أعوام الخطة .

جدول رقم (١-٢٧)

تطور السكان وقوة العمل (١٩٦٥ - ١٩٨٠)

(بالألف)

السنة	السكان: كويتيون	السكان: غير كويتيين	السكان: المجموع	قوة العمل: كويتيون	قوة العمل: غير كويتيين	قوة العمل: المجموع	معدل* النمو السنوي للسكان٪	نسبة قوة العمل إلى السكان (٪)
١٩٦٥	٢٢٠,٠ (٤٧,١)	٢٤٧,٣ (٥٢,٩)	٤٦٧,٣ (١٠٠,٠)	٤٣,٠ (٢٣)	١٤١,٣ (٧٧)	١٨٤,٣ (١٠٠)	٩,٨	٣٩,٤
١٩٧٠	٣٤٧,٤ (٤٧,٠)	٣٩١,٣ (٥٣,٠)	٧٣٨,٧ (١٠٠,٠)	٦٥,٣ (٢٧)	١٧٦,٨ (٧٣)	٢٤٣,١ (١٠٠)	٩,٦	٣٢,٨
١٩٧٥	٤٧٢,١ (٤٧,٥)	٥٢٢,٧ (٥٢,٥)	٩٩٤,٨ (١٠٠,٠)	٩١,٨ (٣٠)	٢١٢,٧ (٧٠)	٣٠٤,٥ (١٠٠)	٦,١	٣٠,٦
٨١/٨٠	٦٤٨,٨ (٤٥,٦)	٧٧٣,٤ (٥٤,٤)	١٤٢٢,٢ (١٠٠,٠)	١١٩,٦ (٢٩)	٢٩٢,٦ (٧١)	٤١٢,٢ (١٠٠)	٦,١	٢٩,٠

ملاحظات: * معدلات النمو محسوبة على أساس متوسط الفترة. فمعدل ١٩٦٥ عن الفترة ١٩٦١-١٩٦٥، ومعدل ١٩٧٠ عن الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٠، وهكذا.

** الارقام بين الأقواس تشير الى التوزيع النسبي.

المصدر: الإدارة العامة لشؤون التخطيط، والإدارة المركزية للإحصاء.

٧٨ — ويعد هيكل السوق المحلي وممارسات القطاع التجاري من الأسباب الأساسية في وجود مشكلة التضخم من ناحية ، وفي زيادة حدتها من ناحية أخرى . ويرجع ذلك إلى ما يعانيه قطاع التجارة الداخلية من مشكلات هيكلية عديدة ، وممارسات تجارية غير سليمة متنوعة ، تسهم في ضعف معدلات أدائه ، وتؤثر على حجم المعروض من السلع في السوق ، وتتسبب ، في النهاية ، كعامل أساسي ، في الارتفاع المتزايد في الأسعار . فقطاع التجارة الداخلية يمثل عصب الاقتصاد المحلي ، حيث يقوم بدور الوسيط في إمداد الفعاليات الإنتاجية باحتياجاتها من المستلزمات السلعية ، وتوفير متطلبات قطاعات الطلب النهائي — العائلي ، والحكومي ، والتصدير — من السلع والخدمات . وتتراوح مشكلات القطاع من ظاهرة التركز في نشاطي الاستيراد وتجارة الجملة ، والصغر النسبي في مشروعات تجارة التجزئة بصفة عامة . . . إلى الضعف النسبي للحركة التعاونية ، ونقص وسائل التخزين . كما تشمل الممارسات غير السليمة ، أساساً ، عدم كفاية المخزون من بعض السلع ، والامتناع عن عرض المخزون في بعض الأحيان ، والخروج عن أغراض المشروع ، والارتفاع المتزايد في الهوامش التجارية .

٧٩ — ومن البيانات المتوافرة عن القطاع — إحصاء التجارة الداخلية عن عام ١٩٧٣ — يمكن التعرف على الخصائص الهيكلية التي يتميز بها ،من حيث عدد المنشآت والعمالة والأجور والناتج المحلي الإجمالي (الهامش التجاري الإجمالي) والقيمة المضافة والمبيعات الكلية والأصول الثابتة والاستثمارات لكل دينار من القيمة المضافة ، موزعة بحسب الأنشطة التي يتكون منها القطاع ، وهي : تجارة الجملة ، وتجارة التجزئة ، والمطاعم والمقاهي والفنادق . ويعرض الجدول رقم (١ — ٢٨) البيانات المتعلقة بهذه المتغيرات للقطاع ككل ، وللأنشطة الثلاث المكونة له . ويتضح من هذه البيانات أنها تتمشى ، بصفة عامة ، مع طبيعة العملية التوزيعية والدور الذي يقوم به كل نشاط من أنشطة القطاع ، حيث يشكل نشاط تجارة التجزئة الثقل النسبي ، بوصفه الحلقة النهائية ، في شبكة التوزيع للمستهلك النهائي . ويبرز ذلك في حقيقة احتلال هذا النشاط المرتبة الأولى في التوزيع النسبي لمعظم المتغيرات . كما تشير هذه البيانات ، في الوقت نفسه ، إلى بعض النقائص الهيكلية التي يعاني منها القطاع ، كظواهر التركز في تجارة الجملة ، والتفتت في تجارة التجزئة ، وارتفاع الهوامش التجارية ، والتي ستعالج فيما يلي :

جدول رقم (١ – ٢٨)

الخصائص الهيكلية لقطاع التجارة الداخلية (١٩٧٣)

النشاط	عدد المنشآت		عدد المشتغلين		الأجور		الناتج المحلي الاجمالي		القيمة المضافة		المبيعات الكلية		الأصول الثابتة		الاستثمارات لكل دينار من القيمة المضافة
	العدد	٪	العدد	٪	القيمة بالمليون دينار	٪	القيمة بالمليون دينار	٪	القيمة بالمليون دينار	٪	القيمة بالمليون دينار	٪	القيمة بالمليون دينار	٪	
تجارة الجملة	٩٨٨	٨ر٠	٦٧٨١	١٦ر٤	٥ر٢	٢١ر٠	٤٠ر٩	٢٦ر٠	٣٣ر٠	٢٨ر٤	١٧٧ر٤	٣٠ر٦	١٧ر١	٣٧ر١	٠ر٥١٨
تجارة التجزئة	١٠٣٥٧	٨٤ر٢	٢٨٧٠٤	٦٩ر٥	١٦ر٢	٦٥ر٣	١٠٥ر٨	٦٧ر١	٧٥ر٦	٦٥ر٢	٣٨٣ر٥	٦٦ر١	٢٤ر٠	٥٢ر١	٠ر٣١٧
المطاعم والمقاهي والفنادق	٩٥٧	٧ر٨	٥٨٤٤	١٤ر١	٣ر٤	١٣ر٧	١٠ر٩	٦ر٩	٧ر٤	٦ر٤	١٩ر٥	٣ر٣	٥ر٠	١٠ر٨	٠ر٦٧٦
المجموع (القطاع)	١٢٣٠٢	١٠٠ر٠	٤١٣٢٩	١٠٠ر٠	٢٤ر٨	١٠٠ر٠	١٥٧ر٦	١٠٠ر٠	١١٦ر٠	١٠٠ر٠	٥٨٠ر٤	١٠٠ر٠	٤٦ر١	١٠٠ر٠	٠ر٣٩٧

المصدر : الادارة العامة لشئون التخطيط ، والادارة المركزية للاحصاء.

٨٠ – رغم سيادة مبدأ حرية التجارة ، يؤدي عدم توافر قوى تنافسية كافية في نشاطي الاستيراد وتجارة الجملة ، بسبب احتياجهما إلى قدرات مالية كبيرة نسبياً لا تتوافر لدى عدد كبير من السكان ولاعتبارات تاريخية ، إلى آثار غير موائمة بالنسبة للعرض الكلي من السلع والخدمات ولتنظيم هذا العرض بما يتفق مع الطلب ، وما يتبع ذلك من ارتفاع مستمر ومتزايد في الأسعار . ويتبين من الجدول السابق أن تجارة الجملة تتركز في (٩٨٨) منشأة . ومن البيانات المتوافرة ، يلاحظ أن عدد المنشآت التي تتجر في وسائل النقل وقطع الغيار (٣) ومنشأة واحدة ، في الورق ومنتجاته* .

٨١ – وبالرغم من عدم توافر تحديد واضح بين الوكلاء وتجارة الجملة ، حيث يقوم الوكيل ، في العادة ، بدور تاجر الجملة ، ومن البيانات القليلة المتوافرة عن ملكية الوكالات ، يتبين الاتجاه الاحتكاري الواضح ، ودرجة التركيز الكبيرة نسبياً في هذا المجال . ومن الجدول رقم (١ – ٢٩) ، يتضح أن أربعة عشر وكيلاً يستحوذ على (٨٥٦) وكالة ، أو ما يعادل (٣٨,١١٪) من مجموع الوكالات التي بلـ عددها حوالي (٢٢٢٠) في عام ١٩٧١ . وتراوحت الوكالات بالنسبة للوكيل

* الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

الواحد من (٣٥) وكالة إلى (١٤٧) وكالة . ولم تتغير هذه الصورة التركيزية كثيراً في الأعوام القليلة الماضية . إذ تشير البيانات المتوافرة ، أن ستة عشر وكيلاً يمتلكون (١٢٧٧) وكالة أو ما يعادل (٣٦,٥ ٪) من مجموع الوكالات التجارية التي بلغ عددها (٣٤٩٤) وكالة ، حتى نهاية ١٩٧٤ ** ولا شك أن هذا الوضع يتسبب في خلق اختناقات في السوق المحلي بالنسبة لبعض السلع الرئيسية إما لتحكم التاجر أو الوكيل في الكمية المعروضة أو لعدم دقته في التنبؤ بالكميات المطلوبة في الوقت المناسب .

٨٢ — ويؤدي صغر حجم المشروعات في تجارة التجزئة بالنسبة إلى حجم الطلب المحلي إلى إدارة هذه المشروعات — والتي بلغ عددها (١٠٣٥٧) عام ١٩٧٣ — بطريقة غير اقتصادية ، الأمر الذي يرفع نسبياً من تكلفة التسويق ،مما يعكس أثره المباشر والتصاعدي على أسعار التجزئة للسلع المتداولة . ولقد وصلت المصروفات الإجمالية ، من مستلزمات سلعية ومصروفات خدمية وأجور ، في تجارة التجزئة عام ١٩٧٣ إلى أكثر من ضعف المصروفات الإجمالية في تجارة الجملة عن العام

** الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

جدول رقم (١ – ٢٩)

التركز في ملكية الوكالات التجارية (١٩٧١)

البيان	رمز الوكيل														المجموع
	أ	ب	جـ	د	هـ	و	ز	ح	ط	ى	ك	ل	م	ن	١٤
عدد الوكالات	١٤٧	١١٢	٨٠	٧٨	٥٥	٥٣	٥٠	٤٥	٤١	٤٠	٣٩	٣٦	٣٥	٣٥	٨٤٦
النسبة الى اجمالي الوكالات* (٪)	٦ر٦٢	٥ر٠٤	٣ر٦٠	٣ر٥١	٢ر٢٨	٢ر٣٩	٢ر٢٥	٣ر٠٣	١ر٨٥	١ر٨٠	١ر٧٦	١ر٦٢	١ر٥٨	١ر٥٨	٣٨ر١١

ملاحظة : * اجمالي الوكالات = ٢٢٢٠

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، ومعهد الكويت للتخطيط ، والادارة العامة لشئون التخطيط .

نفسه ، كما تشير بيانات الجدول رقم (١ — ٣٠) ولعل هذا يعكس ، بجانب عوامل أخرى ، ارتفاع درجة التفتت في حجم المشروعات العاملة في هذا المجال.

٨٣ — ولقد خففت الحركة التعاونية منذ بدايتها من حدة مشكلة توزيع السلع والخدمات للمستهلك النهائي . ولقد ساعد في ذلك التطور الكبير الذي حدث في حجم خدماتها ، والانتشار الواسع للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في المناطق السكنية المختلفة ، منذ بداية الحركة في عام ١٩٦٥ وحتى الآن ، وذلك كما يتضح من بيانات الجدول رقم (١— ٣١) . ومع هذا ، لم يتمكن القطاع التعاوني — بعد — من القيام بدوره كاملاً . فرغم أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تشغل —الآن— مكانة هامة في نشاط تجارة التجزئة من حيث جودة العرض وتوجيه أسعار السوق بالنسبة لبعض السلع ، إلاّ أن دورها ما زال محدوداً من حيث التخفيف من حدة الارتفاع المستمر والمتزايد في الأسعار . وربما يرجع ذلك إلى نقص الخبرات والمهارات الفنية والإدارية وإلى قلة الموارد المالية المتاحة لها ، وإلى محدودية الدور الذي يقوم به الاتحاد التعاوني — بوضعه الراهن — في التنسيق بين الجمعيات . ولقد أدى هذا الوضع إلى أن الحركة التعاونية في الكويت ، على عكس ما تمليه عليها

جدول رقم (١-٣٠)

هيكل المصروفات الإجمالية في القطاع تجاري (١٩٧٣)

(بالألف دينار)

النشاط	مستلزمات سلعية (١) القيمة	٪	مصروفات خدمية (٢) القيمة	٪	أجور (٣) القيمة	٪	المصروفات الإجمالية (٤)=(١)+(٢)+(٣) القيمة	٪
تجارة الجملة	١١٨٢	٥,٤	١٥٧٠٠	٧١,٢	٥١٧٠	٢٣,٤	٢٢٠٥٢	١٠٠,٠
تجارة التجزئة	٣٦٣٢	٦,٩	٣٢٥٧١	٦٢,٢	١٦١٨٠	٣٠,٩	٥٢٣٨٣	١٠٠,٠
المطاعم والفنادق والمقاهي	١٠٠١	١٤,٢	٢٥٩٤	٣٦,٨	٣٤٤٨	٤٩,٠	٧٠٤٣	١٠٠,٠
المجموع	٥٨١٥	٧,٢	٥٠٨٦٥	٦٢,٤	٢٤٧٩٨	٣٠,٤	٨١٤٧٨	١٠٠,٠

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط ، والإدارة المركزية للإحصاء .

طبيعتها ، قد أعطت الأولوية لتحقيق الأرباح على تحقيق الهدف الأساسي منها ، وهو : خدمة مصالح المستهلكين ، ومن ثم ساعدت على ازدياد موجة ارتفاع الأسعار ، بدلاً من أن تعمل ، بالأساس، على الحد منها.

جدول رقم (١ — ٣١)

تطور الحركة التعاونية الاستهلاكية

(١٩٦٣ — ١٩٧٥)

البيان	السنة ١٩٦٣	١٩٧٥	الرقم القياسي على أساس ١٩٦٣ = ١٠٠
عدد الجمعيات	٣	١٨	٦٠٠
عدد المساهمين	٩٦٥	٤٢٢٨٦	٤٣٨٢
رأس المال المدفوع (بالألف دينار)	٩١,٩	١٩٨١,٣	٢١٥٦
المبيعات (بالمليون دينار)	٠,٥	١٣,٨	٢٧٦٠

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

٨٤ — ويؤدي تعدد الأذواق ، بسبب التشكيل السكاني الحالي إلى خلق طلب محدود الحجم نسبياً على أصناف معينة من السلع بذاتها ، مما يقصر السوق على مشروع معين ، ولا يشجع المنافسة وجذب مشروعات أخرى . ومن ثم يتمتع المشروع بحرية كبيرة في تحديد السعر ، وبالطبع صعودياً ، مما يعمل على تزايد حدة مشكلة ارتفاع الأسعار . وتبين احصاءات الجدول رقم (١ — ٣٢) خصائص التركيب السكاني في الكويت بحسب الجنسية وفقاً لتعداد ١٩٧٠ . ومن هذه البيانات ، تتضح ظاهرة تعدد الأسواق المحدودة — في داخل السوق المحلية — وفقاً لتعدد الجنسيات المكونة لمجموع السكان غير الكويتيين ، حيث يبلغ عدد الجنسيات التي تسهم من (١٪) إلى (٢٠٪) من مجموع السكان إحدى عشرة جنسية . كما يبلغ عدد الجنسيات التي تسهم بأقل من (١٪) من السكان حوالي عشر ، والتي تسهم بأقل من (٠,١٪) حوالي خمس عشرة .

٨٥ — يلعب المخزون من سلعة معينة دوراً أساسياً في حالة توافر السلعة في السوق المحلية ، خاصة في الكويت ، حيث تعتمد اعتماداً رئيسياً في سد احتياجاتها من السلع على المصادر الخارجية . وبالطبع ، تتفاوت نسب المخزون من سلعة لأخرى حسب طبيعة السلعة ، ونوع

جدول رقم (١ - ٣٢)

التوزيع النسبي لمجموع السكان حسب الجنسية

(تعداد ١٩٧٠)

الجنسية	النسبة	الجنسية	النسبة
كويتيون	٤٧,٠	السعودية	١,٥
الأردن وفلسطين	٢٠,٠	اليمنين	١,٥
العراق	٥,٣	جنسيات عربية أخرى	٠,٩
مصر	٤,١	إيران	٥,٣
سوريا	٣,٧	الهند	٢,٣
لبنان	٣,٤	باكستان	٢,٠
مسقط وعمان	٢,٠	جنسيات غير عربية أخرى	١,٠
		مجموع السكان	١٠٠,٠

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

وحجم الطلب عليها ، ومعدل دورانها . — أي العلاقة بين المبيعات ومتوسط المخزون خلال فترة معينة ، والإمكانات التخزينية المتـــاحة ، ورغبة وقـــدرة المستوردين — أو المنتجين — على التخزين ، ورغبة وقدرة تجـــار — الجملة والتجزئة — السلعة على التخزين . وتشكل حركة البضاعة المخزونة — أي الفترة التي يسهم المخزون خلالها في تغطية متطلبات السوق — عنصراً استراتيجياً هاماً في حالة الكويت . وتشير البيانات المتوافرة عن المخزون السلعي في الكويت أن نسبة المخزون إلى المبيعات في القطاع التجاري بلغت حوالي (٢٩٪) ، وفي تجارة الجملة (٢٢٪) ، وتجارة التجزئة (٣٣٪) ، والفنادق والمطاعم والمقاهي (٢٪) ، عن عام ١٩٧٣ . وبالرغم من أن الحجم النسبي للمخزون ، من حيث التـــدرج النزولي في الأنشطة الثلاث : التجزئة ، فالجملة ، ثم الفنادق والمطاعم والمقاهي ، يتمشى مع طبيعة هذه الأنشطة ، إلا أنه يعد ، في ضوء ظروف توفير السلع للسوق الكويتية ، مـــائلاً نحو الانخفاض نسبياً . ومن بيانات الجـــدول رقم (١ — ٣٣) ، يتضح أن مخزون القطاع التجاري يسهم ، بصفة عامة ، في تغطية متطلبات السوق المحلي خلال فترة (١٠٥) يوماً في العام ، كما يسهم مخزون الجملة في تغطية مبيعات (٧٩) يوماً ، مقـــابل (١٢١) يوماً لتجارة التجزئة ، و(٧) أيام للمطاعم والمقاهي والفنادق.

٨٦ — وبالرغم من تمشي درجات التغطية هذه مع طبيعة الأنشطة التي يتكون منها القطاع ، إلاّ أنها تميل إلى الانخفاض نسبياً في حالة الكويت ، خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن هذه متوسطات لجميع السلع في السوق المحلية ، وقد لا تعكس بوضوح وضع حالات سلع فردية أو مجموعات من السلع تعتبر ذات أهمية . فمثلاً ، تبلغ درجة تغطية المخزون من الحاصلات الزراعية في تجارة الجملة (٥) أيام فقط ، ومن المواد الغذائية والمشروبات والدخان والتبغ والسجاير (٢٥) يوماً ، وفي تجارة التجزئة تصل هذه الدرجة بالنسبة للدواجن الحية والبيض واللحم والخضار والفاكهة (٤) أيام ، وللبقالة والسكاكر والشيكولاته والمملحات (٣٣) يوماً ، وللأخشاب ومواد البناء (١١٦) يوماً* . وبالرغم من تمشي هذه المعدلات مع طبيعة السلع المشار إليها ، إلاّ أنها تعد منخفضة ، مما يجعل استجابة السوق إلى الطلب المتزايد على هذه السلع بطيئة ، وينعكس هذا البطء في صورة ارتفاع متزايد في الأسعار . ولعل هذا يشير إلى غياب سياسة واضحة للمخزون من حيث تحديد حجم المخزون الاستراتيجي الذي يتعين الإبقاء عليه بالنسبة لكل سلعة ، وتحديد الطاقة التخزينية ،

* الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

جدول رقم (١ – ٣٢)

حركة المخزون في القطـــاع التجـــــاري

(١٩٧٣)

بالألف دينـــار

النشـــاط	المبيعـــات	الهوامـــش التجاريـــة	المبيعـــات بعد استبعاد الهوامش	الاحتياجات* اليوميـــة (قيمة)	المخـــزون: أول المـــدة	آخـــر المـــدة	المتوسـط خلال الفـترة	نسبة المتوسط الى المبيعات	ساهمة المخـزون (يوم)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧) = ((٥)+(٦))/(٢)	(٨) = (٧)/(٣) × ١٠٠	(٩) = (٧)/(٤)
تجـــارة الجملـــة	١٧٧٢٧١	٤٠٨٧١	١٣٦٥٠٠	٣٧٤٫٠	٢٨٨٦٩	٣٠٦٥٨	٢٩٧٦٤	٢١٫٨	٧٩
تجـــارة التجزئـــة	٣٨٣٥٤٥	١٠٥٨١٣	٢٧٧٧٢٢	٧٦١٫٠	٨٦٥٤٧	٩٧٧٨٧	٩٢١٦٧	٣٣٫٢	١٢١
المطاعـــم والفنـادق والمقاهـــي	١٩٤٧٢	١٠٦٥٩	٨٥١٣	٢٣٫٣	١٤٦	٢٠٥	١٧٦	٢٫١	٧
القطـــاع	٥٨٠٣٨٨	١٥٧٦٤٣	٤٢٢٧٤٥	١١٥٨٫٢	١١٥٥٦٢	١٢٨٦٥٠	١٢٢١٠٦	٢٨٫٩	١٠٥

ملاحظة : * الاحتياجات اليومية تساوي المبيعات بعد استبعاد الهوامش مقسومة على عدد أيام السنة.

المصدر : الادارة العامة لشئون التخطيط ، والادارة المركزية للاحصـــــاء.

والربط بين سياسة التخزين وسياسة البيع ، إلى آخر هـــذه المسائل التي تعمل جميعاً على توفير كميات مناسبة في وقت مناسب من السلع التي تحتاج إليها السوق المحلية .

٨٧ — من العناصر الأساسية لسياسة تخزينية رشيدة توافر قدرة استيعابية مناسبة للمخازن . وتزداد أهمية هذا العنصر أثناء عملية التنمية ، باعتباره وثيق الصلة بالطاقة التنفيذية للاقتصاد المحلي من حيث مدى إمكانية الوفاء بمتطلبات الجهد الإنمائي من منتجات ، بجانب المنتجات الاستهلاكية وتبلغ المساحة الإجمالية للتخزين في الوقت الحاضر بحوالي (٥٦٩٢٥٤) متراً مربعاً . ويبدو أن هذه المساحة لا تكفي الاحتياجات التخزينية المتزايدة ، نتيجة تزايد الطلب الكلي على مختلف السلع ، مما ساهم في محدودية العرض الكلي من السلع بالنسبة للطلب الكلي عليها ، وبالتالي ساعد في الارتفاع المتزايد في الأسعار . ودفع هذا الوضع ، في ضوء المتطلبات المتزايدة أثناء تنفيذ الخطة ، المخطط الكويتي إلى استهداف زيادة المساحة التخزينية خلال الخطة الخمسية المقبلة ، لتصل إلى (٧٨٤٢٠٠) متر مربع في السنة النهائية للخطة (٨٠/ ١٩٨١) ، أي بزيادة قدرها (٢١٤٩٤٦) متراً مربعاً ، وبنسبة تبلغ حوالي (٣٧،٨٪) . ويبين الجدول رقم

جدول رقم (١—٣٤)

التوزيع القطاعي للمساحة التخزينية (١٩٧٤ ، ٨٠—١٩٨١)
(بالمتر المربع)

القطاع	السنة		الزيادة	
	١٩٧٤	١٩٨١/٨٠	المساحة	٪
القطاع الحكومي	٥٣٣٥٩٩	٧٤٦٢٠٠	٢١٢٦٠١	٣٩٫٨
القطاع المشترك والخاص	٣٥٦٥٥	٣٨٠٠٠	٢٣٤٥	٦٫٦
المجموع	٥٦٩٢٥٤	٧٨٤٢٠٠	٢١٤٩٤٦	٣٧٫٨

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

(١ — ٣٤) التوزيع القطاعي للطاقة التخزينية الحالية والمستهدفة .

٨٨ — وفي الواقع ، لم تحدد الخطة أهدافاً كمية للتخزين في القطاع الخاص ، باستثناء زيادة المساحة التخزينية للاتحاد التعاوني العام بحوالي (٢٣٤٥) متراًمربعاً . وما حددته الخطة في هذا المجال لم يخرج عن هدف عام بضرورة العمل على زيادة عدد المخازن التابعة لمؤسسات القطاع الخاص وفقاً لنموها خلال فترة الخطة تبعاً لظروف هذه المؤسسات* . وفي ضوء الحجم الاستثماري الضخم المتوقع تنفيذه خلال الخطة ، وكبر حجم النشاط

* على أساس تحسين ظروف التشغيل وتكثيف استخدام الإمكانات المتاحة .

الاقتصادي كنتيجة لهدف التنويع الإنتاجي ، فإن الزيادة المتوقعة في المساحة التخزينية تبدو أقل من المستوى الذي يفي بمتطلبات الخطة ، وبرفع كفاءة العملية التخزينية في الوضع الراهن .

٨٩ — وبجانب الخسارة والتلف العادي في المخزون من السلع ، تؤدي عدم كفاية طاقة الموانىء الحالية إلى التأخير في التفريغ ، والذي وصل في بعض الحالات الى فترات تراوحت من (١٥ — ٤٥) يوماً ، مما يؤدي إلى زيادة نفقات نقل السلع . ومن ثم ، يساهم هذا الوضع في ارتفاع الأسعار في السوق المحلية . ولا شك أن هذا العجز في طاقة الموانىء — والذي يرجع جزئياً إلى عدم الاستخدام الأكثف والكفء ولامكانات هذه الموانىء— سيتزايد خلال تنفيذ الخطة المقبلة ، إلى أن يتم الانتهاء من التوسعات الجديدة المتوقعة في مينائي الشويخ والشعيبة. ويقدر هذا الاتمام في نهاية السنة الثالثة من الخطة (٧٨—١٩٧٩) . ويوضح الجدول رقم (١ — ٣٥) الوضع الحالي لطاقة الموانىء ، والصورة المتوقعة خلال الخطة .

جدول رقم (١–٣٥)

الطاقة الحالية والمتوقعة للموانيء

(بالألف طن)

الميناء	٧٥ – ١٩٧٦				٨٠– ١٩٨١			
	عدد المراسي	عدد أيام التعطل في السنة	الطاقة المتوسطة في السنة	الطاقة* القصوى في السنة	عدد المراسي	عدد أيام التعطل في السنة	الطاقة المتوسطة في السنة	الطاقة* القصوى في السنة
الشويخ	٨	٤٥	١٣٤٠	٢٠١٠	١٨	٤٥	٢٥٠٠	٣٧٥٠
الشعيبة	٥	١٠	١٢٠٠	١٥٠٠	١١	١٠	٣٠٠٠	٣٧٥٠
المجموع	١٣		٢٥٤٠	٣٥١٠	٢٩		٥٥٠٠	٧٥٠٠

ملاحظة * على أساس تحسين ظروف التشغيل وتكثيف استخدام الامكانات المتاحة .

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

٩٠ – وبالرغم من المحددات والعوامل الخارجية والداخلية السابقة ، والتي ساعدت في تفاقم مشكلة ارتفاع الأسعار ، وبسببها جزئياً ، بجانب بعض الممارسات غير السليمة المقصودة كالامتناع عن الاستيراد لبعض الوقت والامتناع عن عرض المخزون ، يعتبر الارتفاع المتزايد في الهوامش التجارية الصافية (الأرباح) سبباً رئيسياً من أسباب التزايد المستمر والحاد في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية خلال الأعوام القليلة الماضية وحتى الآن . وبالرغم من عدم توافر بيانات دقيقة وحديثة عن هذا الوضع ، تشير البيانات المتاحة – جدول رقم (١ – ٣٦) بشكل واضح ، لا يدع مجالاً للشك ، في حقيقة هذه الظاهرة الخطرة . ففي عام ١٩٦٣ ، بينما فاقت الأرباح المصروفات الإجمالية في تجارة التجزئة ، وصلت إلى أكثر من أربعة أخماسها في تجارة الجملة . وهذا يعني ببساطة أن تاجر كل مرحلة يضاعف السعر تقريباً ، ليحصل على ربح يعادل كل ما أنفقه على خدمة توصيل السلعة . وهنا ، يكمن السبب الرئيسي لمشكلة التضخم .

٩١ – ولقد كانت ظاهرة الارتفاع الشديد في الهوامش التجارية الصافية بالنسبة للمجموعات السلعية أشد حدة وأكثر وضوحاً . إذ وصل الهامش في كثير من هذه

جدول رقم (١-٣٦)

الحجم النسبي للهوامش التجارية الصافية في أنشطة القطاع التجاري (١٩٧٣)

(بالمليون دينار)

النشاط	الناتج المحلي الإجمالي (١)	المصروفات الإجمالية (٢)	الهامش التجاري الصافي (الربح) (٣) = (١) − (٢)	نسبة الهامش الصافي إلى : الناتج المحلي الإجمالي (٣)/(١) × ١٠٠	نسبة الهامش الصافي إلى : المصروفات الإجمالية (٣)/(٢) × ١٠٠
تجارة الجملة	٤٠,٩	٢٢,١	١٨,٨	٤٦,٠	٨٥,١
تجارة التجزئة	١٠٥,٨	٥٢,٤	٥٣,٤	٥٠,٥	١٠١,٩
المطاعم والمقاهي والفنادق	١٠,٩	٧,٠	٣,٩	٣٥,٧	٥٥,٧
القطاع	١٥٧,٦	٨١,٥	٧٦,١	٤٨,٣	٩٣,٤

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط ، والإدارة المركزية للإحصاء .

المجموعات إلى أكثر من ضعف المصروفات الإجمالية ، وفي بعض الحالات الى اكثر من ثلاثة امثال . كما وصل الهامش الى اكثر من نصف الناتج المحلي لهذه المجموعات ، وفي بعض الحالات إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع الناتج . وتوضح بيانات الجدول رقم (١ – ٣٧) هذه الظاهرة ، بشكل قاطع ، بالنسبة لبعض الحالات في تجارة الجملة وتجارة التجزئة .

٩٢ – وتساهم ظروف وسلوك المستهلك ، بشكل كبير ، بجانب العوامل سالفة الذكر ، في أن يستمر تاجر الجملة وتاجر التجزئة – على حد سواء – في ممارسة هذا السلوك غير السليم والخاص بالارتفاع الشديد والمستمر في هوامش الربح . وهذا يؤدي ، مباشرة ، إلى تفاقم مستمر لمشكلة التضخم . وتكون ، عادة ، الذريعة التي تطرح في هذا المجال ، على سبيل المثال : ارتفاع أسعار الاستيراد ، ارتفاع بعض أو كل عناصر التكاليف الكلية للنشاط التجـــاري ، الخ ، ومن أهم العوامل التي تساعد على الاستمرار في هذا السلوك ما يلي :

١ : النقص النسبي في مرونة الطلب ، بمعنى أن حجم الطلب قليل التأثر نسبياً بتغيرات الأسعار ، إما بسبب ضرورية السلع للمستهلكين ، أو بسبب ما يدره إعادة بيع السلع من أرباح في السوق

جدول رقم (١–٣٧)

الحجم النسبي للهوامش التجارية الصافية في تجارة بعض المجموعات السلعية (١٩٧٣)

(بالألف دينار)

المجموعات السلعية	الناتج المحلي الإجمالي (١)	المصروفات الإجمالية (٢)	الهامش التجاري الصافي (الربح) (٣) = (١) − (٢)	نسبة (٪) الهامش الصافي إلى: الناتج المحلي الإجمالي (٤) = (٣) ÷ (١) × ١٠٠	نسبة (٪) الهامش الصافي إلى: المصروفات الإجمالية (٥) = (٣) ÷ (٢) × ١٠٠
تجارة الجملة:					
الحاصلات الزراعية	٩١٦٨	٢٠٣٣	٧١٣٥	٧٧,٨	٣٥١,٠
الأخشاب ومنتجاتها وموادالبناء	١١٤٠٥	٤٣٠٥	٧١٠٠	٦٢,٣	١٦٤,٩
المعادن ومصنوعاتها والماكينات والمعدات والمهمات غير الزراعية	٢٤٦٤	٩٩٣	١٤٧١	٥٩,٧	١٤٨,١
تجارة التجزئة:					
البقالة والسكاكر والشيكولاته والمملحات	١٥٤٤٥	٦٧١٩	٨٧٢٦	٥٦,٥	١٢٩,٩
الدواجن والبيض واللحم والخضار والفاكهة	٦٤١٤	٢٦٣٠	٣٧٨٤	٥٩,٠	١٤٣,٩
الأخشاب ومواد البناء	١٠٢٨٠	٢٣٦٢	٧٩١٨	٧٧,٠	٣٣٥,٢

المصدر: الإدارة العامة لشؤون التخطيط، والإدارة المركزية للإحصاء.

الخارجي بالنسبة للبعض منهم . وهذا يشجع البائع على تحديد السعر صعودياً وبحرية أكبر .

٢ : موسمية الطلب على سلع الاستهلاك ، وارتفاعه بشكل ملحوظ قبيل حلول موسم السفر إلى خارج البلاد — سواء للوافدين أم للمواطنين . وهذا يخلق عوامل موسمية للتأثير على الأسعار ، قد لا يعوضها الانخفاض الذي يطرأ على الطلب بعد زوالها .

٣ : عدم تمتع المستهلك بالوعي والمرونة الكافية ، حيث لا يدرس سعر السلعة قبل شرائها من جهة ، ولا يعقد مقارنات كافية بين نوعية وجودة السلع المعروضة من جهة أخرى . وهذا يجعله يفقد المرونة اللازمة للتحول السريع بين السلع البديلة .

٤ : تزايد الرغبة في المحاكاة والتقليد ، حيث تقل مقاومة المستهلك أمام إغراءات السوق المفتوحة وتسهيلات الدفع — البيع بالتقسيط — فيقدم على الشراء بدافع أثر التقليد ، بغض النظر عن مستوى دخله ، بصفة عامة .

٥ : شدة التمسك بالعادات والتقاليد الاستهلاكية ، حيث يكون المستهلك قد تعود على استهلاك سلع معينة بشكل دائم ومزمن . وهذا يدفع التاجر

إلى التحكم صعودياً في السعر ، لعلمه بعدم تحول العميل عن السلعة .

٦ : بعض العوامل النفسية ، والتي قد تدفع المستهلكين إلى الاقبال على شراء بعض السلع وتخزينها خشية اختفائها من السوق ، مما يزيد الطلب بشكل كبير ، ويؤدي بالتالي إلى تزايد الاتجاه التصاعدي في الأسعار .

٩٣ — لم تضمن التغييرات التصاعدية الكبيرة في بند المسكن ومستلزماته — خلال الأعوام القليلةالماضية — **في** تركيب الرقم القياسي لنفقات المعيشة ، بافتراض بقاء هذا البند على مستواه تقريباً منذ عام ١٩٧٢ ، كما ذكر فيما سبق ، وذلك رغماً عن الارتفاعات المتزايدة الكبيرة في إيجارات المساكن ، والتفاقم الحاد في أزمة الإسكان . ولا شك أن هذه الأزمة قد لعبت دوراً كبيراً في زيادة حدة التضخم عن طريق الارتفاع الحاد في الإيجارات ، نتيجة الارتفاع المتزايد في تكلفة البناء والزيادات الكبيرة في أسعار الأراضي ، والتزايد الكبير في الطلب على الإسكان — لعدد من العوامل — والذي فاق الإمكانات الإسكانية القائمة . وبالتأكيد يعد ازدياد حدة المضاربة في أسعار الأراضي أحد الأسباب الرئيسية التي تقف وراء أزمة الإسكان الحالية . ويرجع العامل الأساسي

في موجة المضاربات العنيفة التي سادت في سوق الأراضي إلى الارتفاع الملحوظ في حجم السيولة المحلية وغياب التنظيمات المتكاملة التي من شأنها المساعدة على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في أسعار الأراضي . ولقد أدت هذه المضاربات ، بدورها ، بجانب عامل السيولة ، إلى الارتفاع المباشر في أسعار أسهم الشركات العقارية ، ثم موجة المضاربات في سوق الأسهم ، بصفة عامة .

٩٤ — وترجع المشكلة الإسكانية إلى عدد من الأسباب الأساسية. وتشمل هذه الأسباب ثلاث مجموعات ، وهي : الأسباب الديمجرافية والاجتماعية، والأسباب الاقتصادية والأسباب الاسكانية . وتتمثل المجموعة الأولى في الزيادة الطبيعية في عدد السكان الكويتيين وغير الكويتيين ، واستقدام قوة عمل كبيرة ومتزايدة من الخارج ، وبالتالي زيادة هجرة الوافدين إلى الكويت ، وارتفاع معدلات الزواج ، وازدياد التطور الاجتماعي ، وبالتالي ازدياد عدد الأسر الجديدة المستقلة . وتتكون المجموعة الثانية من عوامل كثيرة ، مثل ارتفاع مستوى معيشة الفرد — في المتوسط — نتيجة زيادة متوسط دخل الفرد ، ومن ثم زيادة الرغبة في الحصول على مسكن مناسب . ولكن استمرار ارتفاع تكاليف البناء ، والصعوبة النسبية في الحصول على قرض لهذا الغرض — لمحدودية

الطاقة الاقراضية لبنك التسليف والادخار — يؤدي في النهاية إلى عدم قدرة الفرد على تحقيق رغبته . والمثال الثاني — والأكثر خطورة — هو تدفق أشباه البدو والوافدين وعدد من الكويتيين إلى مناطق العمل الحضرية والمناطق المجاورة لمنشآت النفط — سعياً وراء الرزق — مما أدى الى ظهور مشكلة العيش، وما تمثله من أخطار اجتماعية وصحية وتنظيمية . والمثال الثالث يتلخص في زيادة طلب القطاعات الإنتاجية على قوة العمل الوافدة نتيجة التطور الاقتصادي . وهذا بدوره أدى إلى زيادة احتياجات الوافدين إلى المساكن المناسبة . وتشمل المجموعة الثالثة الأسباب المباشرة المتصلة بالوضع والنشاط الإسكاني . وتتمثل في : المساكن القديمة والمؤقتة والآيلة للزوال ، وإسكان المواطنين الذين هدمت بيوتهم نتيجة تنفيذ مشروعات التخطيط الجديدة ضمن مدينة الكويت ، وارتفاع تكاليف التشييد الإسكاني بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء وندرة الأيدي العاملة ، والمحدودية النسبية للطاقة الإنتاجية لصناعات مواد البناء المحلية ومؤسسات المقاولات ، وأخيراً ، غياب سياسة إسكانية رشيدة متكاملة ومتناسقة على مستوى الدولة* .

---

* الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

٩٥ — ويعد إسكان ذوي الدخل المحدود من الكويتيين جوهر المشكلة الإسكانية ، وأحد الأركان الأساسية لأي سياسة إسكانية جادة ، ولأي برنامج إسكان متكامل وفعال . ويمكن تحديد حجم مشكلة إسكان ذوي الدخل المحدود بصفة خاصة ، والمشكلة الإسكانية بصفة عامة من البيانات الخاصة بالطلبات — المصدق عليها والمنتظر تلبيتها — المتراكمة منذ عام ١٩٦٥ وحتى الآن . ولقد بلغت هذه الطلبات حوالي (٢٣) الف طلب . وإذا أضيف إليها طلبات ذوي الدخل المتوسط إلى بنك التسليف والادخار ، والتي تقدر بحوالي ثلاثة آلاف طلب ، فإن مجموع طلبات هاتين الفئتين يصل الى ما يقرب من (٢٦) ألف طلب ، أو (٢٥٦٣٢) طلب على وجه التحديد ، أو ما يعادل حوالي (١٨٪) من جميع المباني القائمة في عام ١٩٧٥* .

٩٦ — وتمثل هذه الاحتياجات المتراكمة ، بجانب الاحتياجات السكنية — على مستوى الدولة — لإسكان الزيادة في السكان ، ولاستبدال البيوت الآيلة للزوال ، ولتخفيف ضغط الازدحام ، خلال الأعوام القادمة ، المكونات الأساسية لحجم الطلب الكلي على المساكن ، ولوضع

---

* الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

برنامج إسكان شامل ومتكامل . وعلى أساس أحدث البيانات الديمجرافية المتاحة ، واستناداً إلى فروض محـددة ومستمدة من الواقع الاقتصادي والإسكاني في الكويت ، وبناء على تقديرات حجم طلبات الإسكان المتراكمة ، واسترشاداً بالحالات والتجارب المماثلة ، تم التوصل إلى مقترح برنامج التنمية الإسكانية . ويوضح الجدول رقم (١ – ٣٨) التفاصيل الكمية لهذا البرنامج، على أساس زمني ، أي لكل عام من أعوام البرنامج ، وعلى أساس موضوعي ، أي بالنسبة لكل عنصر – أو احتياج – من عناصر الإسكان المطلوب والمقترح تنفيذه–معالجة للمشكلة الإسكانية – خلال الخطة المقبلة.

٩٧ – وتشير بيانات الجدول إلى أن الحجم الكلي للطلب ، يصل إلى حوالي (١٠٥) ألف مسكن خلال الأعوام الخمس القادمة . ويعد هذا الحجم مؤشراً كمياً لمدى شدة الطلب على الإسكان ، حيث يصل إلى حوالي (٦٩٪) من مجموع المباني السكنية القائمة فعلاً في عام ١٩٧٥ ، والتي يبلغ عددها حوالي (١٣٩,٤) ألف مسكن. وتتطلب عملية تنفيذ هذا البرنامج الطموح استثمارات تقدر بحوالي (١٤٠٠) مليون دينار خلال الفترة (٧٦ / ١٩٧٧–٨٠ / ١٩٨١)، بأسعار سنة ٧٥–

١٩٧٦ ، حيث يقدر نصيب القطاع الحكومي منها بحوالي (٥٠,٤٪) ، والباقي يتوقع أن يقوم به القطاع الخاص* . ولا شك أن هذا البرنامج يعد طموحاً بدرجة كبيرة بالنسبة للإمكانيات التنفيذية والاستيعابية للاقتصاد الكويتي . ولكن المسألة التي يجدر التركيز عليها هنا هي : أنه في ظل ندرة العرض الكلي من المساكن حالياً ، وهذا التزايد الشديد في الطلب الكلي عليها ، تكمن الأزمة الحالية ، والتي انعكست ، منطقياً ، على الارتفاع الشديد في الإيجارات ، وموجة المضاربات الحادة في الأراضي ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، لا يمكن أن ينتج عن برنامج بهذا الحجم ، لو أمكن تنفيذه خلال الفترة المحددة ، وفي غياب إجراءات فعالة للحد من التضخم ، سوى موجات متزايدة من ارتفاع الأسعار ، قد تهدد الجهد الإنمائي بأكمله .

٩٨ — وفي ظل المضاربة الحادة في الأراضي ، والتصاعد المستمر في أسعارها ، لا يجد الملاك دافعاً قوياً للقيام ببناء وحدات سكنية على أراضيهم ، طالما أن تداول الأرض كأرض يعطي معدلات ربحية عالية . فعلى سبيل المثال وصل سعر سند العارضية الآن(٢٤—١٠—

* الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

جدول رقم (١ – ٣٨)

تقدير الاحتياجات الاسكانية على مستوى الدولة

(١٩٧٧/٧٦–١٩٨١/٨٠)

السنة	المساكن المطلوبة												الخطة على مستوى الدولة
	لمقابلة الزيادة السكانية		لتلبية الطلبات المتراكمة		لاستبدال البيوت الآيلة للزوال		لتخفيف ضغط الازدحام		لمراعاة نسبة شاغرة		المجموع		
	كويتي	غيركويتي	كويتي	غيركويتي	كويتي	غيركويتي	كويتي	غيركويتي	كويتي	غيركويتي	كويتي	غيركويتي	
السنة الأولى ١٩٧٧/١٩٧٦	٤٣٠٠	٧٣٣٠	٣٠٠	–	٣٨٠	٥٠٠	٩٠٠	٢٧٤٠	٣٣٠	٦٣٠	٦٢١٠	١١٢٠٠	١٧٤١٠
السنة الثانية ١٩٧٨/١٩٧٧	٤٦٠٠	٧٧٨٠	١٢٠٠	–	٣٨٠	٥٠٠	٩٠٠	٢٧٤٠	٣٥٠	٦٦٠	٧٤٣٠	١١٦٨٠	١٩١١٠
السنة الثالثة ١٩٧٩/١٩٧٨	٤٩٠٠	٧٣٨٠	٣١٠٠	–	٣٨٠	٥٠٠	٩٠٠	٢٧٤٠	٣٧٠	٧٠٠	٩٦٥٠	١٢٣٢٠	٢١٩٧٠
السنة الرابعة ١٩٨٠/١٩٧٩	٥٢٠٠	٩٠٥٠	٢٩٥٠	–	٣٨٠	٥٠٠	٩٠٠	٢٧٤٠	٣٩٠	٧٣٠	٩٨٢٠	١٣٠٢٠	٢٢٨٤٠
السنة الخامسة ١٩٨١/١٩٨٠	٥٥٠٠	٩٧٦٠	٢٨٠٠	–	٣٨٠	٥٠٠	٩٠٠	٢٧٤٠	٤١٠	٧٨٠	٩٩١٠	١٣٧٨٠	٢٣٧٧٠
المجموع	٢٤٥٠٠	٤٢٣٠٠	١٠٣٥٠	–	١٩٠٠	٢٥٠٠	٤٥٠٠	١٣٧٠٠	١٨٥٠	٣٥٠٠	٤٣١٠٠	٦٢٠٠٠	١٠٥١٠٠

المصدر : الادارة العامة لشئون التخطيط .

١٩٧٦) إلى ما يقرب من أربعة أمثال سعره وقت صدوره ، حيث صدر بسعر (٣٠٠٠) دينار ، ويتداول الآن بسعر (١١٦٥٠) دينار . ولا شك أن الارتفاع في أسعار الأراضي يؤدي إلى ارتفاع مباشر في تكلفة الوحدة السكنية الجديدة ، ومن ثم في ارتفاع مقابل في الإيجارات . كما أن استمرار تداول الأراضي بغرض المضاربة والامتناع عن تعميرها يضاعف من حدة النقص في عرض المزيد من الوحدات السكنية لمواجهة الزيادة المستمرة والمتصاعدة في الطلب ، مما يؤدي مرة أخرى إلى تصاعد جديد في الإيجارات ، وبالتالي في مستوى نفقات المعيشة .

٩٩ – ولقد أدت الزيادة الكبيرة في حجم السيولة المحلية إلى اشتداد المضاربة في سوق الأسهم . وتشتمل السوق المالية في الكويت على (٣٠,٨) مليون سهم موزعة على (٣٢) شركة . ويبلغ نصيب الحكومة من هذه الأسهم (١٤,٥) مليون سهم ، أي حوالي (٤٧٪) من مجموع الأسهم المصدرة . وبذا تصبح كمية الأسهم القابلة للتداول الفعلي (١٦,٣) مليون سهم ، أي ما يعادل (٥٣٪) . ومن الواضح أن هذا العدد المحدود نسبياً لا يتناسب وحجم السيولة الكبيرة في البلاد ، مما أدى ، في أغلب الأحيان، إلى تصاعد مبالغ فيه

لأسعار الكثير من الأسهم . وتشير بيانات الجدول رقم (١ ــ ٣٩) إلى النشاط الملحوظ الذي سجلته حركة الأسهم المتداولة عام ١٩٧٥ . إذ بلغت الكمية المتداولة (١٨,٤) مليون سهم ، تقدر قيمتها بحوالي (٤٤٩) مليون دينار ، أي بزيادة وصلت نسبتها حوالي (٣٣٣٪) عن عام ١٩٧٤* . ويعتبر هذا الحجم من التداول قياسياً ، لم يتحقق في أي عام مضى . كما يلاحظ أن متوسط أسعار الأسهم قد أخذ في الارتفاع ، وتركزت أكبر نسب الصعود في أسعار أسهم الشركات العقارية ، حيث بلغت الزيادة النسبية في عام ١٩٧٥ (٢٧,٣٪) عن عام ١٩٧٤ . ولقد ساعدت موجة المضاربات التي سادت في سوق الأراضي في ارتفاع أسعار أسهم الشركات التي تقوم بأعمال عقارية ، مما دفع شركات أخرى ، لا ينص نظامها الأساسي على مباشرة أعمال عقارية إلى الدخول في هذا المجال ، مما حقق لها أرباحاً سريعة غير ناتجة عن أعمالها الحقيقية ، وأدى إلى ارتفاع أسعار أسهمها المتداولة . ولعل النتيجة المنطقية لانتشار المضاربة في الأراضي والأسهم والسندات بهذه الصورة ، وما يؤدي إليه من ضغوط تضخمية حادة على مستويات الأسعار ــ هو تبديد نسبي للسيولة المتاحة في أعمال

* بنك الكويت المركزي .

جدول رقم (١-٣٩)

التغير النسبي في كميات وأسعار الأسهم المتداولة (١٩٧٤ - ١٩٧٥)

مجموعة الشركات	الكميـــات بالسهم ١٩٧٤	١٩٧٥	التغير السنوي (٪)	الأسعـــار بالدينار ١٩٧٤	١٩٧٥	التغير السنوي (٪)
البنوك التجارية	١٥٣,٨٤٤	٤٩٢,٠٢١	٢١٩,٨	٦٤,٦	٦٨,٤	٥,٩
البنوك المتخصصة	١٤٩,٧٧٣	٢٩١,٤٧٩	٩٤,٦	٣٥,٨	٣٨,٠	٦,١
شركات التأمين	٤,٤٥٨	٤٣,٣٣٩	٨٧٢,٢	٦١,٣	٦٨,٣	١١,٤
الشركات الصناعية	٣١٤,٦١٥	٢٨١,٠٧٣	−١٠,٧	٥٥,٨	٥٢,٧	−٥,٦
الشركات الاستثمارية	١,٠١٠,٨٥٢	٣,٤٦١,٩٤٠	٢٤٢,٥	٢٣,٩	٢٤,٥	٢,٥
شركات المواصلات	٤,٤٦٧	٢٧,٨٠٥	٥٢٢,٥	٣٢,٢	٢٨,٠	−١٣,٠
شركات النقل	٢٨٦,٤٦٢	٨٣٥,١٨٦	١٩٢,٦	٤٦,١	٤٦,٥	٠,٤
الشركات العقارية	٧٨٠,٩٤٦	٣,٧٩٠,٤١٨	٣٨٥,٤	٢٨,٢	٣٥,٩	٢٧,٣
شركات أخرى	١,٥٤٩,٢٧٠	٩,١٨٥,٢١٣	٤٩٢,٩	٢٠,٢	٢٠,١	−٠,٥
المجموع	٤,٢٥٤,٦٨٧	١٨,٤٠٨,٨٧٤	٣٣٢,٧	٤٠,٩ *	٤٢,٥ *	٣,٩

ملاحظة : * المتوسط العام لأسعار الأسهم .
المصدر : بنك الكويت المركزي .

غير منتجة ، في حين أن الحاجة تعد أكثر من ملحة إلى توظيف العائدات النفطية في مجالات إنتاجية حقيقية لتوسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد ، وللحد ، نوعاً ما ، من الاعتماد الشديد على استيراد معظم احتياجات السوق المحلية من الخارج .

١٠٠ — من العرض التفصيلي والكمي ، السابق لمشكلة ارتفاع الأسعار في الكويت، تظهر بوضوح العوامل الخارجية والداخلية المتشابكة والمسئولة ، بطريق مباشرة أو غير مباشرة ، عن وجود هذه المشكلة ، وتفاقمها خلال الزمن . إذ بجانب الجزء المستورد من التضخم ، تلعب العوامل الداخلية — من شبه غياب لسياسات مالية ونقدية وتجارية مناسبة . . . إلى ممارسات غير رشيدة من كافة الأطراف المتصلة بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة ، والنشاط التوزيعي على وجه الخصوص — الدور الرئيسي في انتشار المشكلة وزيادة حدتها .

الفصل الرابع

آثار المشكلة



(٢) اثر المشكلة على الجهود الانمائية المخططة

١٠١ — من الحقائق المسلم بها ، أن أي جهد إنمائي لا بد وأن يتضمن قدراً من ارتفاع الأسعار . ويرجع ذلك إلى أن هذا الجهد يعني زيادة الإنفاق القومي ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ، في وقت لا يزداد العرض الكلي منها أصلاً أو بالنسبة نفسها . والمسألة هنا هي مسألة درجة أو نسبة ، بمعنى أي قدر يمكن أن يتقبله المواطن ،وتستوعبه النشاطات الاقتصادية والفعاليات الاجتماعية في البلاد . ولا شك أن درجة « معقولة » من التضخم يمكن قبولها والتكيف معها . فالكويت — شأنها شأن المجتمعات الأخرى المعاصرة — يجب أن تتعلم العيش مع هذه المشكلة ، وتعلم أن كل ما يمكن عمله هو التخفيف من حدتها ، وليس — بالتأكيد — القضاء عليها نهائياً ، خاصة بالنسبة لاقتصاد مفتوح بدرجة كبيرة كالاقتصاد الكويتي . ولكن ، الذي يجب التحذير منه هو التضخم « المفرط » الذي يمكن أن يحدث في ظل غياب إجراءات عملية للحد من ارتفاع الأسعار الآن ، وخلال تنفيذ الخطة .

وذلك لأنه إذا حدث هذا النوع من التضخم فسوف تتهدد مستويات معيشة المواطنين من ناحية ، والجهود الإنمائية من ناحية أخرى ، وبشكل خطير .

١٠٢ — ولقد تعرضت هذه الدراسة — فيما سبق — لأثر الجهود الإنمائية المخططة في الأعوام الخمس القادمة على مشكلة ارتفاع الأسعار وأكدت أن هذا الأثر يتوقع أن يكون ، بالدرجة الأولى ، أثراً تضخمياً . ويرجع ذلك إلى ما يتوقع من الإنفاق الاستثماري الضخم والطموح خلال فترة قصيرة نسبياً ، خاصة إذا كان هناك شبه غياب لاجراءات جادة لمكافحة مشكلة التضخم . ومن المتوقع أن يصل حجم الإنفاق الاستثماري الإجمالي (العام الخاص) خلال أعوام الخطة (١٩٧٧/٧٦ —١٩٨١/٨٠) إلى حوالي(٤٨٨٥) مليون دينار ،بأسعار سنة الأساس (١٩٧٦/٧٥) ،كما يتضح من الجدول رقم (١—٤٠) . إذ بجانب الصعوبة الحقيقية في إمكانية امتصاص الاقتصاد الكويتي لهذا القدر من الاستثمارات خلال هذه الفترة القصيرة ، خاصة القطاعات غير النفطية ، في ضوء المحدودية النسبية للطاقة الاستيعابية ، فإن تحقيق هذا الإنفاق الاستثماري الطموح سوف يؤدي إلىزيادة«مضاعفة» في حجم الإنفاق القومي خلال الفترة نفسها .

جدول رقم (١ - ٤٠)

الاستثمارات المتوقعة خلال الخطة

(٧٦/١٩٧٧ - ٨٠/١٩٨١)

حسب قطاعات النشاط الاقتصادى

(بالمليون دينار) (بأسعار سنة الأساس ٧٥/١٩٧٦)

القطاع	الاستثمار المتوقع		أنصبة القطاعات المؤسسية			
	القيمة	٪	الحكومي		الخاص	
			القيمة	٪	القيمة	٪
الزراعة والصيد	٣٢ر٢	٠ر٧	١٢ر٥	٠ر٣	٢٠ر٧	٠ر٤
الصناعة *	٩١٤ر٤	١٨ر٧	٧٨٤ر٤	١٦ر٠	١٣٠ر٠	٢ر٧
الكهرباء والماء	٥٣٨ر٩	١١ر٠	٥٣٨ر٩	١١ر٠	—	—
النقل والمواصلات والتخزين	٧٧٨ر٩	١٥ر٩	٥٩٩ر٩	١٢ر٣	١٧٩ر٠	٣ر٦
التجارة والمال	٣٢ر٨	٠ر٧	٨ر٨	٠ر٢	٢٤ر٠	٠ر٥
الاسكان	١٤٠٠ر٨	٢٨ر٧	٧٠٥ر٤	١٤ر٤	٦٩٥ر٤	١٤ر٣
الخدمات الأخرى	٦٥٨ر١	١٣ر٥	٦٥٨ر١	١٣ر٥	—	—
جملة القطاعات غير النفطية	٤٣٥٧ر١	٨٩ر٢	٣٣٠٨ر٠	٦٧ر٧	١٠٤٩ر١	٢١ر٥
استخراج النفط والغاز الطبيعي	٨٣ر٨	١ر٧	٨٣ر٨	١ر٧	—	—
جملة الاستثمارات الثابتة	٤٤٤٠ر٩	٩٠ر٩	٣٣٩١ر٨	٦٩ر٤	١٠٤٩ر١	٢١ر٥
الزيادة في المخزون **	٤٤٤ر١	٩ر١	٣٣٩ر٢	٧ر٠	١٠٤ر٩	٢ر١
اجمالي الاستثمارات	٤٨٨٥ر٠	١٠٠ر٠	٣٧٣١ر٠	٧٦ر٤	١١٥٤ر٠	٢٣ر٦

ملاحظة : * تشمل الصناعة : الصناعات التحويلية النفطية ، والتي ادخلت عند التوزيع القطاعي المؤسسي في نصيب القطاع الحكومي .

** حسبت الزيادة في المخزون على أساس (١٠ ٪) من الاستثمارات الثابتة .

المصدر : الادارة العامة لشئون التخطيط .

١٠٣ — وكما يتضح من الجدول ، يقدر أن يصل نصيب القطاع الحكومي من جملة الاستثمارات حوالي (٣٧٣١) مليون دينار ، أي ما يعادل (٧٦,٤ ٪) خلال فترة الخطة ، بالأسعار الثابتة . وإذا ما تحقق هذا الإنفاق الاستثماري ، بجانب ما يتوقع من إنفاق استهلاكي عام ، فإن ذلك سيدفع مستويات الإنفاق العام السنوية إلى مستويات شديدة الارتفاع نسبياً ، مما يشكل ضغطاً متزايداً على المتاح من السلع والخدمات . وحتى مع افتراض تزايد كبير في نشاط الاستيراد — كمطلب ضروري في هذه الحالة — يتوقع أن يكون هذا الإنفاق العام ، وبالتالي الإنفاق القومي ، عاملاً خطيراً في تفاقم مشكلة التضخم ، إذا لم تتخذ إجراءات فعالة للحد من مستوى التضخم الحالي ، وعلى أن تستمر جهود التخفيف من حدة التضخم أثناء عملية تنفيذ الخطة .

١٠٤ — ولقد قدر الإنفاق العام خلال أعوام الخطة على أساس أخذ بيانات عام (١٩٧٧/٧٦) كأرقام ميزانية معتمدة ، ووفقاً لتنمية بنود هذا الإنفاق طبقاً لما هو مستهدف في الخطة الخمسية بصفة عامة ، وذلك بالأسعار الثابتة ، أي بأسعار سنة الأساس (١٩٧٦/٧٥)

وعليه ، افترض تنمية الباب الأول بمعدل (١٢٪) سنوياً، والباب الثاني بمعدل (٨,١٪)، والباب الثالث وفقاً للاستثمارات المقدرة للقطاع الحكومي في الخطة، والمصروفات غير المبوبة بنفس معدل نموها الفعلي في العشرة أعوام الماضية (٦٥/ ١٩٦٦–١٩٧٥/٧٤) ومقداره (١٦,٢٪)، وكذلك مصروفات الاستملاكات (٦,١٪) ، ورغم الطبيعية التقريبية لهذه التقديرات ، خاصة بالنسبة لبعض البنود كالاستملاكات ، إلا أنها تعكس الصورة العامة لما يتوقع أن يكون عليه الإنفاق العام خلال فترة الخطة . ويتضح من بيانات الجدول رقم (١ – ٤١) الزيادات الكبيرة المتوقعة في هذا الإنفاق ، حيث يقدر أن يصل في السنة الخامسة للخطة إلى أكثر من ضعف مستواه في سنة الأساس . والذي يتسم نفسه بالارتفاع الشديد نسبياً ، أي بالنسبة لمستويات الإنفاق العام في الخمس سنوات الماضية من ناحية ، وبالنسبة لحالة السيولة المحلية المتزايدة من ناحية أخرى . ولا شك في أن هذا الإنفاق المتزايد يعد إنفاقاً تضخمياً كبيراً ، سيدفع المستوى العام للأسعار الى الارتفاع ، كما سيتسرب جزء كبير منه إلى الخارج في صورة نمو متزايد في الواردات ، حيث يقدر أن تصل الواردات كنسبة من النشاط

الاقتصادي المحلي ، بخلاف النفط ، إلى أكثر من (٥٣ ٪) سنوياً ، كما ذكر فيما سبق (جدول : ١ — ٢٣) ، خلال فترة الخطة ، وبالأسعار الثابتة .

١٠٥ — ولا شك أن تفاقم مشكلة ارتفاع الأسعار ، إذا لم تتوافر الإجراءات العملية الجادة للحد منها في الوقت الحالي ، وخلال تنفيذ الخطة ، سوف يهدد الجهود الإنمائية من زاويتين :

الأولى : تتركز في ارتفاع تكاليف المشروعات الإنمائية ، وبالتالي تزايد الاحتياجات الاستثمارية بصورة أكبر مما كان مخططاً لها مما يشكل صعوبة كبيرة في التنفيذ ، ويخل بالبناء الفني للخطة ككل .
وتتمثل الزاوية الثانية في ازدياد صعوبة استقدام الموارد البشرية التي تتطلبها الخطة ، والتي تقدر بحوالي (١٣٧,٦) ألف مشتغل لتكملة النقص في قوة العمل المحلية* ، بسبب ارتفاع نفقات المعيشة بصفة عامة ، وبند السكن ومستلزماته بصفة خاصة ، مما يهدد عملية تنفيذ الخطة برمتها .

---

* الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

جدول رقم (١–٤١)

تقديرات الإنفاق العام خلال الخطة (٧٦/١٩٧٧ – ٨٠/١٩٨١)

(بالمليون دينار) (بأسعار سنة الأساس)

السنة	أبواب الميزانية: الباب الأول	الباب الثاني	الباب الثالث	المصروفات غير المبوبة والتحويلات	الاستملاكات العامة	جملة المصروفات: القيمة	الرقم القياسي
سنة الأساس : ٧٥–١٩٧٦	٢٥١,٨	٦٨,٨	١٩٠,١	٢٤٧,١	٩٠,٠	٨٤٧,٨	١٠٠
السنة الأولى : ٧٦–١٩٧٧	٣٠٦,٠	٨٧,٠	٢٦٣,٠	٥٣٦,٠	٨٠,٠	١٢٧٢,٠	١٥٠
السنة الثانية : ٧٧–١٩٧٨	٣٤٣,٠	٩٤,٠	٢٧٦,٠	٦٢٢,٠	٨٥,٠	١٤٢٠,٠	١٦٨
السنة الثالثة : ٧٨–١٩٧٩	٣٨٤,٠	١٠٢,٠	٢٩٠,٠	٧٢٤,٠	٩٠,٠	١٥٩٠,٠	١٨٨
السنة الرابعة : ٧٩–١٩٨٠	٤٣٠,٠	١١٠,٠	٣٠٤,٠	٨٤١,٠	٩٦,٠	١٧٨١,٠	٢١٠
السنة الخامسة : ٨٠–١٩٨١	٤٨٢,٠	١٢٠,٠	٣٢٥,٠	٩٧٦,٠	١٠٢,٠	٢٠٠٥,٠	٢٣٧

المصدر : الإدارة العامة لشؤون التخطيط .

١٠٦ — وإذا أخذ في الاعتبار العيوب الفنية في الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الكويت ، كافتراضه ثباتاً نسبياً في بند السكن ومستلزماته خلال الأعوام القليلة الماضية ، وفي ضوء عدم شموله لأسعار المنتجات الوسيطة والرأسمالية ، وعلى أساس أن الرقم القياسي لأسعار الجملة — والذي لا يشمل أيضاً المنتجات الوسيطة والرأسمالية — وصل معدل نموه حوالي (١٣٪) سنوياً خلال ١٩٧٣ — ١٩٧٥ ، وإن الرقم القياسي لنفقة المعيشة زاد بمعدل (١٠٪) سنوياً خلال الفترة نفسها ، وأن البيانات المتوافرة عن أسعار الجملة لكثير من المنتجات الوسيطة تشير إلى معدلات نمو سنوية أكبر بكثير من (٣٠٪) ، وأن متوسط إيجارات المساكن قفز في عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ثلاثة أمثال مستواه في عام ١٩٧٣ * ، فإنه يمكن القول ، بصفة عامة ، وبصورة أولية وتقريبية ** ، ان المستوى العام لأسعار السلع والخدمات تغير تصاعدياً بمعدل نمو سنوي قد يصل إلى حوالي (٢٥٪) خلال الفترة

---

* أخذت هذه البيانات من العرض السابق في هذه الدراسة .

** على أساس متوسط موزون ، بالأهميات النسبية لبنود نفقات المعيشة بخلاف السكن ، والسكن ومستلزماته ، والمنتجات الوسيطة ، والمنتجات الرأسمالية ، لمعدلات التغير في هذه المكونات للعرض الكلي للسلع والخدمات .

من (١٩٧٢ - ١٩٧٥) . وبافتراض ثبات هذا المعدل لتضخم الأسعار خلال فترة الخطة الخمسية ، وهو افتراض متواضع - إن لم يكن غير واقعي لأن الجهد الإنمائي سيزيد بالتأكيد من معدل ارتفاع الأسعار في ظل غياب سياسة تنفيذية مقصودة للحد منه - ، يمكن تصور الوضع بالغ الصعوبة الذي ستواجهه عملية تنفيذ الخطة الخمسية المقبلة بالأسعار الجارية ، ومايتضمنه - كضرورة - من مستويات شديدة الارتفاع من الإنفاق العام بصفة خاصة ، والإنفاق القومي بصفة عامة ، وإذا ما حدث هذا الوضع ، والذي تفصله كمياً بيانات الجدول رقم (١ - ٤٢) ، فإن ذلك سيضع الاقتصاد الكويتي في وضع تضخمي مفرط لا يحسد عليه ، يهدد مستويات المعيشة المحققة الآن بالانخفاض السريع خلال الخطة ، ويهدد جهود محاولة رفع هذه المستويات المعيشية ، من خلال التنمية ، بالفشل .

١٠٧ - وتشير بيانات الجدول إلى مدى ضخامة الاستثمارات المتوقعة بالأسعار الجارية المقدرة لأعوام الخطة . فجملة الاستثمارات المتوقعة بهذه الأسعار تصل إلى حوالي (٨٨٣١) مليون دينار ، أي بزيادة تبلغ

جدول رقم (١–٤٢)

الاستثمار المتوقع والإنفاق العام بالأسعار الجارية المتوقعة خلال الخطة (٧٥–١٩٧٦ / ٨٠–١٩٨١)

(بالمليون دينار)

السنة	المستوى العام للأسعار	الاستثمار المتوقع		الإنفاق العام	
		القيمة	الرقم القياسي	القيمة	الرقم القياسي
سنة الأساس : ٧٥–١٩٧٦	١٠٠	٣٠٤,٤	١٠٠	٨٤٧,٨	١٠٠
السنة الأولى : ٧٦–١٩٧٧	١٢٥	٩٤١,٩	٣٠٩	١٥٩٠,٠	١٨٨
السنة الثانية : ٧٧–١٩٧٨	١٥٠	١٣٠٥,٨	٤٢٩	٢١٣٠,٠	٢٥١
السنة الثالثة : ٧٨–١٩٧٩	١٧٥	١٦٨٨,٨	٥٥٥	٢٧٨٢,٥	٣٢٨
السنة الرابعة : ٧٩–١٩٨٠	٢٠٠	٢١٦٦,٤	٧١٢	٣٥٦٢,٠	٤٢٠
السنة الخامسة : ٨٠–١٩٨١	٢٢٥	٢٧٢٨,١	٨٩٦	٤٥١١,٣	٥٣٢

المصدر : البيانات الأساسية المستخدمة في الحساب من الإدارة العامة لشؤون التخطيط والجداول السابقة بهذه الدراسة .

حوالي (٣٩٤٦) مليون دينار ، أي حوالي (٨٠٫٨٪) من جملة الاستثمارات المتوقعة ، بأسعار سنة الأساس (٧٥–١٩٧٦) . وتصل استثمارات السنة الخامسة من الخطة إلى حوالي تسعة أمثال مستوى استثمارات سنة الأساس . وبالطبع يسير الإنفاق العام في الاتجاه الصعودي نفسه ، حيث يقدر أن يصل إلى أكثر من خمسة أمثال في السنة الخامسة بالمقارنة بمستواه في سنة الأساس . كما يبلغ أكثر من الضعف بالأسعار الجارية (٢٢٥) بالمقارنة بمستواه بالأسعار الثابتة في العام نفسه (٨٠–١٩٨١) .

(٢) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لارتفاع الأسعار

١٠٨ - يؤثر التضخم السعري مباشرة وسلبياً على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، وبالتالي يزيد خلال الزمن من محدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد ، ومن ثم ، يمثل التضخم تهديداً خطيراً للقدرة الإنتاجية للمجتمع ، خاصة في مجتمع مثل المجتمع الكويتي ، الذي يعاني أصلاً من ضيق نسبي في القاعدة الإنتاجية ومحدودية نسبية في القدرة الاستيعابية لفعالياته الاقتصادية . ويأتي هذا التهديد من أن التضخم يتسبب في نقص الموارد أو العناصر الإنتاجية المتاحة ، كما يعمل على تخفيض إنتاجية المتاح منها . ففي ظل ارتفاع الأسعار ، تتوافر فرص للكسب السريع ، لا ترتبط بأية صلة بالعمل المنتج أو الاستثمار (المنتج) . فالمضاربات في الأصول العينية (الأراضي مثلاً) ، والأصول المالية (الأسهم والسندات) في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار قد تدر عائداً أكبر بكثير مما يمكن الحصول عليه

من الاشتراك في الإنتاج الحقيقي — العمل أو الاستثمار. وعليه ، توجه الأيدي العاملة والمهارات الإدارية والتنظيمية وكذلك الأموال السائلة من ميدان الانتاج إلى ميدان المضاربة . ولا شك أن المضاربات في الأراضي والعقارات والأسهم والسندات في الأعوام الأخيرة قد أثرت نزولياً في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي ، والتي تعد محدودة أصلاً — كما ذكر فيما سبق .

١٠٩ — في ظل ارتفاع الأسعار ، حيث تكاد تكون عملية تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح مضمونة تماماً ، لا تتوافر حوافز اقتصادية كبيرة أمام رجال الأعمال بصفة عامة والتجار بصفة خاصة على رفع إنتاجيتهم ، وزيادة كفاءة أدائهم لما يقدمونه من سلع وخدمات . ومن ثم تتراخى الإجراءات والمسئوليات المتعلقة بخدمة المستهلك النهائي ، طالما هناك طلب متزايد على السلعة أو الخدمة ، وطالما أن الربح المرتفع مضمون. كما يضعف اهتمام المنتج أو التاجر بجودة السلعة أو الخدمة المقدمة ، وبتوفير كميات كافية منها لمقابلة الطلب المتزايد عليها . ولعل هذا الوضع ، يفسر الكثير من الممارسات غير الرشيدة في أنشطة التجارة الداخلية في الكويت ، والتي تؤدي في النهاية إلى

انخفاض إنتاجية هذه الأنشطة ، وانخفاض كفاءة أدائها للخدمات التجارية .

١١٠ — يؤدي التضخم إلى اختلالات في البناء الفني في العملية التخطيطية، سواءعلى المستوى القومي أم على المستوى الفردي أو المشروعي . ويرجع ذلك إلى عدم دقة متغيرات الخطط المصممة بسبب التقديرات غير الصحيحة بالنسبة لكثير من هذه المتغيرات في المستقبل كحجم الاستهلاك ومعدلات تغيره ، والاستثمار ، والعرض الكلي من السلع والخدمات — الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية — سواء من الإنتاج المحلي أو عن طريق الاستيراد من الخارج ، على أساس نقدي . وهذا يجعل تفاصيل دراسات الجدوى للمشروعات الإنمائية التي تتكون منها الخطة بعيدة عن التطورات الاقتصادية الجديدة التي حدثت نتيجة ارتفاع الأسعار ، وبالتالي تحتم المراجعة والتعديل الشامل لمكونات الخطة وتجميعاتها كما أن ارتفاع الأسعار سيعني ارتفاعاً في تكاليف التنفيذ مما يشكل عاملاً معوقاً في إتمامه من ناحية ، وعاملاً مساعداً في تفاقم مشكلة التضخم من ناحية أخرى . ولقد حذرت هذه الدراسة من هذا الوضع ، وشددت على ضرورة الأخذ بإجراءات فعالة لمعالجة

هذه المشكلة حتى لا تتهدد الجهود الإنمـــائية بالفشل * .

١١١ — يخلق التضخم ، ويعمق ، الفوارق بين الطبقات ، من خلال زيادة حدة عدم المساواة في توزيع الثروة والدخول بين أفراد المجتمع . ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب ، منها تحويل جزء من الحقوق المالية من الدائنين إلى المدينين . فخلال التضخم يعتبر المدين في وضع مميز على الدائن ، لأن دفع دينه في المستقبل يعني تضحية أقل من السلع في المستقبل . والعكس بالنسبة للدائن ، حيث سيتعرض لخسارة لأن قيمة سداد الدين في المستقبل تشتري كمية أقل من السلع بالمقارنة بما كان يمكن أن تشتريه وقت منح الدين . كما أن التضخم يحول الدخول من طبقة لأخرى من طبقات المجتمع ، حيث يؤدي إلى تحويل الدخول من الطبقات ذوي الدخول الثابتة نسبياً أو التي تتغير ببطء — كأصحاب معاشات التقاعد ، والمساعدات الاجتماعية ، والموظفين ، الخ — إلى أصحاب الدخول المتحركة — مع ارتفاع الأسعار — كرجال الأعمال والتجار ومالكي الأسهم .

* القسم السابق من هذا الفصل ، والفصل السادس ، من هذه الدراسة .

١١٢ — يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية ، مما يدفع المستهلكون ، بصفة عامة ، في محاولتهم للحفاظ على مستوى الاستهلاك السابق نفسه ، إلى تخفيض مدخراتهم ، أو حتى استخدام مدخراتهم السابقة ، مما يزيد من الإنفاق الاستهلاكي . وحيث أن الكويت تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على استيراد معظم احتياجاتها من الخارج ، فإن جزءاً كبيراً من هذه السيولة المحلية يتسرب للخارج في صورة زيادة في الواردات ، بدلاً من أن يستخدم في أنشطة إنتاجية لتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي وتنويعها .

١١٣ — وفي النهاية ، يهدد التضخم مستوى معيشة المواطنين بصفة عامة بالانخفاض المستمر ، حيث يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية ، أي ما يحصل عليه الأفراد فعلاً من سلع وخدمات ، لقطاعات عريضة من المجتمع . وهذا بدوره يخلق فوارق كبيرة في توزيع الثروة والدخل ، وبالتالي فوارق معيشية كبيرة بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، لدرجة تهدد أمن المجتمع واستقراره ، ويضر ، في التحليل الأخير ، كل فرد من أفراد المجتمع دون تمييز .

الفصل الخامس

السّياساتُ السّابقَة وَالقائمة



السياسات السابقة :

١١٤ — تحسين مستوى الرواتب والأجوار للعاملين بالحكومة :
تم تعديل هيكل الرواتب والأجور بالقانون رقم (٣١) لسنة (١٩٧١) ، والمعدل بالقانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٢ . ولقد تضمن هذا القانون تحسناً أساسياً في هيكل الأجور والرواتب بإحداث تغيير جذري في هيكل الدرجات الوظيفية من حيث مستوى أول مربوط الراتب الأساسي وفئة العلاوة الاجتماعية . وقررت هذه التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من أول ابريل عام ١٩٧١ . ولقد كان لعنصر المفاجأة في هذه التعديلات ، والزيادات في الدخول التي ترتبت عليها ، وسريانها بأثر رجعي صدمة تضخمية كبيرة ، عانى منها الاقتصاد الكويتي ، حيث أن نسبة كبيرة من المبالغ التي صرفت وفقاً لهذه التعديلات ذهبت إلى أيدي ذوي الدخول المتوسطة والدنيا ، الذين أنفقوا معظمها فوراً ، قبل التمكن من القيام بزيادة المعروض من السلع والخدمات .

١١٥ ـ وتشير البيانات الإحصائية المتوافرة إلى أن هذا الإجراء ساهم في ارتفاع نفقات المعيشة خلال فترة التسعة شهور من أغسطس ١٩٧١ إلى مايو ١٩٧٢ بحوالي (٥٪) بالنسبة لذوي الدخول الدنيا . وبحوالي (٧,٥٪) بالنسبة لذوي الدخول المتوسطة والعليا . وعليه ، كانت الزيادة الحقيقية في الدخل المتاح ، بعد دفع هذه الزيادات الفورية والتي كانت تعادل حوالي (٨ ٪) من المستوى السنوي لهذا الدخل ، في الغالب صغيرة للغاية .

١١٦ ـ ولقد قدر أن الكويتيين أنفقوا حوالي (٨٦ ٪) من المبلغ الكلي المدفوع لهم بأثر رجعي ، بينما أنفق غير الكويتيين حوالي (٩٠ ٪) منه . وكان معظم هذا الإنفاق في صورة سداد للديون ، وإنفاقات معيشية عامة . وادخر الباقي بالنسبة لكل فئة . وقدر أيضاً أن حوالي (٩٪) من الزيادة السنوية ادخرت من قبل الكويتيين وغير الكويتيين . ولقد أدى هذا الإنفاق المتزايد إلى زيادة شديدة في الطلب على السلع والخدمات ، وبالتالي إلى ارتفاع متزايد في الأسعار .

١١٧ ـ ولقد ظهرت هذه الآثار السلبية للزيادات في الرواتب والأجور ، لأن هذه الزيادات لم تصمم على أساس

كونها عنصراً من سياسة متكاملة لتثبيت القوة الشرائية للدخول النقدية ، وللعمل على رفع مستوى معيشة فئات المجتمع المختلفة . وتلخصت العيوب الأساسية فيها فيما يلي :

أ ـ أنها لم تكن جزءاً من سياسة شاملة .

ب ـ أنها لم تكن دائمة ، بمعنى ربطها تلقائياً مع الرقم القياسي لنفقات المعيشة .

ج ـ أنها لم تدعم ، أساساً ، بسياسة سعرية وتموينية مناسبة .

١١٨ ـ وفي نطاق الصلاحيات التي خولها القانون لوزارة التجارة والصناعة ، خاصة قانون الاستيراد رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٤ ، والقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٧ بشأن الإشراف على الإتجار في بعض السلع والمواد وتحديد أسعارها ، لجأت الوزارة إلى عدد من الوسائل للحد من ارتفاع الأسعار ، خاصة بالنسبة للمواد الغذائية والسلع الضرورية الأخرى ، والعمل على توافر هذه المواد بالسوق المحلي . ومن أهم هذه الوسائل : منع تصدير بعض السلع ، والتدخل في السوق ، وتجربة الشركة الكويتية للتموين ، والتعويض عن فروق الأسعار ، وتحديد الأسعار ، وتحديد هوامش الربح.

١١٩ — سياسة منع تصدير بعض السلع : اتخذت الوزارة هذا الإجراء خلال عام ١٩٦٣ ، وعلى الأخص بالنسبة للسكر . كما اتخذت إجراء مماثلاً بالنسبة للمواد الغذائية الضرورية في أعقاب حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ . وأخيراً ، صدر القرار الوزاري رقم (١٢) لسنة ١٩٧٤ الذي منع بموجبه تصدير عدد من المواد الغذائية والإنشائية . وما زال هذا القرار ساري المفعول . وقد استهدفت الوزارة من هذه الإجراءات محاولة تحقيق توازن بين الطلب المحلي والمخزون السلعي لهذه الأصناف ، والمعروض منها بالأسواق ، وذلك بهدف العمل على تثبيت أسعارها ، خاصة في الأزمات الطارئة .

١٢٠ — وتعتبر تجارة إعادة التصدير من النشاطات الرائجة بالكويت نظراً لتميز موقعها التجاري بالنسبة لدول الخليج ، وبسبب توافر الهياكل الأساسية بها — نسبياً — كالموانىء والمخازن وغرف التبريد والتسهيلات التي توفرها الدولة والبنوك المحلية للنشاط التجاري . ويعتبر إجراء منع التصدير من العوامل التي تؤثر تأثيراً سلبياً على القطاع التجاري بوجه عام ، وعلى تجارة المواد الغذائية والإنشائية بوجه خاص ، إذا استمر هذا المنع لفترة طويلة ودون مبررات

تقتضيها أوضاع السوق. كما يشجع هذا الإجراء على محاولة اتباع الوسائل غير المشروعة ، خاصة وأن الدول المجاورة تعتمد عادة على سوق الكويت في توفير احتياجاتها . ولكن من ناحية أخرى ، تسهم إعادة التصدير في زيادة كبيرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاحة ، مما يشكل عاملاً قوياً في ارتفاع أسعارها ، خاصة وقت الأزمات .

١٢١ — سياسة التدخل في السوق: قامت الوزارة خلال الأعوام من ١٩٧١ إلى ١٩٧٣ بشراء كميات من بعض المواد الغذائية — كالأرز والسكر والشعير — وطرحها في الأسواق عن طريق تجار نصف الجملة والجمعيات التعاونية ، وقت زيادة الطلب عليها . وتم عرضها بأسعار التكلفة الفعلية أو أقل ، وذلك بعرض توفيرها للمستهلك عند نقص المعروض منها بالسوق ، وبهدف العمل على تثبيت أسعارها ضمن حدود غير مبالغ فيها . ويبدو أن هذا الإجراء قد أدى إلى حصول بعض التجار على معظم الكميات المطروحة عن طريق الجمعيات التعاونية ، والعمل على تخزينها ، وعرض القليل منها في السوق ، وإعادة تصدير معظمها إلى الدول المجاورة للاستفادة من فروق الأسعار . وأدى

ذلك إلى تضاؤل العرض ، وارتفاع أسعار هذه السلع محلياً .

١٢٢ — وفي ظل غياب نظام فعال للتوزيع ، نشأت حالة غير طبيعية في السوق ، حيث تعذر على بعض المستهلكين تأمين احتياجاتهم الضرورية . ونتيجة لذلك ، أوقفت الوزارة طرح هذه الأصناف عن طريق تجار نصف الجملة وحصرته في الجمعيات التعاونية . وعلى الرغم من الإجراء الأخير ، فإن تحديد سعر البيع للمستهلك بأقل من الأسعار السائدة بالسوق ، أدى إلى استنزاف الكميات المطروحة وتسربها إلى تجار نصف الجملة . كما تهافت المواطنون بصورة غير طبيعية على شراء هذه الأصناف من الجمعيات التعاونية بهدف تخزينها أو إعادة بيعها للاستفادة من فروق الأسعار . وفي النهاية ، لم يتمكن كثير من المواطنين من الحصول على الكميات الضرورية لاحتياجاتهم ، في الوقت الذي تمكن فيه الآخرون من الحصول على كميات تغطي أضعاف احتياجاتهم ، وذلك لعدم توافر النظام الذي يكفل حسن التوزيع .

١٢٣ — تجربة الشركة الكويتية للتموين : وجدت وزارة التجارة والصناعة أن سياسة التدخل في السوق ، وما

تتطلبه من عمليات شراء المواد وتخزينها وعرضها في السوق تحتاج إلى جهاز متخصص ومتفرغ ، يتبع الأسلوب التجاري في معاملاته ، ويتخذ القرارات المناسبة بعيداً عن روتين العمل الحكومي . فأوصت بإنشاء الشركة الكويتية للتموين . وتم تأسيسها فعلاً في أواخر عام ١٩٧٣ ، على أن تتولى شراء واستيراد السلع والمواد من الأصناف التي تراها ضرورية للسوق المحلية ، وعرضها على المستهلكين عن طريق الجمعيات التعاونية وتجار نصف الجملة بأسعار يتم تحديدها بقرار من وزير التجارة والصناعة . وتقوم الحكومة بتعويض الشركة عن فروق الأسعار ، وذلك بهدف توفير هذه المواد بالسوق بصفة مستمرة ، تجنباً لحدوث أزمات تموينية خاصة بالنسبة للمواد الغذائية . وقد قامت الشركة فعلاً منذ إنشائها بطرح كميات من المواد الغذائية التالية : الأرز والشعير والسكر ومعجون الطماطم والعدس والحليب المجفف والسمن النباتي .

١٢٤ — وتشير التجربة العملية للشركة أنها واجهت بعض المشكلات والتي واجهت الوزارة عندما تدخلت في السوق ، وظهرت أزمات تموينية ، من أبرزها مشكلة السكر ، وذلك نتيجة لاختلاف الأسعار المحددة والسارية في السوق المحلي والأسواق الخارجية ،

بالإضافة إلى عدم توافر النظام الذي يكفل حسن التوزيع ، وحصول المستهلكين على احتياجاتهم الفعلية . ويبدو أيضاً أن إنشاء الشركة ، بالسرعة التي تم بها، لم يسمح بوضع خطة مسبقة على أساس محكم تتحدد بموجبها ، على وجه الدقة ، المهام الموكولة إليها ، وصلاحياتها ومسئولياتها فيما يختص بالمواد التي يعهد إليها باستيرادها من حيث النوع والكم والتوقيت والسياسة السعرية وحجم المخزون السلعي اللازم توافره ، إلى غير ذلك ، الأمر الذي ترتب عليه عدم تمكن الشركة من أداء دورها بالصورة المطلوبة ، خاصة في المراحل الأولى من إنشائها .

١٢٥ ــ سياسة التعويض عن فروق الأسعار : طبقت الحكومة نظام الدعم منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن بالنسبة لعدد من السلع الضرورية واللحوم ، وذلك بهدف توفيرها للمستهلكين ، والعمل على استقرار أسعارها ، وذلك ببيعها بأسعار مخفضة من خلال تجار نصف الجملة ، والشركة الكويتية للتموين والجمعيات التعاونية الاستهلاكية . ولقد تم تخصيص (٤) مليون دينار لهذا الغرض خلال السنة المالية ٧٣ ــ ١٩٧٤ ، وارتفع المبلغ المخصص إلى (١٠) مليون دينار عام ٧٤ ــ ١٩٧٥ ثم إلى (٤٠) مليون دينار عام ٧٥ ــ ١٩٧٦ . ولقد

شملت السلع المدعمة حتى عام ١٩٧٤ : الأرز والسكر والشعير والعدس والحليب المجفف والسمن النباتي .
وتم تقديم الدعم إلى الشركة الكويتية للتموين لتغطية فروق الأسعار .

١٢٦ — ولقد أدى تعدد الأصناف والنوعيات للسلعة الواحدة بالسوق واختلاف الوكالات المستوردة لها إلى دعم بعض الأصناف والماركات دون الأخرى . وهي الأصناف التي تقررها الشركة الكويتية للتموين ، حيث تقوم بشرائها وتداولها بالسوق لاعتبارات تجارية ولرغبات المستهلكين . ولقد أثارت هذه السياسة كثيراً من التساؤلات والحساسيات لدى الوكلاء الآخرين لنفس النوع من السلعة ولقد كان من المأمول أن يستفيد المستهلك مباشرة من دعم الأصناف المطروحة عن طريق الشركة الكويتية للتموين — باستثناء مواد البطاقة التموينية كما سيذكر فيما بعد — إلا أن سوء التوزيع ، وطريقة العرض ، أدى إلى استفادة البعض دون البعض الآخر ، وخلق ظروفاً تسويقية غير طبيعية لهذه الأصناف ، دون أن يتجه المستهلك إلى أصناف بديلة ومماثلة .

١٢٧ — سياسة تحديد الأسعار : اتبع أسلوب تحديد أسعار البيع منذ فترة طويلة بالنسبة إلى الخبز والسمك واللحوم.

وفي خلال عام ١٩٧٢ ، وبموجب القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٧ ، قامت الوزارة بتحديد أسعار البيع لأصناف متعددة من المواد الغذائية بالجملة والتجزئة ، سواء أكانت هذه الأصناف مستوردة أم منتجة محلياً . وقد شملت الكشوف التي أصدرتها الوزارة (١٢٦) صنفاً من المواد الغذائية المستوردة . كما حددت الوزارة أسعار المنتجات المحلية من المياه الغازية ومنتجات الألبان والطحين . ولقد واجهت الوزارة كثيراً من العقبات بصدد الرقابة الفعالة على تحديد الأسعار ، خاصة بالنسبة للمواد الغذائية ، لعدم مرونة القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٧ ، من حيث العقوبات التي يمكن تطبيقها ، كما أنه لم تتخذ أية إجراءات قانونية حازمة بالنسبة لمخالف التسعيرة ، سواء أكان ذلك البيع بالجملة أو التجزئة ، مما أدى إلى تكرار المخالفات ، حيث أن الأمر لم يتجاوز التعهد بعدم تكرار المخالفة .

١٢٨ — ولا شك أن التقلبات في أسعار السلع ، خاصة المواد الغذائية والإنشائية ، والتغير في أسعار الشحن ، تحتم ضرورة تعديل الأسعار المحددة بصورة مستمرة ، والعمل على دراسة الأسواق العالمية والأسعار السائدة بالمناطق المجاورة ، حتى تتناسب الأسعار المحددة

مع أسعار الاستيراد وتكلفة السلعة مع ضرورة تحديد هامش ربح مناسب يكفل للمستوردين أرباحاً تجارية مناسبة . وهذا يحتاج إلى توافر جهاز متخصص ومتفرغ لدراسة هذه الموضوعات ، والعمل على تعديل الأسعار المحددة طبقاً لهذه الدراسة . وحتى إذا أمكن التغلب على ذلك ، تظل الصعوبة المؤسسية قائمة ، وهي أن وظيفته قد تتنافى والأطر الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي بالكويت .

١٢٩ — ومن الناحية العملية ، يؤدي أسلوب تحديد الأسعار إلى المطالبات المستمرة من قبل المستوردين لتعديل أسعار السلع المحددة ، مؤيدين ذلك بالفواتير والمستندات التي تشير إلى ارتفاع أسعار الاستيراد من بلد المنشأ ، علماً بأنه من الممكن الحصول على فواتير صورية . وقد حدثت حالات لم تستجب فيها الوزارة إلى طلبات المستوردين في عام ١٩٧٢ ، وما زالت الأسعار المحددة على ما هي عليه ، بل من الملاحظ أن بعض هذه الأصناف قد يبع في السوق بأقل من السعر المحدد .

١٣٠ — سياسة تحديد هوامش الربح : قامت الوزارة بتحديد هوامش الربح على جميع أنواع الأدوية المستوردة

بالنسبة للوكلاء وأصحاب المداخر والصيدليات ، وصدر بشأن ذلك القرار الوزاري رقم (٨) لسنة ١٩٧٣ . وتلاقي هذه السياسة الصعوبات التطبيقية نفسها الخاصة بسياسة تحديد أسعار البيع .

١٣١ — وبالرغم من هذه السياسات الهادفة أساساً لمحاولة التصدي لمشكلة ارتفاع الأسعار ، فإن الملاحظ من البيانات الكمية السابقة—الجزء الأول من هذه الدراسة— أن درجة فعاليتها وآثارها الإيجابية كانت محدودة نسبياً ، بدليل ازدياد المشكلة حدة بمرور الوقت . ومع ذلك ، وبالرغم من الصعوبات العديدة التي جابهت عملية تنفيذ هذه السياسات ، فمن المسلم به أنها قد ساعدت ، على الأقل ، في أن تكون المشكلة على ما هي عليه الآن ، وليست أكثر تفاقماً ، الأمر الذي كان يمكن أن يتحقق في غياب مثل هذه السياسات المتواضعة — من حيث الوسائل والنتائج . وسيتناول القسم الثاني من هذا الجزء استمرار عرض بقية السياسات في محاولة لوضع صورة متكاملة لمجموع السياسات المطبقة الآن لمعالجة مشكلة التضخم السعري .

السياسات القائمة :

١٣٢ — استمر تطبيق معظم السياسات السابقة حتى الآن ، لمحاولة التخفيف من حدة مشكلة ارتفاع الأسعار ، والحد من ارتفاع نفقات المعيشة تبعاً لذلك . ولكن نتيجة للصعوبات العديدة التي جابهت عملية التنفيذ بجانب استحداث عدد من السياسات والإجراءات التي اقترحت من قبل لجنة الأجور والأسعار — والتي شكلت بقرار من مجلس الوزراء في ابريل **١٩٧٤** لبحث مشكلة الغلاء وكيفية معالجتها — ، تحدد المجال السلعي لتطبيق بعض السياسات ، وقل الاعتماد عليها اعتماداً رئيسياً ، من ناحية ، واتسع النطاق السلعي لتنفيذ بعض السياسات الأخرى ، واستخدمت استخداماً مكثفاً كعامل أساسي في مجابهة مشكلة ارتفاع الأسعار. ومن السياسات التي استحدثت علاوة الغلاء . ومن السياسات التي قلّ الاعتماد عليها سياسة تحديد الأسعار وسياسة تحديد هوامش الربح ومن السياسات التي زاد الاعتماد عليها بدرجة كبيرة سياسة التعويض عن

فروق الأسعار — بالتدخل في السوق — عن طريق الشركة الكويتية للتموين والجمعيات التعاونية .

١٣٣ — ولقد قدمت لجنة الأجور تقريرها النهائي في مايو عام ١٩٧٤ ، متضمناً العديد من التوصيات التي تهدف ، في مجموعها ، إلى تعويض انخفاض الدخول الحقيقية للافراد عن طريق التوصية بمنح « علاوة غلاء معيشة » للعاملين بالحكومة ، وللمحافظة على مستوى معيشة الفرد في المستقبل عن طريق الربط التلقائي بين مستوى الأجور ونفقة المعيشة ، إلى جانب ضرورة اتباع سياسات تأجيرية وسعرية وتموينية مناسبة ، تشكل جزءاً عضوياً من التوصيات الكلية . وعلى ذلك ، اقترحت اللجنة أن يكون « العلاج الفوري » مزيجاً من السياسات التالية :

أ — منح علاوة غلاء معيشة للعاملين في الحكومة .
ب — الربط بين مستوى الأجور ونفقة المعيشة .
ج — اتباع سياسة سعرية وتموينية مناسبة .
د — إنشاء جهاز للأسعار والأجور .

١٣٤ — ولقد شددت اللجنة على أن الهدف الأساسي من العلاوة هو التعويض عن الانخفاض في الدخل الحقيقي

نتيجة ارتفاع الأسعار ، وأن الهدف من المزيج ككل هو العمل على ثبات هذا الدخل نسبياً في المستقبل ، والمحافظة على مستوى معيشة الفرد ، وتحقيق مزيد من عدالة التوزيع . وفي سبيل تحقيق ذلك أوصت اللجنة بضرورة تدعيم الشركة الكويتية للتموين وإمدادها بالخبرات الإدارية والفنية وبالتسهيلات الائتمانية والتخزينية لكي تستطيع أن تحقق التأثير في السوق المحلية بضبط الأسعار وتوفير السلع الضرورية وتوزيعها على المستهلكين باتباع نظام البطاقات التموينية وذلك عن طريق الجمعيات التعاونية ، والتي يتعين تقوية دورها كعامل مساعد في توجيه الحكومة للأسعار وضبطها . كما أوصت اللجنة بدعم شركات اللحوم، وبإعفاء جميع السلع الغذائية التي لا تنتج محلياً من رسوم الاستيراد وأية ضرائب أخرى تفرضها الدولة ، على ألاّ يتعارض ذلك مع حماية الإنتاج المحلي . وأخيراً ، أوصت اللجنة بعدم تدخل الدولة في السوق المحلية عن طريق تحديد الأسعار كسياسة عامة ، وذلك لصعوبة تطبيقها عملياً ، ولآثارها السلبية أساساً ، ولتعارضها مع المبادىء الأساسية للمجتمع الكويتي أصلاً . وبجانب هذه الإجراءات الفورية المقترحة ، أوصت اللجنة بعدد من السياسات طويلة الأجل لتنمية

الإنتاج المحلي وزيادة التعاون الإنمائي الخليجي والعربي للمساهمة في توفير السلع الضرورية .

١٣٥ ــ علاوة غلاء المعيشة : في ٢٣ يوليو عام ١٩٧٤ ، وطبقاً للقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٤ ، صدر المرسوم الأميري بمنح علاوة غلاء معيشة لأصحاب المعاشات أو المستحقين منهم . وفي اليوم نفسه ، صدر قرار مجلس الوزراء بشأن قواعد وشروط منح العلاوة . ونص هذا القرار في مادته الأولى على أن : « يمنح جميع العاملين في الحكومة والجهات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة سواء أكانوا معينين على وظائف دائمة أو مؤقتة وأياً كان الكادر الوظيفي المطبق عليهم علاوة غلاء معيشة بالفئات الآتية (على أساس أول مربوط الدرجة والعلاوة الاجتماعية بدون أولاد) :

أ ــ ٢٠٪ لموظفي الحلقة الأولى ومن في حكمهم .
ب ــ ٢٥٪ لموظفي الحلقة الثانية ومن في حكمهم .
جـ ــ ٣٠٪ لموظفي الحلقتين الثالثة والرابعة وعمال الحكومة ومن في حكمهم » .

كما نص القرار على أنه لا يجوز في جميع الحالات أن تزيد علاوة الغلاء عن (١٢٠) ديناراً شهرياً بالنسبة للكويتيين أو (٩٤) بالنسبة لغير الكويتيين ، وعلى

أنه لا يجوز أن يقل مبلغ العلاوة عن (١٥) ديناراً شهرياً بالنسبة للمتزوج أو (١٠) بالنسبة للأعزب .

١٣٦ — وبناء على هذا القرار ، اعتمد مبلغ (١٠٠) مليون دينار في الميزانية العامة لعام ٧٤ — ١٩٧٥، خصص منها حوالي (٦٠) مليون دينار كعلاوة غلاء معيشة لكافة العاملين في الجهاز الحكومي ، اعتباراً من أول ابريل عام ١٩٧٤ . وصرفت العلاوة فعلاً على دفعتين في شهري أغسطس وسبتمبر — على أساس العلاوة المستحقة عن شهري ابريل ومايو عام ١٩٧٤ تصرف مع علاوة شهر أغسطس ، والعلاوة المستحقة عن شهري يونيه ويوليو عام ١٩٧٤ تصرف مع علاوة شهر سبتمبر . أما باقي الاعتماد ، وقدره (٤٠) مليون دينار ، فقد خصص لدعم أسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية وخاصة المواد الغذائية، عن طريق شركة التموين الكويتية واتحاد الجمعيات التعاونية ، وكذلك للتعويض عن فروق بعض السلع الضرورية الأخرى كاللحوم واللبن الطازج والشعير والاسمنت .

١٣٧ — وبالرغم من أن العلاوة لم تقرر بأثر رجعي (أي منذ عام ١٩٧٢) ، وبالرغم من أنها تمت في إطار من الإجراءات المكملة من التسعير المدعم وتوفير السلع

الضرورية ، وفي ضوء الإحصاءات المتوافرة عن الرقم القياسي لنفقة المعيشة وبنوده والمستوى العام للأسعار بصفة عامة ، كما ذكر فيما سبق ، يلاحظ أن هذه الزيادات النقدية كانت كسابقاتها — أي زيادات ٧١ — ١٩٧٢ — ذات أثر تضخمي ،زادت من حدة مشكلة ارتفاع الأسعار وتفاقمها . وقد يرجع هذا الوضع إلى البطء في تنفيذ الإجراءات الخاصة بزيادة المعروض من السلع والخدمات المدعمة ، خاصة الضرورية منها — لأن التنفيذ يستغرق بالضرورة وقتاً لتحقيقه — من ناحية ، ولعدم شمولية هذه الإجراءات لمعظم السلع والخدمات ، خاصة تلك التي تشكل بنود نفقات المعيشة كالسكن ومستلزماته ، من ناحية ثانية، ولعدم توافر ضوابط سعرية وتوجيه حكومي محدد يحكم سلوك وممارسات القطاع التجاري ، بأنشطته الثلاث في السوق المحلية ، من ناحية ثالثة . ولقد أدى الارتفاع المتزايد في أسعار الكساء ومواد الزينة ، والمواد والأدوات المنزلية ، والسكن ومستلزماته ، والسلع الاستهلاكية المعمرة ، والخدمات المختلفة والسلع الوسيطة والرأسمالية ، خاصة مواد البناء غير المدعمة ، بجانب المواد الغذائية ، إلى حدة مشكلة التضخم في العامين الأخيرين .

١٣٨ ـ البطاقة التموينية : بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية اعتباراً من أول يناير عام ١٩٧٥ ، وذلك لضمان حصول كل مواطن على مخصصاته من السلع الغذائية الأساسية وبأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية ، ولعلاج مشكلات التوزيع التي صاحبت سياسة الدعم السابقة . وتقوم الشركة الكويتية للتموين بالاستيراد لمواد البطاقة الست ، وهي : الأرز والسكر والعدس والدهن النبـاتي والحليب المجفف ومعجون الطماطم ، وتوزعها على الجمعيات التعاونية ، والتي توزعها بدورها عن طريق البطاقات على المستهلكين النهائيين . ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٤٣) معدل الدعم الذي قرر لسلع البطاقة بعد الأخذ بهذا النظام بالمقارنة بمعدله وفقاً لسياسة الدعم السابقة . كما تعكس بيانات الجدول مدى كفاية الكميات المقررة للمستهلك الفرد من كل سلعة بأسعار تقل بنسب ملموسة عن الأسعار السائدة في السوق المحلي للسلع نفسها خارج البطاقة . كما تبين أن المنصرف فعلاً للأفراد المستفيدين من هذا النظام ـ والذين بلغ عددهم حتى آخر مارس عام ١٩٧٥ (٨٦٠,٥٠٨) فرداً ، أي ما يقرب من (٩٠٪) من جملة عدد السكان في التاريخ نفسه ـ أقل بكثير من المستحق لهم بالنسبة لمعظم السلع .

جدول رقم (٢ – ٤٣)

معدلات الدعم والاسعار والكميات المقررة من السلع التموينية

(١٩٧٤ – ١٩٧٥)

السلعة	قيمة الدعم للوحدة بالفلس: السياسة السابقة (١٩٧٤)	قيمة الدعم للوحدة بالفلس: نظام البطاقة (١٩٧٥)	قيمة الدعم للوحدة بالفلس: زيادة الدعم فى ٧٥ عن ٧٤ (٪)	السعر المدعم للوحدة بالفلس	الكميات المستحقة والمنصرفة للوحدة: المستحقة للفرد شهريا	الكميات المستحقة والمنصرفة للوحدة: لمجموع الافراد لعام ١٩٧٥ – المستحقة	الكميات المستحقة والمنصرفة للوحدة: لمجموع الافراد لعام ١٩٧٥ – المنصرفة	المنصرفة كنسبة من المستحقة (٪)
الارز (كيلو جرام)	٥٢	٥٢	–	١٥٠	٥	٤ر٧٢٨ر٢١٥	٢ر٥٣٢ر١٣٢	٥٣
السكر (كيلو جرام)	٤٠	١٩٤	٣٨٥	١٠	٢	١ر٨٩٦ر٢٨٦	١ر٥٣٠ر٩١٥	٨١
العدس (كيلو جرام)	١١	١٣٢	١١١	١٦٥	٢٠٠ر٠	١٨٩ر٢٨١	٣٣ر٦١٥	١٨
الدهن النباتى (علبة ٢٢٧٠ جرام)	٢٢٥	٣٠٣	٢٥	٥١٥	٣٣٣ر٠ (*)	٣١٦ر٠٤٧	٢٠٣ر١٩٥	١٤
الحليب المجفف (علبة ٢٢٧٠ جرام)	٢٣	٢٣٧	٩٢٠	١٠٥٠	٣٣٣ر٠ (*)	٣١٦ر٠٤٧	١٨٥ر١٨٦	٥١
معجون الطماطم (علبة ٧٠ جرام)	٣	٣	–	٣٠	٨	٧ر٥٩٧ر١٤٤	١ر٨٢٥ر٠٥٠	٢٤

ملاحظة : (*) ثلث علبة على أساس علبة كل ثلاثة شهور .

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، والادارة العامة لشئون التخطيط .

١٣٩ ــ ولا شك أن هذا النظام ، قد أثبت بصفة عامة فعاليته وجدواه بالنسبة لضمان توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من السلع الغذائية الرئيسية بأسعار مقبولة في أعقاب تأثر السوق المحلية بموجة حادة من ارتفاع الأسعار في عام ١٩٧٤ . ولقد حقق هذا النظام مبدأ عدالة التوزيع بين جمهور المستهلكين ، وقضى على المتاعب المتعددة التي كانت تواجههم في الحصول على بعض السلع المشمولة بالأسعار المحددة قبل بدء العمل به . كما هيأ حالة من الاستقرار في أحوال العرض في السوق المحلية بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية التي أدرجت بالبطاقة . وساعد في الحد من ارتفاع الأسعار المستمر بالنسبة لهذه السلع والسلع البديلة الأخرى . ويتضح ذلك من بيانات الجدول رقم (٢ ــ ٤٤) ، حيث حققت أسعار السلع المدعمة انخفاضاً ملموساً في نسب تغيرها عام ١٩٧٥ بالمقارنة بعام ١٩٧٤ ، خاصة بالنسبة للأرز والعدس ، وباستثناء السكر بأنواعه والحليب المجفف ، ومع ذلك ، ظلت الأسعار في عام ١٩٧٥ ، بالرغم من سياسة الدعم الجديدة ، أكثر من ضعف مستواها في عام ١٩٧٢ بالنسبة لثلاث من السلع المدعمة ، وتقرب من الضعف بالنسبة لسلعة ، وأعلى من مستواها بالنسبة للسلعتين الأخرتين .

جدول رقم (٢-٤٤)

نسب التغير في أسعار الاستهلاك للسلع الرئيسية المدعمة

(١٩٧٢ = ١٠٠)

متوسط السنة

السلعة	السلع ليست مشمولة بدعم حكومي ١٩٧٢	١٩٧٣		سياسة الدعم السابقة ١٩٧٤		نظام البطاقة ١٩٧٥	
	الرقم القياسي	الرقم القياسي	نسبة التغير ٪	الرقم القياسي	نسبة التغير ٪	الرقم القياسي	نسبة التغير ٪
الأرز	١٠٠,٠٠	١٥٠,٥١	٥٠,٥١	٢٣٤,٧٤	٥٦,٠٠	٢٣٤,٦٠	-١,٠٠
السكر بأنواعه	١٠٠,٠٠	١٠٨,٨١	٨,٨١	١٤٥,٩٤	٣٤,١٠	٢٠٩,٨٥	٤٣,٨٠
العدس	١٠٠,٠٠	١٢٩,٦٦	٢٩,٦٦	٢٠٩,٦٦	٦١,٧٠	٢٠٤,١٤	-٠,٩٧
الدهون والزيوت النباتية	١٠٠,٠٠	١٠٢,٤٨	٢,٤٨	١٢٨,٠٢	٢٤,٩٠	١٥٤,٣٢	٢٠,٥٠
الحليب المجفف	١٠٠,٠٠	٩٧,١٣	-٢,٨٧	٩٩,٤٦	٢,٤٠	١٠٩,٦٣	١٠,٢٠
معجون الطماطم	١٠٠,٠٠	١٠٥,٠٠	٥,٠٠	١٩١,٦٧	٨٢,٥٠٠	١٩٨,٤٤	٣,٥٠

المصدر : الإدارة المركزية للإحصاء .

١٤٠ — ولقد واجهت التجربة ، بالنظر لكونها الأولى من نوعها بالكويت ، ونتيجة لظروف السرعة التي تمت بها ، بعض المشكلات والسلبيات الإدارية والتخزينية والتوزيعية ، والتي أضافت أعباء كبيرة على عاتق الجهاز المختص من أجل معالجتها . ولعل عدم تقدير الاحتياجات الفعلية للمستهلك الفرد بدقة مناسبة ، في ضوء العادات الاستهلاكية السائدة ، وما أدى إليه من عدم صرف جزء كبير من المخصصات من معظم السلع جدول رقم (٢ — ٤٣) ، مما أضاف أعباء تخزينية متزايدة ، بجانب تسرب جزء من السلع — الغير مميزة — إلى قنوات التوزيع الخاصة ، ونقصها بالتالي في مراكز التوزيع ، أمثلة واضحة على هذه المشكلات . وتدرس وزارة التجارة والصناعة الآن اقتراحاً بإسناد مهمة توزيع المواد التموينيـــة على المستهلكين مباشرة إلى الشركة الكويتية للتموين بدلاً من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وذلك كمحاولة للتغلب على هذه المشكلات والسلبيات ، « ولتحقيق التطوير في العمل بنظام البطاقات التموينية بما يعود بأكبر قدر من الاستفادة للجمهور في ظل أسلوب أفضل للتوزيع يتخطى كافة العقبات » * .

* مذكرة وزارة التجارة والصناعة .

١٤١ — سياسة التعويض عن فروق الأسعار : اتسعت سياسة دعم السلع الأساسية ، فلم تقتصر فقط على سلع البطاقة التموينية أو ما تسمى بسلع الصف الأول ، وذلك لتشمل عدداً أكبر من السلع ، ومنها ما يسمى بسلع الصف الثاني ، والتي تشمل : الأجبان ، والقيمر ، والمربات ، والخضروات المعلبة ، وحليب الأطفال ، والزيوت النباتية ، والدجاج المثلج ، والأسماك المعلبة ، والزبدة ، والبيض ، والحليب السائل. ويتم توفير هذه السلع عن طريق اتحاد الجمعيات التعاونية ، بعد أن سمح له بالاستيراد مباشرة ، وإن كان أنيط مؤخراً للشركة الكويتية للتموين مهمة استيرادها . وتباع هذه السلع المدعمة داخل الأسواق المركزية للجمعيات التعاونية. ومن السلع التي استمر الدعم لها : اللحوم بأنواعها (الضأن والبقر والإبل) . كما دخلت الأعلاف (الشعير والنخالة) ، ومواد البناء (الاسمنت والحديد المبروم) ، والحليب الطازج المبستر — المنتج محلياً — نطاق الدعم . كما يدعم أيضاً الخبز . ويتم ذلك على مرحلتين ، الأولى ، عن طريق دعم الطحين ، والثانية ، بدفع تعويض (إعانة) للمخابز . ويتم تقديم هذا الدعم إلى الشركة الكويتية للتموين ، أو عن طريقها ، لتغطية فروق الأسعار .

١٤٢ ـ سياسات أخرى : تخلت وزارة التجارة والصناعة عن سياسة تحديد الأسعار كسياسة عامة وأساسية . واقتصر تطبيق هذه السياسة على الاستمرار في تحديد أسعار بعض السلع وهي : الخبز والسمك واللحوم والمياه الغازية المنتجة محلياً وبعض منتجات الألبان المحلية والأسماك الطازجة ، مع ملاحظة أن بعضها مدعم من قبل الحكومة في الوقت نفسه ، كما أشير فيما سبق . كما ظل استخدام سياسة تحديد هوامش الربح محدوداً للغاية ، ومحصوراً في الأدوية المستوردة ، وبدرجة فعالية منخفضة تماماً . وبالطبع ، تركت أسعار السلع المدعمة ، باستثناء السلع التي حددت الوزارة أسعارها ، حرة في السوق المحلية . وأخيراً ، أعفيت واردات المواد الغذائية من كافة الرسوم الجمركية بموجب المرسوم الصادر في يونيه عام ١٩٧٤ . كما تابعت وزارة التجارة والصناعة تنظيم تصدير وإعادة تصدير السلع الغذائية والمواد الضرورية الأخرى بما يتفق وظروف السوق المحلية .

١٤٣ ـ أجهزة التوزيع : لقد دعمت الدولة الشركة الكويتية للتموين وأمدتها بالخبرات الإدارية والفنية وبالتسهيلات الإئتمانية لكي تتمكن من القيام بدورها كعامل أساسي في دخول الحكومة في النشاط التجاري لتوجيه الأسعار وضبطها . وتأتي معاونة وزارة التجارة والصناعة للشركة بشكل مباشر حيث تساهم في حل مشكلاتها

كما توفر الكثير من احتياجات الشركة مثل الدعم المالي المتضمن مصروفات الشركة ورواتب موظفيها ، بالإضافة إلى فروق الأسعار ، كما يتم طلب القروض للشركة عن طريق الوزارة . كما تقدم المشورة الإدارية وتحديد الأسعار للمستهلك ، والكميات التي توزع عليه ، والأنواع التي ينبغي توافرها من السلع وفقاً لدراسة رغبات المستهلكين . كما تشكل الحركة التعاونية — الاتحاد التعاوني والجمعيات التعاونية — أداة مناسبة للاضطلاع بتوجيه الأسعار في تجارة التجزئة بالسوق المحلية . ومع ذلك ، ما زال هذا الجهاز بمكوناته الثلاثة — الشركة والاتحاد والجمعيات— يعاني من كثير من المشكلات الإدارية والتنظيمية والتوزيعية ، تنعكس بدورها في معدلات أداء منخفضة نسبياً لخدمة المستهلكين من ناحية ، وفي ضعف دوره كقائد للسعر من ناحية أخرى .

١٤٤ — الأوراق المالية : نتيجة لموجة المضاربات الحادة في الأسهم ، وما أدت إليه من تزايد الضغوط التضخمية على مستويات الأسعار والأجور ، برزت ظاهرة تأسيس العديد من الشركات المساهمة بغرض جني الأرباح عن طريق عمليات المضاربة في الأسهم ، وليس الاستثمار في أنشطة إنتاجية لتوسيع القاعدة

الإنتاجية للاقتصاد الكويتي . ولقد شكلت لجنة « الشركات المساهمة تحت التأسيس » وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢ يونيو ١٩٧٤ ، لبحث المشكلة بصفة خاصة ، والحد من موجة المضاربات بصفة عامة . ولقد حددت اللجنة العناصر الأساسية للمشكلة في :

أ — وجود فئة من المضاربين ، مكنتهم قدراتهم المالية وخبراتهم في السوق من التأثير في أسعار الأسهم ، وذلك في غيبة سوق منظمة للأوراق المالية .

ب — سلوك بعض المكتتبين في أسهم الشركات الجديدة طريقاً غير سليم في سبيل الحصول على أكبر عدد من الأسهم — عن طريق الحصص العينية أو بطرق أخرى .

ج — عدم دراسة الجدوى الاقتصادية بصورة جادة بالنسبة للشركات التجارية المقترحة .

د — قصور بعض الاجراءات القانونية الخاصة بتأسيس الشركات ، وعدم إمكانية تنفيذ البعض الآخر منها ، قد يؤدي إلى احتمال تأسيس شركات فاشلة .

هـ — تحديد الحد الأقصى للاكتتاب بعدد (٣٠٠٠)

سهم ، مما يشجع بعض الأفراد على الاستغلال وعلى المضاربة في الأسهم .

و — تركيز الجهاز المصرفي على معيار الأربحية في التعامل مع المكتتبين بغض النظر عن جدوى الشركة موضع الاكتتاب ، أو جدية المكتتبين ، ويرجع ذلك إلى قصور الصلاحيات الممنوحة للجهاز المصرفي في هذا المجال .

١٤٥ — وقد شددت اللجنة على الأهمية القصوى على وجود دراسات للجدوى الاقتصادية للشركات المقدمة ، بحيث تكون هذه الدراسات هي الأساس في منح الترخيص بقيام الشركة من عدمه بما يتمشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وبما يؤدي إلى تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي . وأكدت اللجنة على الحاجة إلى تخفيض الحد الأقصى للاكتتاب لمنع التركيز الحالي في قاعدة المستثمرين ، والحد بالتالي من موجة المضاربات المتزايدة .

١٤٦ — ولسد بعض الثغرات في القوانين القائمة والمنظمة لنشاط الشركات المساهمة ، والتي أبرزتها اللجنة ، صدر المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ ، والذي عدل بعض أحكام القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ الخاص

بالشركات التجارية . ولقد ألزم المرسوم المذكور المؤسسين بفرز طلبات الاكتتاب قبل توزيع الأسهم للتحقق من عدم وقوع أية مخالفة (كالاكتتاب بأسماء وهمية أو مكررة) ، ورتب عقوبات جزائية على المخالفين . ولضمان جدية الدوافع إلى الاكتتاب — أي استثمارية وليست مضاربة — قضى المرسوم بأنه « لا يجوز التصرف في الأسهم أو السندات المؤقتة إلاّ بعد أن تصدر الشركة أول ميزانية لها عن اثني عشر شهراً على الأقل » . كما أجاز المرسوم أن يكون الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم ديناراً واحداً ، وذلك لتوسيع قاعدة المكتتبين . ولقد خفف هذا المرسوم — إلى حد ما — من حدة موجة المضاربات في الأسهم ، وقضى على عملية شراء حقوق الاكتتاب من المواطنين وإعادة بيعها ، وتحقيق أرباح سريعة من وراء ذلك . ولكن ، في ضوء ازدياد حدة المضاربة في الأسهم والسندات خلال العامين الأخيرين ، وأثر ذلك على مشكلة ارتفاع الأسعار بصفة عامة ، يعد هذا المرسوم خطوة أولى — ومتواضعة — في طريق تنظيم الشركات المساهمة بصفة خاصة ، والحد من المضاربة بصفة عامة .

١٤٧ ــ الأراضي : شكلت الارتفاعات في بند السكن ومستلزماته من بنود نفقات المعيشة خلال الأعوام الأخيرة ، عاملاً قوياً في ارتفاع نفقات معيشة المواطنين . ولعبت محدودية العرض من المباني السكنية دوراً أساسياً في هذه الارتفاعات ، بجانب التزايد المستمر للاحتياجات الإسكانية . ولا شك أن ارتفاع أسعار مواد البناء قد ساهم في هذه المشكلة . كما يمثل عنصر المضاربة في الأراضي والامتناع عن تعميرها سبباً رئيسياً في أزمة الإسكان الحالية . ومن هذا المنطلق ، وافق مجلس الوزراء ، في اكتوبر ١٩٧٦ ، على إصدار مرسوم بقانون حول الأحكام الخاصة بالتصرف في العقارات ، وعدم إجازة بيع حصص مشاعة في أراض لم يصدر قرار بتقسيمها ، ويتوجب الحصول على إذن مسبق من البلدية . كما تضمن المرسوم عدم إجازة بيع عقارات أو جزء منها عن طريق إصدار سندات قابلة للتداول ، ورتب عقوبات جزائية على المخالفين . وفي ذلك تنص المادة الثانية من المرسوم المذكور على أنه « لا يجوز بيع عقار أو جزء منه عن طريق إصدار سندات قابلة للتداول أياً كانت التسمية التي تطلق عليها ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من باع أو طرح للبيع سندات بالمخالفة لهذا النص

بغرامةتساوي ألفي دينار أو قيمة السند أيهما أكبر ، وتتعدد العقوبة بتعدد السندات » . ولقد سادت قناعة لدى معظم المتداولين بأن المرسوم لا يعني السندات القديمة التي تم تداولها ، بل يركز على الإصدارات الجديدة . ولقد أدى هذا الشعور إلى تزايد الارتفاع في أسعار السندات المتداولة . وعليه ، رغم أن المرسوم قد قصد عملية تصفية السندات الحالية وتنظيم السندات القادمة تحديداً لتزايد موجة المضاربات في الأراضي في المستقبل ، فإنه يعد خطوة — ومتواضعة أيضاً — في طريق الحد من المضاربة في الأراضي — في ظل السيولة المحلية المتزايدة — بصفة خاصة ، ومعالجة أزمة الإسكان بصفة عامة .

١٤٨ — ولا شك أن هذه السياسات والإجراءات القائمة ، تعد أكثر شمولاً وكثافة وفعالية من السياسات والإجراءات السابقة . ولكن ، في ضوء التزايد المستمر في المستوى العام لأسعار مختلف السلع والخدمات بصفة عامة ، ومعظم بنود نفقات المعيشة بصفة خاصة ، يعتبر ، بالتأكيد ، هذا الشمول ، وهذه الكثافة والفعالية ، أقل بكثير مما هو ممكن ، وما هو مطلوب من أجل التخفيف — المؤثر — من حدة مشكلة ارتفاع الأسعار ، وبالتالي الحد من الانخفاض المستمر في الدخول الحقيقية لمختلف فئات المجتمع .

الفصل السادس

مُعالجة المشكِلة

(١) السياسات البديلة الممكنة

١٤٩ — من التحليل السابق ، يتضح أن أسباب المشكلة يمكن حصرها في عنصرين : الأول ، خارجي ، ويتمثل في ارتفاع أسعار الاستيراد ، والثاني ، داخلي ، ويكمن في طبيعة الاقتصاد الكويتي والمرحلة التي يمر بها وسياسات الإنفاق والنقد التوسعية وهيكل السوق المحلي والممارسات التجارية غير الرشيدة . ولذلك يترتب على أية سياسة مقترحة ، إذا كان لها أن تتصف بدرجة فعالية مناسبة ، أن تعوض المواطن عن الزيادة في نفقة المعيشة المتولدة عن هذين العنصرين — على الأقل — ، وأن تحاول تثبيت القوة الشرائية لدخله النقدي في المستقبل . كما يتوجب أيضاً على هذه السياسة أن تشكل جزءاً عضوياً في معالجة جذرية لمشكلة التضخم وللمشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي ، أي أن تمثل عنصراً أساسياً في السياسة الإنمائية المخططة لزيادة وتنويع قدرات الاقتصاد الكويتي الإنتاجية في المستقبل .

١٥٠ — وفي ضوء النصوص الدستورية ، وعلى أساس خصائص الاقتصاد الكويتي ، وتمشياً مع أهداف خطة التنمية واستراتيجيتها ، وأخذاً في الاعتبار طبيعة مشكلة التضخم ، يمكن تحديد أسس السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة فيما يلي :

١ : تنمية الإنتاج المحلي وتنويعه بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد .

٢ : تأمين استمرار مستويات من الدخل الحقيقي للحفاظ على حد أدنى لائق للمعيشة وتفادي الارتفاع غير المبرر في الأسعار .

٣ : تنمية الموارد البشرية والكفاءات الفنية والريادية.

٤ : تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين .

٥ : المحافظة على مبدأ حرية التجارة ، وعلى فعالية القطاع التجاري وتطويره .

٦ : اتخاذ المبادرات اللازمة لتعميق التشابك الاقتصادي والترابط الاجتماعي بين أجزاء الوطن العربي .

٧ : تدعيم البناء الحضاري المتكامل وتحقيق التطور الاجتماعي المتوازن للإنسان والمجتمع .

١٥١ ـ وبناء على هذه الأسس ، يمكن اختيار أنسب الإجراءات لمعالجة المشكلة ، وذلك بعد أن تؤخذ في الحسبان الاعتبارات التالية :

١ : طبيعة الاقتصاد الكويتي من حيث انكشافه على العالم الخارجي ، ومن ثم تعرضه لمؤثرات خارجية يصعب التحكم فيها بوساطة سياسات وإجراءات داخلية .

٢ : تعذر التركيز على سياسة واحدة تحقق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة ، وتحد من مشكلة التضخم بصفة خاصة ، في آن واحد ، بدرجة أداء معقولة ومقبولة .

٣ : احتمال تناقض سياسة من السياسات المختارة ، أو بعضها ، مع تحقيق هدف أو بعض الأهداف المرسومة ، ومن ثم ، يتعين أن يكون أساس الاختيار وفقاً لمعيار الأثر الصافي .

٤ : ضرورة تكامل السياسات المقترحة ، والمختارة في النهاية ، بشكل يتحقق معه معالجة فعالة للمشكلة .

١٥٢ ـ واستناداً إلى هذه الاعتبارات ، يتوجب اختيار مزيج من السياسات المتاحة على أساس إيجاد معالجة فورية

لانخفاض القوة الشرائية للدخول النقدية لفئات المجتمع المختلفة ، والتوصل إلى معالجة جذرية لمشكلة التضخم في إطار من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة .

١٥٣ — ويتطلب نجاح تنفيذ المزيج المختار من السياسات ضرورة إنشاء جهاز دائم لمتابعة تحقيق أهداف السياسة العامة المعتمدة ، وتحقيق معالجة فعالة للمشكلة ، وذلك بتحمله مسئولية عرض ودراسة المشكلات التطبيقية التي قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ ، واقتراح الأجراءات الممكنة لمعالجتها ، وذلك عن طريق القيام بالبحوث والدراسات اللازمة .

١٥٤ — ويوضح الجدول رقم (٣ — ٤٥) بيانات خاصة بالسياسات المتاحة الممكنة ، والبديلة ، وآثارها بصفة عامة. ويمكن القيام بعملية اختيار من بين هذه السياسات لمجموعة منها ، للتوصل إلى مزيج مناسب من السياسات لمعالجة المشكلة . ولقد اختارت لجنة الأجور ، كما ذكر فيما سبق ، مزيجاً من السياسات التالية :

١ : علاوة غلاء .
٢ : ربط تلقائي بين الأجور ونفقة المعيشة .
٣ : سياسة سعرية وتموينية .
٤ : جهاز للأجور والأسعار .

جدول رقم (٢ – ٤٥)

السياسات المتاحة والممكنة وآثارها الايجابية والسلبية

رقم	السياسة	الأثر الايجابي	الأثر السلبي	الاجراءات اللازمة لدعم السياسة	النتيجة النهائية للسياسة
١	علاوة غلاء	قد تعوض عن الانخفاض في الدخل الحقيقي ، وتحقق الهدف (٢ ، ٤)	تزيد الانفاق القومي ، وقد تزيد من التضخم	يجب أن تصاحب بسياسة اسعار مناسبة وسياسة استيراد مناسبة	سلبية
٢	ربط دائم تلقائي بين الاجور ونفقة المعيشة	قد تحافظ على تحقيق الهدف (٢) وتعد أساسية لسياسة (٢)	تزيد من الانفاق القومي ، وقد تزيد من التضخم	يجب أن تصاحب بسياسة أسعار مناسبة وسياسة استيراد مناسبة	سلبية
٣	تحديد الأسعار	قد تحقق الهدف (٦)	تحد من فعالية السوق وتظهر السوق السوداء	تحتاج الى برنامج تفصيلي مدروس ، والى جهاز فني كبير للتنفيذ .	سلبية
٤	تعويض فروق الأسعار	قد تحقق الأهداف (٢ ، ٤ ، ٥) . وتدعم السياسة (١ ، ٢)	تزيد العبء على الدولة	تحتاج الى نظام تمويني ، وجهاز للتنفيذ	ايجابية
٥	الحكومة كتاجر	قد تحقق الأهداف (٢ ، ٤) وتدعم السياسة (١ ، ٦)	تزيد العبء على الدولة ، وتحد من مبدأ حرية التجارة	تحتاج الى جهاز فني كبير للتنفيذ	ايجابية
٦	ترشيد الانفاق العام	قد تحقق الأهداف (١ ، ٦ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) وتدعم السياسة (٤ ، ٥)	قد تؤدى الى بعض الآثار الانكماشية . وقد تؤثر سلبيا على الهدف (١ ، ٥) .	تحتاج الى سياسة مالية مناسبة ، وسياسة سعرية وتموينيه مناسبة	ايجابية
٧	تخفيض السيولة المحلية	قد تحقق الاهداف (١ ، ٢ ، ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) . وتدعم السياسة (٤ ، ٥ ، ٦)	قد تؤدى الى بعض الآثار الانكماشية ، وزيادة تسرب الاموال المحلية الى الخارج وقد تؤثر سلبيا على الهدف (١ ، ٥)	تحتاج الى سياسة نقدية مناسبة ، مع سياسات مالية وسعريه وتموينية مناسبة .	ايجابية

(تابع) جدول رقم (٢-٤٥)

السياسات المتاحة والممكنة وآثارها الايجابية والسلبية

رقم	السياسة	الأثر الايجابي	الأثر السلبي	الاجراءات اللازمة لدعم السياسة	النتيجة النهائية للسياسة
٨	تحديد هوامش الربح	قد تحقق الأهداف (٢، ٤)	قد تحد من فعالية السوق ، وتخلق السوق السوداء	تحتاج الى برنامج تفصيلي مدروس والى جهاز فني كبير للتنفيذ .	سلبية
٩	التشريع	قد تحقق الأهداف (٢ ، ٤) وتدعم السياسة (٤ ، ٥ ، ٦، ٧)	قد تحد من فعالية السوق ، وتخلق السوق السوداء	تحتاج الى برنامج تفصيلي مدروس والى جهاز مراقبة كبير .	ايجابية
١٠	الاقناع الأدبي	قد تحقق الاهداف (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) وتدعم السياسة (٤، ٥، ٦، ٧، ٩)	قد تحد من فعالية السوق ، وتخلق السوق السوداء	تحتاج الى عقد اجتماعات دورية بين الحكومة وقيادات النشاط التجاري .	ايجابية

١٥٥ – وعلى الرغم من أن الحكومة قد تبنت الكثير مما جاء في تقرير اللجنة من توصيات من حيث منح علاوة الغلاء ، وتنفيذ غيرها من توصيات كإجراءات توزيع ودعم كثير من السلع الأساسية ، وعلى الرغم من بعض الآثار الإيجابية ، خاصة في مجال السلع الغذائية الضرورية ، لتنفيذ هذه الإجراءات ، إلاّ أن المشكلة ما زالت قائمة ، بل وآخذة في التفاقم ، كما أوضح كمياً فيما سبق ، إلى الحد الذي أصبحت معه نفقة المعيشة تشكل عبئاً متزايداً على ذوي الدخول المحدودة والثابتة نسبياً . ولعل السبب يرجع ، جزئياً ، إلى حقيقة أنه لم يتم تطبيق كافة ما جاء في توصيات اللجنة من سياسات وإجراءات . حيث أن هذه التوصيات وضعت على أساس أنها وحدة متكاملة ومزيجاً متجانساً كان يتعين الأخذ به ككل بهدف التوصل إلى معالجة فعالة للمشكلة .

(٢) السياسات المقترحة

١٥٦ — حيث أن المشكلة تصيب المجتمع بجميع فئاته بآثارها السلبية والضارة اقتصادياً واجتماعياً ، لذا يتعين أن يقع عبء مسئولية معالجتها على الجميع — حكومة وأفراداً — بمبادرات تشمل :

١ : ترشيد السلوك الإنفاقي الحكومي .
٢ : ترشيد السلوك النقدي المصرفي .
٣ : ترشيد السلوك التجاري الخاص .
٤ : ترشيد السلوك الاستهلاكي للأفراد .

١٥٧ — ويرتكز جوهر المعالجة المقترحة على الأسس التالية :

١ : زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ، والاحتفاظ بمخزون بكمية مناسبة ولفترة مناسبة.
٢ : امتصاص مستمر للسيولة المحلية بخلق فرص استثمار إنتاجية منبثقة من خطة التنمية .
٣ : توافر ضوابط التوازن السلعي من ناحية والنقدي من ناحية أخرى .

٤ : الأخذ بمبدأ حرية التجارة وبصيغة التكامل والتعاون بين القطاعات المؤسسية — العام والمشترك والخاص .

٥ : توافر قوى تنافسية جديدة في الأسواق ومحاربة أية اتجاهات احتكارية .

١٥٨ — ويتعين التأكيد على بعض الحقائق الخاصة بالمشكلة ، والتي تساعد على تفهم واضح لها ، وعلى معالجة عملية لآثارها . وهذه الحقائق هي :

١ : أن الكويت — شأنها شأن المجتمعات الأخرى المعاصرة — يجب أن تتعلم العيش مع هذه المشكلة ، وكل ما يمكن عمله هو التخفيف من حدتها ، وليس ، بالتأكيد ، القضاء عليها نهائياً .

٢ : أن أي جهد إنمائي لا بد وأن يتضمن قدراً من ارتفاع الأسعار ، والمسألة هنا هي مسألة درجة أو نسبة ، بمعنى أي قدر يمكن أن يتقبله المواطن ، وتستوعبه الفعاليات الاقتصادية في البلاد .

٣ : أن مجال معالجة الشق الخارجي من المشكلة يعد محدوداً إلى درجة كبيرة ، حيث تعتبر الكويت — لصغر حجمها النسبي في السوق العالمي — آخذة للسعر .

٤ : أن إجراءات المعالجة تشمل بالضرورة نوعين : إجراءات عاجلة للتخفيف الفوري من حدة المشكلة في جانبي العرض والطلب من المنتجات، وإجراءات طويلة المدى تتضمن زيادة كبيرة في عرض المنتجات على أن يساهم الإنتاج المحلي بنسبة متزايدة في هذا العرض الكلي ، من خلال الجهود الإنمائية المخططة .

١٥٩ — وتهتم هذه الدراسة بالنوع العاجل من الإجراءات . وهنا ، يتعين التشديد على أن تكون الإجراءات المختارة ، كمزيج متكامل « غير نقدية » بالأساس، أي لا تشتمل على علاوات نقدية ، أو ربط تلقائي بين الأجور ونفقة المعيشة — عملية تقييس — ، لما لهذه الإجراءات من آثار سلبية مباشرة في صورة ارتفاع متزايد في الأسعار ، وبالتالي في نفقة معيشة المواطنين . أما إذا كان لا بد من إعادة النظر في تعديل — صعودي — لهيكل الرواتب والأجور * ، حتى يكون في مستوى تنافسي مع الدول المجاورة ، وللحد من الهجرة المعاكسة للكفاءات والمهارات الفنية ، في بدايتها ، وللتغلب على صعوبات استقدام المزيد منها — كما حدث بالنسبة لمدرسي ومدرسات المراحل

* يقوم ، الآن ، ديوان الموظفين بدراسة هذا التعديل .

التعليمية المختلفة — ، خاصة خلال تنفيذ البرامج الإنمائية القادمة ، فيتعين أن يسبق التعديل إجراءات عينية (سعرية وتموينية) أولا ، وبحيث تكون قد أثبتت جدواها في التنفيذ ، قبل الموافقة على أي تعديل نقدي في هيكل الرواتب والأجور . إذ ما يهم المواطن، حقيقة ، هو العمل على تثبيت القوة الشرائية لدخله النقدي ، وليس زيادة هذا الدخل ، ليأكل معظمه الارتفاع المتزايد في الأسعار . ومن ثم ، يظل يعاني من انخفاض مستمر في دخله الحقيقي ، أي ما يشتريه دخله النقدي من سلع وخدمات .

١٦٠ — سياسة الوازع الأدبي : يقترح أن توعز الحكومة إلى قيادات القطاع الخاص (ممثلة في غرفة التجارة) ، من خلال الاجتماع المباشر بهم أو بأي طريق آخر ، إلى أنها جادة في مكافحة ارتفاع الأسعار . وإذا لم يتوافر التعاون الفعال من قبل القطاع التجاري لمعالجة هذه المشكلة ، فسوف تتدخل الحكومة في الفعاليات الاقتصادية بدرجة أكبر بصفة عامة ، وفي أسواق تصريف المنتجات المختلفة — بدون تحديد لمجالات التدخل — بصفة خاصة ، بما يكفل وضع حد لهذا الارتفاع المتزايد في الأسعار . وستكون سياسة

« الإقناع الأدبي » هذة مجدية فعلاً إذا توافرت لها المقومات التالية :

١ : تحديد مجالات التعاون ، عن طريق تحديد ما يجب على القطاع الخاص أن يقوم به لمعالجة المشكلة . وعلى سبيل المثال ، يجب أن يقوم بما يلي :

أ — عرض كميات مناسبة من المنتجات في السوق المحلية ، وذلك عن طريق :
— استيراد كميات مناسبة ، وفي وقت مناسب ، بجانب ما قد يكون منتجاً محلياً .
— تخزين كميات مناسبة ، ولوقت مناسب .
— تنظيم نشاط إعادة التصدير ، بما يضمن توفير احتياجات السوق المحلية أولاً .

ب — اتباع سياسة تسعيرية رشيدة ، على أساس :
— تخفيض هوامش الأرباح تخفيضاً ملموساً ، إذ لا يعقل أن تصل هذه الهوامش في كثير من السلع والخدمات ما بين (٥٠٪) وأكثر من (٣٠٠٪) من المصروفات الإجمالية .
— تجميد الهوامش عند المستويات المخفضة ، مع تعديل الأسعار فقط وفقاً لارتفاع أسعار الاستيراد ، على أن يكون هذا الارتفاع

حقيقياً ، وأن يؤخذ في الحسبان ضرورة البحث عن أسواق مختلفة لاستيراد السلع بأسعار معتدلة ، دون تضحية باعتبارات الجودة .

— تسعير المنتجات المنتجة محلياً على أساس مستويات الأسعار المحلية للسلع المماثلة المستوردة .

ج — التقيد بمجالات عمل الشركة الخاصة ، بحيث لا تخرج هذه الشركات عن الأغراض التي أسست من أجلها ، بهدف تحقيق ربح سريع ، وذلك بانتهاج ما يلي :

— التوسع في المجال الإنتاجي الذي أسست من أجله الشركة .

— عدم الدخول في المضاربات .

٢ : تعهد الحكومة بمد يد المساعدة للقطاع التجاري بصفة خاصة ، وللفعاليات الاقتصادية بصفة عامة ، لكي يكون هذا التعاون مجدياً ، وذلك — مثلاً — عن طريق :

— تقديم تسهيلات ائتمانية لمساعدة القطاع الخاص بدوره بصورة فعالة .

— دعم بعض المنتجات التي ارتفعت أسعار

استيرادها لسبب أو لآخر ، لا دخل للقطاع التجاري فيه .

- توسعة وتحسين الطاقة الإنتاجية للموانىء وتكثيف استخدامها .
- مساعدة القطاع الخاص في زيادة قدرته التخزينية .

٣ : وضع خطة عمل تفصيلية — والإيعاز لقيادات القطاع الخاص بذلك — جاهزة للتنفيذ ، إذا لم يذعن القطاع لرغبة الحكومة في مشاركة القطاع الفعالة في الحد من ارتفاع الأسعار ، أو إذا لم يترتب على هذه المشاركة ، بسبب الاستمرار في ممارسات تجارية غير رشيدة ، عدم ظهور أي نتائج إيجابية في فترة محددة .

وللصغر النسبي للمجتمع الكويتي ، وللدور الكبير نسبياً الذي تلعبه الحكومة في تطوير الفعاليات الاقتصادية وفي تحسين الخدمات الأساسية والهيكلية ، وللقوة المادية النسبية التي تمثلها ، يمكن توقع ظهور آثار إيجابية ، في وقت مبكر نسبياً ، إذا ما كانت الحكومة عازمة في تنفيذ هذه السياسة . وسوف تتسع هذه الآثار ، وتقوى في الحد من موجة ارتفاع الأسعار القائمة ، إذا ما دعمت هذه السياسة بسياسات إنفاقية

ونقدية وسعرية أخرى ، في صورة مزيج متجانس ومتكامل .

١٦١ — السياسة المالية : ارتكزت السياسة المالية حتى الآن على جانب الإنفاق . واتسمت — كما ذكر فيما سبق — بالتوسع المتزايد . كما يتوقع الاستمرار في هذا الاتجاه التوسعي خلال الخمسة أعوام القادمة ، إذا لم يحدث تغيير جذري في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة من هذه الأداة الرئيسية من أدوات السياسة العامة . فالتوسع في الإنفاق الداخلي العام يؤدي حتماً — من خلال الارتفاع في السيولة المحلية ، والجمود النسبي (المقصود أو غير المقصود) في قدرة القطاع التجاري على الاستيراد — إلى ضغوط متزايدة على الطلب الكلي ، وبالتالي يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع المتزايد . وتزداد بالتالي مشكلة التضخم تفاقماً . فالسياسة المالية تعد أداة لتحقيق استقرار اقتصادي نسبي عند مستوى إنتاجي مرتفع . ولكن حرص الحكومة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بأعلى مستوى ممكن وفي أقصر فترة ، ورغبتها في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وطموحة خلال الأعوام القليلة القادمة ، أدى وسوف يؤدي إلى اعتبار السياسة المالية الأداة

الرئيسية لتغذية مشكلة التضخم وتفاقمها خلال الزمن . وعلى ذلك ، يتعين إعادة النظر جذرياً في استخدامات هذه السياسة ، وتحويلها إلى أداة فعالة لمعالجة مشكلة التضخم .

١٦٢ — ويتم هذا التحويل أساساً في شقي هذه السياسة ، وهما ، الإنفاق العام والإيراد العام ، وبالذات الإنفاق العام الداخلي والإيراد العام غير النفطي . فبالنسبة للشق الأول يتعين ترشيد الإنفاق العام الداخلي ، في اتجاه التقليص . ويكون التركيز في ذلك على عنصرين :

١ : تخفيض المصروفات الاستهلاكية غير المنتجة وغير الضرورية ، وبالذات كثير من مكونات بندي المصروفات غير المبوبة والاستملاكات . وفي حالة متطرفة ، النظر في إمكانية تخفيض الإنفاق العام الداخلي إلى مستوى الارتباطات الإلزامية كنفقات الأمن والدفاع والرواتب والأجور ونفقات الخدمات العامة .

٢ : تخفيض الإنفاق الاستثماري المتوقع سنوياً خلال فترة الخطة المقبلة ، وذلك بإعادة توزيع الاستثمار الكلي على فترة أطول ، ولتكن عشرة أو خمسة عشر عاماً .

وسوف يتمشى هذا الإجراء مع قدرة الاقتصاد الكويتي على امتصاص استثمارات جديدة ، مما يوسع هذه القدرة تدريجياً خلال الزمن . كما سيعمل على الحد من الارتفاع المتزايد في السيولة المحلية ، خاصة إذا أعيد النظر في توزيع الاستثمارات المتوقعة بين القطاعين العام والخاص ، بإعطاء مزيد من مسئولية التنفيذ للقطاع الخاص . وسوف يؤدي هذا الإجراء ، مع السياسات الأخرى ، إلى تخفيض السيولة ، وبالتالي العمل على الحد من ارتفاع الأسعار .

١٦٣ — أما الشق الثاني من السياسة المالية ، فيقترح توجيه مزيد من الاهتمام لاستخدامه . ففي غياب شبه تام للضرائب والقروض الداخلية كمصدر رئيسي للايراداتالعامة ، وبالتالي كأداة من أدوات المالية العامة لتوجيه ومعالجة ما يطرأ من اختلالات على النشاط الاقتصادي ، كانت السياسة المالية مرتكزة على شق الإنفاق العام . ولقد بلغت الإيرادات غير النفطية حوالي (٥٠) مليون دينار فقط في ميزانية عام٧٥—١٩٧٦ ، أو حوالي (٦ ٪) من الإيرادات الكلية ، والباقي من عائدات النفط . ومع ذلك ، يمكن استخدام شق الإيرادات غير النفطية لغرضين في الوقت نفسه : الأول ، امتصاص جزء من السيولة المحلية ، والثاني ، تمويل

جزء من الاستثمارات العامة من الأموال السائلة لدى القطاع الخاص ، مما يقلل جزئياً من الإنفاق العام الداخلي . ويمكن تنفيذ ذلك بالوسيلتين التاليتين :

١ : فرض ضرائب ، ولتكن ضرائب أرباح تجارية بفئات مختلفة ، تتصاعد تدريجياً للحد من موجة المضاربات ، وتحدد على أساس مدى تجاوب القطاع التجاري مع سياسة الحكومة في الحد من التضخم ، وفي تشجيع الاستثمار المنتج . وتعمل الضرائب ، بجانب كونها أداة إيرادية وتوجيهية للنشاط الاقتصادي ، على انتشار الشعور بالانتماء بالإحساس بالمساهمة في تكاليف الخدمات الأساسية ، ورفاهية المجتمع ككل .

٢ : عقد قروض داخلية ، عن طريق إصدار أذونات وسندات حكومية ، يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية ، وخصمها في البنوك التجارية .

وبهذا تستطيع السياسة المالية ، أن تلعب دوراً أساسياً في التأثير المطلوب على السيولة المحلية ، وبالتالي في معالجة مشكلة التضخم .

١٦٤ ــ السياسة النقدية : أكدت هذه الدراسة أن الممارسات الائتمانية والمصرفية خلال الأعوام الماضية لم تهدف

إلى المساعدة في معالجة مشكلة ارتفاع الأسعار ، وإنما أسهمت بشكل ملحوظ في تفاقمها ، وذلك من خلال النمو المتزايد في التسهيلات الإئتمانية ، والذي أصبح عاملاً تضخمياً يكاد ينافس عامل الإنفاق العام . ولعل ذلك يرجع إلى حداثة البنك المركزي من ناحية والقيود التي تحد من قدرته على تطبيق سياسة نقدية متكاملة من ناحية أخرى . ومن أهم القيود — كما ذكر فيما سبق — هيمنة الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي . بما فيه النشاط النقدي والمصرفي ، وتعيين حد أقصى قانوني لأسعار الفائدة المحلية ، وعدم توافر سوق مالية محلية متقدمة، وبالتالي استثمار جانب كبير من موارد البنوك التجارية الفائضة عن احتياجات الاقتصاد المحلي في الخارج . وبالرغم من أن استخدام الأدوات النقدية التقليدية بشكل كامل كان ما زال محدوداً ، إلاّ أن ممارسات البنك المركزي ، في حدود المساحة المتاحة له للعمل في المجالين النقدي والمالي ، لم يكن بالمستوى الممكن والمطلوب . فالمبادرات التي قام بها البنك للتصدي للمشكلات النقدية والمالية التي واجهها الاقتصاد الكويتي كانت محدودة الأثر ، وبعضها ساعد على تفاقم مشكلة التضخم ، كما ذكر فيما سبق .

١٦٥ — وعلى ذلك ، يعتبر مجال التأثير من خلال السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي بصفة عامة ، وفي معالجة مشكلة التضخم بصفة خاصة ، لم يختبر بشكل فعال بعد . ولهذا يتعين الإسراع بإصدار قانون البنك المركزي المقترح ، وحتى النظر في تعديله بما يتمشى وضرورة ممارسة البنك لصلاحياته النقدية كاملة كبنك للإصدار وبنك للحكومة وبنك للبنوك ، والبنك المشرف والمنفذ للسياسة الائتمانية. وبصورة محددة ، يجب أن يبدأ البنك المركزي أن يستخدم ، بجانب أداة الاقناع الأولى ، بفعالية مناسبة ، الأدوات الكمية التالية :

١ : سعر البنك أو سعر الخصم* : وهذه الأداة تتطلب ضرورة إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة ، حتى يستطيع البنك ، بوصفه المقرض الأخير للبنوك التجارية أن يؤثر بفعالية معقولة في حجم الائتمان المحلي بما يتفق وحجم السيولة المحلية . وإن كان سعر الفائدة غير كاف — كعنصر

---

* نوقشت الأدوات الكمية للسياسة النقدية هنا ، وفقاً للسلوك المصرفي والاقتصادي السائد . ويود المؤلف أن يؤكد ان إمكانية تطويع هذا السلوك ، بل تغييره جذرياً ، من سلوك فوائدي — ربوي إلى سلوك إسلامي — إنتاجي ، كبيرة ورشيدة وقائمة . واعتقاد المؤلف الراسخ والعلمي في فعالية ونجاح هذا التغيير لا يساوره شك . ولقد بدأت التجربة الكويتية على هذا الطريق المستقيم بإنشاء بيت التمويل الكويتي .

تكلفة — لمنع أو عدم تشجيع المتعاملين في التوسع في الاقتراض ، إذا كان العائد من الائتمان أكبر نسبياً من سعر الفائدة عليه . وعليه ، يتعين استخدام أدوات أخرى لكي تزداد قدرة البنك المركزي على التأثير في البنوك التجارية وبقية المتعاملين ، ومن ثم تأتي إجراءاته — رفع سعر الفائدة — الخاصة بتقييد الائتمان بالنتائج التي يرغب فيها للحد من التضخم . ومن ناحية أخرى ، فإن رفع سعر الفائدة سوف يشجع الأموال الكويتية في الخارج إلى التحول إلى البنوك المحلية ، مما يزيد من السيولة المحلية ، والتي يمكن امتصاصها بالقيام باستثمارات إنتاجية ، عن طريق قروض حكومية : أذونات وسندات حكومية .

٢ : نسبة الاحتياطي القانوني : ان استخدام هذه الأداة لتنفيذ سياسة البنك المركزي في الحد من السيولة المحلية تتميز بسهولة تنفيذها ومراقبتها ، بشرط أن يترك المشرع للبنك سلطة تحديد هذه النسبة بما يتفق وحجم الائتمان . وعليه ، يقوم البنك بتقييد الائتمان عن طريق رفع نسبة الاحتياطي ، مما قد يؤدي إلى تخفيض الائتمان،

وبالتالي نقص السيولة المحلية ، مما يساعد في الحد من التضخم .

٣ : عمليات السوق المفتوحة : حيث يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية بهدف التأثير في السيولة المحلية بما يتفق والنشاط الاقتصادي المرغوب فيه ، حيث يدخل البنك بائعاً للأوراق المالية للأفراد أو المشروعات أو البنوك التجارية أو المؤسسات النقدية الأخرى مقابل نقود أو شيكات . وفي هذه الحالة ، تقل السيولة المحلية من ناحيتين :

أ — نقص الاحتياطات النقدية المتاحة لدى البنوك التجارية ، ومن ثم نقص مقدرة البنوك على خلق الائتمان .

ب — ارتفاع أسعار فائدة الأوراق المالية المتداولة ، وبالتالي أسعار الفائدة السائدة في السوق الائتماني .

وعلى ذلك ، تقترح هذه الدراسة إصدار الحكومة لأذونات وسندات حكومية لامتصاص جزء من السيولة المحلية أصلاً

ولكي يتسنى للبنك المركزي أن يستخدم هذه الأداة في سوق الأوراق المالية المحلية ، والتي بدأ تنظيمها فعلاً إلى سوق حديثة .

وباستخدام هذه الأدوات مجتمعة ، مع الاقناع الأولي، يستطيع البنك المركزي أن يلعب دوراً مؤثراً ، بجانب السياسة المالية، في الحد من الارتفاع المتزايد في الأسعار.

١٦٦ — وكإجراء مكمل ، وفعال ، يمكن للبنوك المتخصصة وشركات الاستثمار عقد قروض محلية عن طريق إصدار سندات لامتصاص جزء من السيولة المحلية ، ولكي تدعم مواردها المالية ، ويتسنى لها التوسع في عملياتها الاقراضية المتوسطة والطويلة الأجل ، وتقوم بدورها كمؤسسات وسيطة لتوجيه جانب من الفوائض المالية إلى مجالات الاستثمار الإنتاجية المختلفة المنبثقة من الخطة المقبلة .

١٦٧ — ترشيد السلوك التجاري : بجانب الإقناع الأدبي ، سالف الذكر ، يتعين سرعة العمل على ترشيد الممارسات التجارية الداخلية لضمان وصول السلع والخدمات لمستخدميها النهائيين في وقت مناسب وبأسعار مناسبة . ويتطلب هذا العمل ، بجانب إجراءات

أكثر تحديداً ستعالج فيما بعد ، الإجراءات العامة التالية :

١ : العمل على إيجاد قوى تنافسية جديدة في الأسواق تعمل على تحقيق هدف ضبط الأسعار وتوفير السلع الأساسية ، وذلك عن طريق :

أ — تشجيع عاملين جدد في أنشطة الاستيراد والجملة والتجزئة .

ب — الحد من تركيز الوكالات التجارية في أيدي عدد قليل نسبياً من الأفراد ، إما بتحديد حد أقصى لعدد الوكالات للفرد الواحد ، أو على الأقل منع تملك من يحوز على عدد معين من الوكالات لوكالات جديدة .

جـ — دعم الشركات الحكومية وشركات القطاع المشترك العاملة في هذه الأنشطة .

د — تقوية الحركة التعاونية .

٢ : العمل على وضع سياسة تخزينية مناسبة ، وذلك عن طريق :

أ — تقديم تسهيلات — ائتمانية وعقارية — لزيادة المساحة التخزينية .

ب — إعطاء أولوية لتنفيذ مشروعات زيادة المساحة التخزينية في القطاع الحكومي بالنسبة لمشروعات الخطة المقبلة ، للمساعدة في تقديم خدمات تخزينية للقطاع الخاص .

ج — المساعدة في دراسات عن المستويات الاسترّاتيجية للمخزون من مختلف السلع ، وتقديمها للعاملين في القطاع التجاري ، من خلال غرفة التجارة .

د — تنظيم نشاط إعادة التصدير بحيث لا يكون على حساب احتياجات الطلب المحلي ومستوى التخزين المناسب من السلع الأساسية .

٣ : العمل على عدم خروج الشركات الخاصة عن الأغراض التي أسست من أجلها .

٤ : توسعة وتحسين الطاقة الإنتاجية للموانيء ، وذلك بإعطاء أولوية لتنفيذ مشروعات توسيع الموانىء في الخطة المقبلة .

٥ : تشجيع الإنتاج المحلي لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات .

١٦٨ — نظام البطاقة التموينية : رغم بعض المشكلات والسلبيات الإدارية والتخزينية والتوزيعية التي جابهت تجربة البطاقة التموينية ، فقد أثبتت هذه التجربة بصفة عامة فعاليتها وجدواها بالنسبة لضمان توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من السلع الغذائية الرئيسية بأسعار مناسبة في أعقاب تأثر السوق المحلية بموجة حادة من ارتفاع الأسعار في عام ١٩٧٤ ، كما ذكر فيما سبق. وكانت ، وما زالت حتى الآن ، أجهزة التوزيع لسلع البطاقة وزارة التجارة والصناعة حيث تقوم بمهمة الإشراف العام وتحديد إجراءات التنفيذ ، والشركة الكويتية للتموين حيث تقوم باستيراد هذه السلع ، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية حيث تقوم بعملية التوزيع على المستهلكين . وتقوم الوزارة بدفع الدعم الخاص بهذه السلع للشركة الكويتية للتموين . وللتغلب على المشكلات التي جابهت التجربة ، تبحث الوزارة الآن اقتراحاً بإسناد مهمة توزيع المواد التموينية بوساطة الشركة مباشرة . وتؤكد هذه الدراسة ضرورة الاستمرار بدعم هذه السلع . ولكن نظراً لأن هذه السلع يمكن توافرها في الأسواق المركزية للجمعيات التعاونية ، بالأسعار المدعمة ، إذا ما توافرت بكميات مناسبة ، مثال سلعة معجون الطماطم والتي تباع بسعر يقرب

من السعر المدعم في الأسواق المركزية ، تقترح هذه الدراسة :

أ — إلغاء نظام البطاقة التموينية ، مع استمرار الشركة الكويتية للتموين في استيراد هذه السلع من الخارج .

ب — إسناد مهمة بيع هذه السلع للجمعيات التعاونية ، بالسعر المدعم ، مع النظر في تحويل مراكز التوزيع الحالية إلى أسواق مركزية لتسهيل عمليات البيع للمستهلكين النهائيين ، وذلك على أساس نظام أجهزة التوزيع المقترح فيما بعد.

١٦٩ — الدعم السلعي : في ظل الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية ، والارتفاع المستمر في تكاليف النقل والشحن والتفريغ والتأمين ، تقترح هذه السياسة ، حفاظاً على مستوى معين للقوى الشرائية للدخول النقدية ، الاستمرار في سياسة الدعم المتبعة بالنسبة لسلع البطاقة الست ، وسلع الصف الثاني العشر ، والأعلاف (الشعير والنخالة) ، ومواد البناء (الأسمنت والحديد المبروم) ، والسلع المنتجة محلياً (الحليب الطازج والخبز) ، واللحوم . وذلك مع العمل على مراقبة أسعار هذه السلع للتأكد من أنها تباع ، فعلاً ،

بالأسعار المدعمة والمحددة من قبل وزارة التجارة والصناعة ، خاصة بالنسبة لسلعة اللحوم بأنواعها .

١٧٠ — نظام التوزيع : يشمل نظام التوزيع لسلع الصف الأول والصف الثاني ثلاث جهات : وزارة التجارة والصناعة (الوكالة المساعدة لشئون التموين وحماية المستهلك) ، والشركة الكويتية للتموين ، والجهاز التعاوني — الجمعيات التعاونية والاتحاد التعاوني . ويحكم كل جهة من هذه الجهات لوائح تنظيمية وإدارية مختلفة . ولتوحيد نظام التوزيع تقترح هذه الدراسة ضرورة الأخذ بأحد النظامين التاليين :

١ : أن تظل هذه الجهات الثلاثة كما هي من الناحية الإدارية ، ولكنها تخضع مباشرة من الناحية التوزيعية لمواد الصف الأول والصف الثاني والحليب الطازج — وأيضاً اللحوم — والأعلاف ، للوكالة المساعدة لشئون التموين وحماية المستهلك.

٢ : أن تحول الجمعيات التعاونية والاتحاد التعاوني إلى أنشطة مشتركة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، بحيث تخضع ، بالإضافة إلى الشركة الكويتية للتموين ، للوكالة المساعدة لشئون التموين وحماية المستهلك ، على أن تتحول

الأخيرة ، فيما بعد ، إلى وكالة أو هيئة مستقلة أو وزارة . وتشمل هذه الوكالة ، أو الهيئة ، أو الوزارة ما يلي :

أ — إدارة التموين .

ب — إدارة حماية المستهلك .

ج — إدارة بحوث التموين والمستهلك .

د — إدارة الاستيراد (الشركة الكويتية للتموين) .

هـ — إدارة التوزيع (الجمعيات التعاونية والاتحاد التعاوني) .

وتعاونها في عملها :

و — لجنة التموين .

ز — جهاز الأجور والأسعار .

ح — اللجنة الاستشارية لحماية المستهلك .

ويتخذ الهيكل التنظيمي الشكل رقم (٣ — ١).

وسيكون الهدف الأساسي للتنظيم الجديد :

١ : توفير السلع الضرورية والأساسية بالكميات والأسعار المناسبة للمستهلك .

٢ : اعلام وتوعية وحماية المستهلك .

وسيعمل هذا التنظيم على معالجة التفتت في هيكل

نشاط تجارة التجزئة ، كما سيمثل قائد سعر ، وبالتالي يحد ، بجانب الإجراءات الأخرى من ظاهرة التركز في هيكل نشاط تجارة الجملة . ولا يجب أن ينظر إلى هذا التنظيم على أنه منافٍ لمبدأ حرية التجارة ، ومصادرة لنشاط القطاع الخاص ، وإنما ، في الواقع ، يعتبر صيغة جديدة لتنمية التعاون والتكامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، ومن خلال هذه الصيغة يحافظ على حقوق القطاع الخاص ، وتنمى ، وفي الوقت نفسه ، يمكن تحقيق المطالب الأساسية لكافة المواطنين .

١٧١ — السكن ومستلزماته : يشكل السكن ومستلزماته بنداً هاماً من بنود نفقات المعيشة . وعليه ، كان لارتفاع الإيجارات المتزايد بسبب أزمة الإسكان ، أثراً سلبياً متزايداً على مشكلة التضخم . وعلى ذلك ، تقترح هذه الدراسة تخفيفاً من حدة هذه الأزمة تنفيذ الإجراءات التالية :

١ : محاولة تنفيذ برنامج التنمية الإسكانية خلال الخمسة أعوام القادمة ، على أن يعفى ، استثناء من الاقتراح السابق والخاص بتخفيض الإنفاق الاستثماري بصفة عامة .

٢ : تخصيص جزء من نصيب القطاع العام في

برنامج الإسكان لبناء مساكن لموظفي الحكومة، خاصة الوافدين .

٣ : دراسة نظام القسائم والقروض والعمل على إيجاد بدائل لهذا النظام تتناسب والظروف الجديدة ، خاصة ارتفاع الأسعار وندرة مواد البناء والأيدي العاملة .

٤ : تشجيع الصناعات المحلية للمواد الإنشائية والعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية ، مع سد العجز في مواد البناء عن طريق تشجيع الاستيراد.

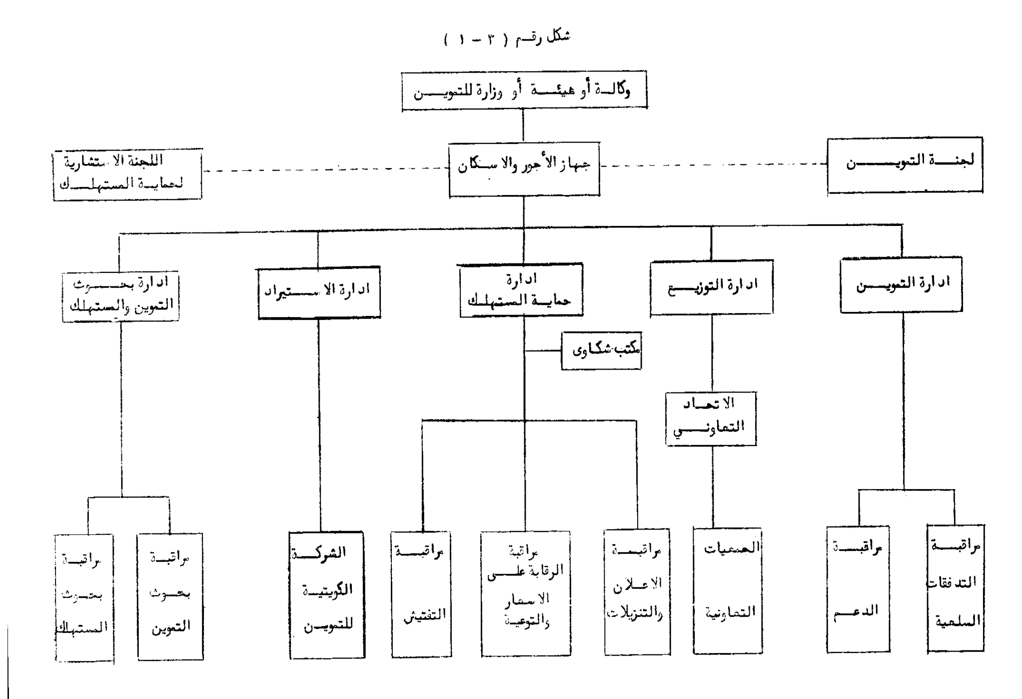
٥ : العمل على تدعيم وتوسيع الائتمان العقاري ، بدراسة إمكانية إنشاء بنوك عقارية أو مؤسسات ادخار لغرض التنمية الإسكانية بجانب توسيع نشاط بنك التسليف والإدخار .

٦ : التدخل بقوة التشريع لمنع المضاربات في أسعار الأراضي ، وذلك كما يلي :

أ — منع الاتجار في الأراضي عن طريق إصدار سندات قابلة للتداول ، ووقف تداول السندات التي صدرت فعلاً .

ب — إلزام مالك القسيمة بأن يعمر الأرض خلال مدة زمنية لا تتجاوز سنتين . وبعد انقضاء هذه المدة ، إذا لم يعمر الأرض

شكل رقم (٢ - ١)



وكالة أو هيئة أو وزارة للتموين
جهاز الأجور والاسكان
لجنة التموين
اللجنة الاستشارية لحماية المستهلك
ادارة التموين
ادارة التوزيع
ادارة حماية المستهلك
ادارة الاستيراد
ادارة بحوث التموين والمستهلك
مكتب شكاوى
الاتحاد التعاوني
مراقبة التدفقات السلعية
مراقبة الدعم
الجمعيات التعاونية
مراقبة الاعلان والتنزيلات
مراقبة الرقابة على الاسعار والتوعية
مراقبة التفتيش
الشركة الكويتية للتموين
مراقبة بحوث التموين
مراقبة بحوث المستهلك

يدفع غرامة بمعدل (٥٪) من قيمة الأرض ، خلال السنتين التاليتين ، ثم ترفع إلى نسبة أعلى خلال السنة الخامسة والسادسة ، وهكذا .

جـ — لعدم تشجيع الاتجار في أراضي البناء ، تفرض ضريبة أرباح عقارية على ثمن البيع ، في حدود (١٠٪) .

٧ : النظر في تعديل قانون الإيجارات ، لبحث إمكانية تخفيض الإيجارات بقوة التشريع ، على أساس معدل إيجارات عام ١٩٧٣ مثلاً ، أو أي طريقة أخرى .

١٧٢ — الاستثمار المنتج : يتعين الإسراع بمراجعة الخطط القطاعية مراجعة نهائية ، وبحث اقتراح زيادة البعد الزمني لتنفيذ الاستثمارات المقترحة إلى عشرة أو أو خمسة عشر عاماً ، ثم تحديد المشروعات الإنمائية التي اختيرت للتنفيذ في كل قطاع ، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لها ، ثم دعوة القطاع الخاص ، من خلال لجنة تنمية الصناعة مثلاً ، إلى القيام بالاشتراك في تنفيذ هذه المشروعات الاستثمارية ، بدلاً من توظيف أموالهم في المضاربات في الأراضي والأسهم والسندات .

١٧٣ - الأسهم والسندات : يتعين الإسراع بإنشاء سوق الأوراق المالية المنظم - بورصة الأوراق المالية - بحيث تسير وفقاً للقواعد المتعارف عليها في هذا المجال، لكي تكفل توفير المعلومات والبيانات الكافية عن الشركات التي تتداول أسهمها ، ولكي تضمن وجود قدر من المنافسة والكفاءة بين المتعاملين في الأوراق المالية ، مما يحمي المستثمر الفرد ، ويحافظ على المصلحة العامة في الوقت نفسه . وللتخفيف من موجة المضاربات الحادة ، يمكن دراسة فرض ضريبة أرباح رأسمالية على تداول الأسهم .

١٧٤ - ترشيد سلوك المستهلك : ويدخل هذا العنصر في مجال إدارة الطلب الاستهلاكي . ولكي يمكن إدارة هذا الطلب بكفاءة مناسبة يتعين توعية المستهلك ، وتزويده بالمعلومات الكافية عن السلع المتاحة ، والبدائل المتوافرة، والأسعار السائدة ، وتقديم كافة المساعدات للمستهلك فيما يتعلق بعملية شراء السلع واستخدامها ، وكذلك المساعدات المتعلقة بالأمور القانونية ، وتشجيع الجهود الذاتية والجماعية للمستهلكين لحماية مصالحهم ومصلحة المجتمع ، وإشراكهم في توجيه سياسات حماية المستهلك وتنفيذها. كما يتعين العمل على تطوير الأنماط الاستهلاكية بما يتفق مع رفاهية المستهلك

ومصلحة المجتمع والاقتصاد الوطني ، وتوعية المستهلك بضرورة اتباع هذه الأنماط من خلال وسائل الأعلام المختلفة .

١٧٥ — إجراءات أخرى : وبجانب الإجراءات السابقة ، تقترح هذه الدراسة بعض الإجراءات الأخرى المكملة ، وهي :

١ : تقديم بعض الخدمات الأساسية بالمجان أو بسعر زهيد (مثلاً : الكهرباء ، الماء) .

٢ : إيقاف بيع الرخص التجارية وإلغاء نظام الكفالات في الحرف والمشروعات الصغيرة ، حتى لا تقع الزيادة في تكاليف هذه المشروعات ، في النهاية ، على كاهل المستهلك ، في صورة زيادة في أسعار السلع والخدمات .

٣ : منع الجمعيات التعاونية من تأجير النشاطات التجارية الإضافية مثل اللحوم والأسماك والخضروات وغيرها وإلزامها بإدارتها لحسابها الخاص بالطرق المناسبة حتى يمكن تجنب أسباب ارتفاع أسعار السلع عن الحد المناسب . وهذا الإجراء ينطبق على البديل الأول من نظام التوزيع ، سالف الذكر .

٤ : وضع تصنيف واضح للمشتغلين بتجارة الاستيراد والجملة والتجزئة .

٥ : تدعيم الجمارك ، والعمل على سرعة التخليص على السلع المستوردة حتى لا ترتفع تكاليف استيرادها .

١٧٦ — وأخيراً ، يتوجب التشديد على أن آثار التضخم تهدد مستوى معيشة الفرد في المتوسط ، وتصيب ، في النهاية ، جميع فئات المجتمع دون تمييز ، كما تهدد بشكل مباشر وملحوظ الجهود الإنمائية ، مهما كانت متواضعة ، ما لم تتدخل الحكومة بالعمل على الحد من هذه المشكلة ، خاصة في جانب العرض منها ، وذلك بتنفيذ هذا المزيج من الإجراءات المقترحة ، كوحدة متكاملة ، تهدف بالأساس إلى الحفاظ على مستوى الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع من خلال ترشيد : السلوك الإنفاقي الحكومي ، والسلوك النقدي المصرفي ، والسلوك التجاري الخاص ، والسلوك الاستهلاكي للأفراد .

بعض المراجع الاساسية

١ — بنك الكويت المركزي ، دولة الكويت ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، (البنك المركزي : الكويت، سنوات مختلفة) .

٢ — التقرير الاقتصادي لعام ١٩٧٥ ، (البنك المركزي : الكويت ، ١٩٧٦) .

٣ — النشرة الإحصائية الفصلية ، المجلد الثالث ، العدد (٢) ، ابريل — يونيو ، ١٩٧٦ ، (البنك المركزي : الكويت ، ١٩٧٦) .

٤ — مجلس التخطيط ، دولة الكويت ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٦٨) .

٥ — الخطة الخمسية لقطاع التجارة الداخلية (٧٦—١٩٧٧—٨٠—١٩٨١) ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥)

٦ — الخطة الخمسية لقطاع التجارة الخارجية (٧٦—١٩٧٧—٨٠—١٩٨١) ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥)

٧ — الخطة الخمسية لقطاع النقد والخدمات المالية (٧٦ ١٩٧٧—٨٠—١٩٨١) ، (مجلس التخطيط : الكويت ١٩٧٥) .

٨ — الخطة الخمسية لقطاع التشييد والبناء (٧٦—١٩٧٧—

٨٠–١٩٨١)، (مجلس التخطيط الكويت ،١٩٧٥) :

٩ – مشروع خطة التنمية الخمسية (٧٦–١٩٧٧– ٨٠ –١٩٨١) ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦).

١٠ – لجنة الأجور ، فريق جامعة الكويت ، التقرير النهائي حول مشكلة الغلاء ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٤) .

١١ – لجنة الأجور ، تقرير لجنة الأجور المرفوع إلى مجلس الوزراء الموقر ، سلسلة الدراسات الإنمائية ، العدد (١) ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٤) .

١٢ – عبد الحميد الغزالي ، ورقة عمل حول الآثار المتوقعة لاستثمارات الخطة على مشكلة ارتفاع الأسعار والإجراءات المقترحة لمعالجة هذه المشكلة ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦) .

١٣ – الإدارة الاقتصادية ، الحسابات القومية في دولة الكويت ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٥) .

١٤ – الإدارة المركزية للإحصاء ، نتائج بحث ميزانية الأسرة لعام ٧٢–١٩٧٣ ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٤) .

١٥ – النتائج التجميعية لبحث ميزانية الأسرة لعام ٧٢–١٩٧٣ ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٤) .

١٦ – المجموعة الإحصائية السنوية ، اعداد مختلفة ، (مجلس التخطيط : الكويت ، سنوات مختلفة) .

١٧ — النشرة السنوية للأرقام القياسية للأسعار — نفقة المعيشة والجملة ، ١٩٧٥ ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦) .

١٨ — النشرة الشهرية للأرقام القياسية للأسعار — مايو ١٩٧٦ ، (مجلس التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦) .

١٩ — وزارة التخطيط ، دولة الكويت ، الإدارة العامة لشئون التخطيط ، تقدير الإيرادات العامة والإنفاق العام للدولة (الميزانية العامة) في الفترة (٧٦—١٩٧٧—٨٠—١٩٨١) ، (وزارة التخطيط : الكويت ، ١٩٧٦)

٢٠ — وزارة المالية ، دولة الكويت ، الميزانيات والموازنات العامة لدولة الكويت للسنوات المالية (٦٣—١٩٦٤—٧٤—١٩٧٥) .

٢١ — الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة ، السنة المالية ٧٥—١٩٧٦ ، (وزارة المالية : الكويت ، ١٩٧٥) .

٢٢ — وزارة التجارة والصناعة ، دولة الكويت ، مذكرة بشأن البطاقات التموينية ، (وزارة التجارة والصناعة : الكويت ، ١٩٧٦) .

٢٣ — رياض الشيخ ، خصائص نظام الميزانية العامة لدولة الكويت ، منشورات الجمعية الاقتصادية الكويتية ، (الجمعية الاقتصادية الكويتية : الكويت ، ١٩٧٣) .

24 . I. B. R. D. , The Economic Development of Kuwait, (IBRD : Baltimore, 1965) .

25. Mallakh, EL-, R. , Economic Development and Regional Cooperation : Kuwait, (The University of Chicago Press : Chicago, 1968) .

26. Planning Board, the State of Kuwait, Miner & Associates, Kuwait National Input-Output Study, Vol. I, (planning Board : Kuwait, 1974) .

27. ...., Stanford Research Institute, Social and Economic Impacts of the Kuwait Government Compensation Increase of 1971 — 1972 and Recommended National Compensation Policies, Final Report, (Planning Board : Kuwait, 1974) .

28. Rao, K. N. , Inflation in Kuwait , Internal Memo., Planning Board, (Planning Board : Kuwait, 1976) .

30. .... Some Suggestions for a policy to Deal with Inflation in Kuwait, Internal Memo., Planning Board, (planning Board : Kuwait, 1976) .